الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــوع

تقييم فعاليـــة برامج التمويل بالقرض المصغر في دعم إنشـــــاء المؤسســات الصغيـــرة والمتوسطـــة

دراسة حالة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) –بسكرة– خلال الفترة (2013–2017)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

إعداد الطالب:

•خليل عبد الكريـــم

الأستاذ المشرف:

•د/ سامية بعيســـي

السنة الجامعية: 2018–2019

إهـــداء

حمدا كثيرا وشكرا جزيلا لخالقي ومولاي باسط الدين بالعطايا والنعم ذو الجلال والإكرام منبع التوفيق ميسر الأعمال الذي أنار لنا الدروب وسطر لنا الأسباب ما يكفي لقطف ثمرة الجهد والاجتهاد

إلى الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

إلى الذي كان له الفضل في تربيتي وتعليمي وأعطاني النصيحة إلى من سعى لتوفير أحسن ظروف الحياة وأوصلني إلى ما أنا عليه وأنار دربي بتوجيهاته وعلمني العطاء بدون انتظار إلى "أبي الغالي" شفاه الله أطال في عمره

إلى أسمى مراتب الحب والحنان إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها إلى التي اسمها أحلى ما نطق به لساني إلى من سهرت من أجلي الليالي وكان دعاءها سر نجاحي وتوفيقي وحنانها بلسم جراحي إلى أنبل وأعظم إنسانة في الوجود إلى "أمي الحبيبة" حفظها الله ورعاها وشفاها

إلى زهرات قلبي من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أعز الناس على قلبي وسندي في الحياة ، إلى زوجتي الغالية التي كانت سندا وسترا لي في كامل الأوقات والظروف، ابنتي لجين آلاء الرحمن وابني محمد رائد

إلى أخواتي وإخوتي وعائلة أحمد الكريمة أخص بالذكر سهام ، جيجي، أمال و الدكتورة فاطمة الزهراء عبد العزيز، علي ، عبد الخالق، حمزة و وليد الذين كانوا دعما كبيرا لي في إكمال بحثي .

باسمك اللهم نستعين على أمور الدنيا و الدين وبك آمنا وعليك توكلنا وإليك المصير والصلاة والسلام على من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم؛

هي كلمة أبت إلا الحضور، هي كلمة شكر وتقدير الله – عز وجل- الحمد لله العلي القدير على نعمه الظاهرة و الباطنة، الحمد لله الذي وفقني على إتمام هذا العمل المتواضع في أحسن الأحوال و أتمنى أن يكون سندا علميا نافعا لكل من يطلع عليه؛

ومصداقا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " **مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهَ** " (رواه الترمذي)

واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل و أنا أنهي هذا العمل لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر للأستاذة المشرفة الدكتورة " **بعيسي سامية** " على الإرشادات والنصائح والتوجيهات المجدية وتخصيص جزء كبير من وقتها لمتابعة هذا العمل؛

كما لا أنسى أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى المدير الجهوي السابق " **لعوامري عبد الحليم** " والمدير الحالي للوكالة الوطنية لتسيير القرض – الفرع الجهوي بسكرة - " **نقادي دحو** " مما قدماه من تسهيلات لإنجاز هذا العمل المتواضع؛

وخالص الشكر أيضا إلى عمال الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض بسكرة؛

وأخيرا أسدي عبارات الشكر والعرفان لكل من ساهم وقدم لي المساعدة و المشورة.

ألف شكر للجميع

ملخـــص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية برامج التمويل بالقرض المصغر المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الفرع الجهوي –بسكرة– في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2013–2017)، وبعد الالمام بالجانب النظري المخصص لكل ما تعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجميع المعطيات الإحصائية، تم تحليل أهم الخدمات والبرامج التي يقدمها هذا الفرع، وتحديد مدى نجاعتها في تحقيق الأهداف المسطرة من حيث دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الجهوي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

الخدمات والدعم المقدم سواء المالي أو المتعلق بالمرافقة، لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب ويمكن الحكم على فعاليتها بتقسيمها إلى فترتين:

الفترة من 2013–2015: كانت نتائج جيدة تفوق حتى الهدف المسطر من طرف الوكالة حيث كانت الخطط المبرجة للتمويل 30500 مشروع، وقد تم تمويل 18621 مشروعا بمبلغ 2.980.078.996,98 دج بنسبة 61,05 % وهي تعتبر نسبة جيدة؛

الفترة من 2016–2017: تميزت هذه الفترة بانخفاض القدرة على التمويل وكذا نتائج المرافقة كانت في تراجع في هاتين السنتين، ويرجع ذلك إلى تدهور حالة الاقتصاد الجزائري والظروف الاقتصادية السائدة في هذه الفترة التي كان لها تأثير سلبي على الغلاف المالي الممنوح كقروض توجه لتمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مخصص بنسبة أكبر لفئة الشباب وبالتالي يهدف إلى تخفيض نسبة البطالة على المستوى الجهوي، وقد تم برمجة خطة تمويلية قدرت بـ 10600 مشروعا، ولكن التمويل الفعلي شمل تمويل 3838 مشروعا فقط بمبلغ 12. 506 270 720 دج بنسبة 36,21 % وهي نسبة ضعيفة جدا.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج التمويل، القرض المصغر، المرافقة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Abstract

The aim of this research is to prepare and submit an evaluation study on the effectiveness of microcredit financing programs provided by the National Agency for Management of Microcredit. Regional Branch - Biskra – the regional branch Biskra during the period (2013 – 2017) in supporting the creation of small and medium enterprises;

After collecting theoretical information about small and medium Foundation, and collecting Statistical data, we analyzed the most important services and programs provided by this section,and to determine their effectiveness in achieving the expected goals In terms of supporting the establishment of small and medium enterprises at the regional level, So this study found the following results:

Services, financial support and accompaniment have not been successful in funding did not achieve the desired success, and to determine effectiveness, be through judgment in two periods:

- **The period from 2013-2015**: Where the plans for the financing of 30,500 projects, and was funded 18621 projects with an amount of 2.980.078.996.98 DA by 61.05%, which is considered a good ratio;
- **The period from 2016-2017:** this period was characterized by reduced funding capacity, And also for the results of the accompaniment were declining in these two years, and The reason for this decline was the deteriorating situation of the Algerian economy and he lack of financial resources aimed at financing the establishment of small and medium enterprises Is given to the youth group at a greater rate and reducing the unemployment rate at the regional level we judge these programs as ineffective, A financing plan has been programmed was estimated at 10,600 projects, but the actual funding included financing only 3838 projects with a value of 12,506,270,126 DA at a rate of 36.21% which is very weak.

Keywords: Small and Medium Enterprises, Financing programs, microcredit accompaniment, The Regional Branch of the National Agency for Microcredit Management.

الموضـــــوع	الصفحة
البسملة	I
شكر وامتنان	II
إهداء	III
ملخص الدراسة باللغة العربية	v
ملخص الدراسة باللغة الأجنبية	vII
فهرس المحتويات	VIII
فهرس الأشكال	VIII
فهرس الجداول	VIII
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغـــيرة والمتوسطـــــــة	
تمهيد	03
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	04
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	04
المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	09
المطلب الثالث: أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
المبحث الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الأول: التصنيف وفق المعيار القانوني	12
المطلب الثاني: التصنيف وفق معياري الملكية وطبيعة النشاط	13
المطلب الثالث: التصنيف وفق معياري التوجيه ودرجة النمو	14
المبحث الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعراقيل التي تواجهها	15
المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
المطلب الثاني: برامج وهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	17
المطلب الثالث: العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
خلاصة الفصل	26

الفصل الثاني: برامج تمويل القرض المصغر الموجهة لدعـم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد	28
المبحث الأول: مفهوم وتطور التمويل بالقرض المصغر	29
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل	29
المطلب الثاني: تعريف القرض المصغر	30
المطلب الثالث: نشأة وتطور التمويل بالقرض المصغر	31
المبحث الثاني: أهمية وأهداف القرض المصغر	34
المطلب الأول: أسباب الاهتمام بالقرض المصغر	34
المطلب الثاني: أهمية القرض المصغر	35
المطلب الثالث: أهداف القرض المصغر	36
المبحث الأول: برامج التمويل بالقرض المصغر	38
المطلب الأول: تعريف القرض المصغر وفق التشريع الجزائري	38
المطلب الثاني: أسباب اللجوء إلى التمويل بالقرض المصغر في الجزائر	39
المطلب الثالث: برامج التمويل المتعلقة بمنح القرض المصغر لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	40
خلاصة الفصل	46

الفصل الثالث: دراسة تقييمية لفعالية برامج التمويل في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة خلال الفترة (2013-2017)	
تمهيد	48
المبحث الأول: بطاقة تعريفية للفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – بسكرة–	49
المطلب الأول: تقديم الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –بسكرة–	49
المطلب الثاني: الخدمات المقدمة من طرف الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – بسكرة–	50
المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من التمويل بالقرض المصغر	52
المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	53
المطلب الأول: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة	53
المطلب الثاني: وسائل جمع البيانات	53
المطلب الثالث: أساليب تحليل البيانات	53
المبحث الثالث: تحليل وتقييم نتائج برامج التمويل بالقرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفرع الجهوي –بسكرة– خلال الفترة (2013–2017)	54
المطلب الأول: تحليل حصيلة الملفات الممولة من الفرع الجهوي–بسكرة– خلال الفترة (2013–2017)	54
المطلب الثاني: تحليل تطور حصيلة تمويل المشاريع من طرف الفرع الجهوي –بسكرة– بمختلف الصيغ	55
المطلب الثالث: تحليل تطور حصيلة الأنشطة المتعلقة بالمرافقة من طرف الفرع الجهوي –بسكرة–	65
المطلب الرابع: تفسير نتائج عملية تقييم فعالية برامج التمويل بالقرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختبار الفرضيات	68
خلاصة الفصل	74
الخاتمة	76
قائمة المراجع	82

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عدد الملفات الممولة لقرض شراء المواد الأولية خلال الفترة (2013-2017)	55
02	تطور حصيلة التمويل ومناصب الشغل المستحدثة ولائيا خلال الفترة (2013 – 2017)	56
03	تطور عدد الملفات الممولة ومناصب الشغل المستحدثة حسب السنوات	58
04	تطور توزيع طلب القروض المصغرة حسب الجنس خلال الفترة (2013 – 2017)	59
05	تطور توزيع القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2013 – 2017)	60
06	تطور توزيع القروض الممنوحة لقرض المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2013 – 2017)	62
07	تطور توزيع القروض حسب الشريحة العمرية خلال الفترة (2013– 2017)	63
08	توزيع القروض حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2013 – 2017)	64
09	تطور عدد المستفيدين من برنامج التكوين في إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة خلال الفترة (2013-2017)	67
10	وضعية التحصيل لقروض لشراء مواد أولية والمشاريع خلال الفترة (2013-2017)	70

الرقم	العنوان	الصفحة
01	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية	06
02	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري	07
04	الوكالات الولائية التابعة للفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – بسكرة–	49
05	الصيغ التمويلية وفق برامج التمويل بالقرض المصغر	50
06	عدد الملفات المتعلقة بالتمويل المخصص لشراء مواد أولية خلال الفترة (2013–2017)	54
07	حصيلة التمويل ومناصب الشغل المستحدثة حسب الولايات خلال الفترة (2013 – 2017)	56
08	الملفات الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الفرع الجهوي خلال الفترة (2013 – 2017) حسب السنوات	57
09	توزيع القروض الممولة للوكالة حسب الجنس خلال الفترة (2013 – 2017)	59
10	توزيع القروض الممولة حسب قطاع النشاط والموجهة لشراء المواد الأولية خلال الفترة (2013 – 2017)	60
11	القروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2013 – 2017)	61
11	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية خلال الفترة (2013 – 2017)	62
12	توزيع القروض حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2013 – 2017)	63
13	توزيع المشاريع الممولة من طرف البنوك حسب الولايات خلال الفترة (2013– 2017)	64
14	توزيع المشاريع الممولة من طرف البنوك حسب السنوات خلال الفترة (2013– 2017)	65
15	تطور عدد المستفيدين من برنامج التكوين في التربية المالية خلال الفترة (2013–2017)	66
16	تطور عدد المستفيدين من برنامج التكوين في إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة خلال الفترة (2013–2017)	67
17	وضعية التحصيل بالنسبة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية موقفة في 2017/12/31	69
18	وضعية التحصيل المتجمعة بالنسبة للتمويل الموجه للمشاريع موقفة في 2017/12/31	69

الرقم	العنوان	الصفحة
23	تحليل اتجاهات المبحوثين حول فقرات بعد التعليم	131
24	تحليل اتجاهات المبحوثين حول فقرات بعد التدريب	133
25	تحليل اتجاهات المبحوثين حول فقرات بعد التعلم	134
26	تحليل اتجاهات المبحوثين حول فقرات بعد الصحة	136
27	تحليل اتجاهات المبحوثين حول فقرات بعد الأرباح والإنتاجية	138
28	تحليل اتجاهات المبحوثين حول فقرات بعد إنشاء القيمة والتنافسية	139
29	تحليل اتجاهات المبحوثين حول فقرات بعد تبني نموذج المؤسسات الالكترونية والمؤسسات المتعلمة	141
30	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى	143
31	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية	144
32	نتائج تحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	144
33	اختبار الارتباط (مصفوفة الارتباط) لPearson	145

أصبحت فكرة إنشاء مؤسسات خاصة واردة وممكنة والتي تعد أغلبها صغيرة ومتوسطة، وقد تعممت هذه الفكرة وانتشرت عالميا، فكان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة في الاقتصاديات العالمية نتيجة الدور الذي يمكن أن تلعبه من نواحي مختلفة وفي مجالات متعددة، وهو ما أدى إلى تفاقم الاهتمام بها دوليا لدرجة أن الدول اليوم تشجع على تطويرها، حيث تحاول توفير البيئة الملائمة المشجعة على قيامها، وتقديم الدعم لكل الراغبين في تأسيسها لأنها تعود بالمنفعة على الاقتصاد بالدرجة الأولى وصاحب المشروع وكذا المجتمع؛

وعلى غرار الدول المهتمة بهذا النوع من المؤسسات انتهجت الجزائر هذا التوجه في ظل الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية المسطرة، حيث سخرت كل الموارد والإمكانيات لدعم وتطوير وترقية هذا القطاع فعلى سبيل المثال قامت بتأسيس عدة أجهزة متخصصة في تمويل ومرافقة حاملي المشاريع منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، والصندوق الوطني لضمان البطالة (CNAC)، فضلا عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)؛

وتعد القروض المصغرة مصدر تمويل يبحث عنه كل من يحمل فكرة تأسيس مؤسسة صغيرة ومتوسطة لم يتمكن من توفير رأس المال أو أن ما يملكه غير كافي، من هذا المنظور فإن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) عموما وفرعها الجهوي ببسكرة خصوصا –باعتباره يمثل المؤسسة محل الدراسة– خصصت برامج للتمويل وكذا المرافقة لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني منذ تأسيسها إلى غاية اليوم، بصيغ مختلفة وشروط محددة سيتم التعرف عليها في الفصول الموالية، والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق الأهداف المرجوة، في مقدمتها توفير مناصب عمل، وبالتالي مساهمة تلك المؤسسات في تخفيض معدل البطالة وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية، ولتسهيل عملية منح القروض تم إسناد هذه المهمة للفروع التي أنشأت في ولايات مختلفة من الوطن والتي تعمل بنفس برامج التمويل بمختلف صيغها؛

تتعلق البرامج التمويلية بكيفية منح القروض وكذا عملية المرافقة وبما أنها قائمة ومعمول بها منذ فترة قد تواجهها مشاكل وعراقيل أو صعوبات تتعلق بالامكانات المالية المتاحة، الظروف الاقتصادية السائدة، الإجراءات الإدارية وكذا القوانين والتشريعات الحكومية التي قد تتغير من فترة إلى أخرى، والتي يمكن أن تؤثر على سيرورتها وعلى أهدافها والنتائج المرجوة، وعليه سيتم تقييم فعالية تلك البرامج على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناء على الاحصائيات المتوفرة والمتحصل عليها من الفرع الجهوي لوكالة تسيير القرض المصغر –بسكرة– خلال الفترة (**2013–2017**) من خلال المقارنة بين الأهداف والخطط التمويلية المسطرة وبين ما تم إنجازه وتحقيقه من تلك الأهداف وذلك دائما في إطار تلك البرامج، وعليه يمكن تلخيص اشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى فعاليـــــة برامج التمويل بالقرض المصغر للفرع الجهوي بسكرة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2013–2017)؟

لتبسيط الاشكالية المطروحة تطرح الأسئلة الفرعية التالية:

س1: إلى أي مدى استطاع الفرع الجهوي بسكرة منح قروض مصغرة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للخطط المسطرة خلال الفترة (**2013–2017**)؟

س2: ما مدى تغطية الفرع الجهوي بسكرة لطلبات منح القروض المصغرة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلال الفترة (**2013–2017**)؟

س3: ما هي نسبة مساهمة برامج التمويل بالقرض المصغر للفرع الجهوي بسكرة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (**2013–2017**)؟

س4: هل تزايد أم انخفض معدل منح القروض المصغرة خلال الفترة (**2013 –2017**)؟ وما هي صيغة التمويل الأكثر طلبا؟

س5: كيف تم توزيع حصص منح القروض المصغرة على المستوى الجهوي؟

س6: هل ساهمت عملية المرافقة في زيادة الطلب على التمويل بالقروض المصغرة؟

س7: هل توجد عراقيل وصعوبات تواجه برامج التمويل وتحد من تغطية طلبات منح القروض المصغرة؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة تسمح لنا بتحديد مدى نجاعة برامج التمويل بالقرض المصغر في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو إخفاقها، من خلال تحديد ارتفاع أو انخفاض معدل طلب التمويل وقدرة الفرع الجهوي –بسكرة– على تغطية كافة الطلبات، وكذا قدرته على استرجاع قيمة القروض الممنوحة للمستفيدين وسيتم الإجابة عليها في الأجزاء الأخيرة من الدراسة (الفصل التطبيقي والخاتمة)، بعد اختبار فرضيات الدراسة.

أولا: فرضيات الدراسة: استندت الدراسة على الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسيـــة: ساهمت برامج التمويل بالقرض المصغر للفرع الجهوي بسكرة في تحقيق الأهداف المسطرة والمتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للخطط المبرمجة خلال الفترة (**2013 –2017**).

الفرضيات الفرعية: تتمثل في الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تختلف مساهمة برامج التمويل بالقرض المصغر للفرع الجهوي بسكرة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الصيغ المختلفة للتمويل.

الفرضية الثانية: ساهمت برامج المرافقة في تزايد طلبات الراغبين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (**2013 –2017**).

الفرضية الثالثة: ساهمت برامج التمويل بالقرض المصغر للفرع الجهوي بسكرة في تغطية طلبات الراغبين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنشاطات الإنتاجية أكثر من النشاطات الخدماتية خلال الفترة (**2013 –2017**).

ثانيا: أهمية الموضوع:

يكتسي الموضوع أهميته من الحاجة إليه في الوقت الحالي، ويعد موضوعا تطبيقيا أكثر، كونه يتعلق بموضوع التمويل وتأسيس مشاريع خاصة صغيرة أو متوسطة، اللذين يعتبران مطلبا أساسيا للبطالين خاصة بالنسبة لفئة الشباب محدودي الموارد المالية، فاليوم بإمكانهم الحصول على الدعم المالي من طرف الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ببسكرة لتحقيق مشروع يدر دخلا على صاحبه مع إمكانية توفير مناصب شغل لأشخاص آخرين، وكذا مرافقة مشاريعهم وتوجيههم لتحفيزهم وتحقيق الأهداف المنشودة من هذا الدعم، والأهم من ذلك أن الموضوع متعلق بتقييم النتائج التي تفرزها برامج التمويل، وتوضيح مدى نجاعتها أو إخفاقها في تغطية طلبات الحصول على التمويل لإنشاء تلك المؤسسات والتي تتضح من خلال تحليل البيانات الاحصائية المحصل عليها من الفرع الجهوي وتحديد نسب فعاليتها خلال فترة الدراسة.

ثالثا: أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى:

- تحديد نسبة نجاعة أو إخفاق برامج التمويل بالقرض المصغر المعمول بها من طرف الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة والموجهة كبرامج تدعيمية لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للولايات التابعة له؛
- توضيح فاعلية برامج التمويل من الناحية المالية ومن ناحية التوجيه والمرافقة؛
- تبيان كيفية الاستفادة من هذه البرامج من خلال إبراز العناصر الأساسية التي يجب معرفتها في هذا الإطار؛
- التعرف على كيفية توزيع حصص الاستفادة من تلك البرامج وتقييمها على المستوى الجهوي؛
- الوقوف على عوامل النجاعة أو التعرف على أسباب الاخفاق لهذه البرامج وتحليلها.

رابعا: مبررات اختيار الموضوع: تنقسم أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

❶**المبررات الشخصية:** تتمثل في الميل الشخصي والرغبة في دراسة هذا الموضوع بحكم عمل الطالب في المؤسسة محل الدراسة –الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة، وبالتالي يسهل الحصول على المعلومات من الميدان في ما يتعلق بالاحصائيات، وتحليلها وتفسيرها.

❷**المبررات الموضوعية:** تم اختيار هذا الموضوع نظرا لـ:

- اعتباره من المواضيع المهمة والضرورية في الوقت الحالي، أين وجهت الأنظار لتشجيع النشاط المقاولاتي (إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) خاصة بالنسبة لخريجي الجامعات والمعاهد، والتعريف بأحد الأجهزة المقدمة للدعم المالي وتوجيه المشاريع الخاصة، والتعرف أيضا على حصيلة ونسب منح القروض المصغرة خلال فترة الدراسة؛
- يدرج ضمن المواضيع الملائمة للتخصص –اقتصاد وتسيير المؤسسات–؛
- قد تكون مرجعا للباحثين عند إعداد بحوثهم، خاصة عند البحث عن المعلومات الميدانية والبيانات الاحصائية، وبالتالي تيسير عملية الحصول عليها في حال تعذر ذلك.

خامسا: منهج البحث:

عند إعداد البحوث الأكاديمية يجب مراعاة المنهج الملائم لكل دراسة والذي يسمح بمعالجة وتحليل الاشكالية المطروحة، وعليه تم اعتماد المنهج الوصفي لملاءمته للدراسة والذي يظهر في وصف كل ما هو متعلق بمتغيري الدراسة، والمنهج التحليلي الذي يظهر من خلال تحليل الإحصائيات المتعلقة بحصيلة القروض المصغرة الممنوحة وتطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سادسا: حدود الدراسة: تتضح كما يلي:

❶**الحدود المكانية:** لمعالجة اشكالية هذه الدراسة ميدانيا تم اختيار الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية بسكرة.

❷**الحدود الزمانية:** تحددت دراسة الاشكالية خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2017، لأنها الفترة التي عرفت العديد من التحولات والتغيرات خاصة الاقتصادية والتي لها تأثير على فعالية برامج التمويل بالقرض المصغر وعلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سابعا: هيكل البحث: قسمت الدراسة إلى جزأين، الأول نظري يحتوي على فصلين والآخر تطبيقي يضم فصل واحد، حيث يتضمن كل فصل عدد معين من المباحث، كما هو موضح في ما يلي:

الفصل الأول: فصل نظري يعرض الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، فضلا عن التطرق إلى بعض العناصر المتعلقة بها في الجزائر أي في إطارها الخاص، من ناحية، التعريف، الأهمية الأهداف، التصنيف، وأساليب التمويل وبرامج الدعم، ومختلف العراقيل والمشاكل التي تواجهها؛

الفصل الثاني: هو الآخر نظري متعلق ببرامج التمويل بالقرض المصغر، حيث سيتم التعرف عليها وعلى مختلف العناصر الأساسية الموضحة لها من تعريفها إلى الشروط الواجب توفرها في منح القرض المصغر وذلك بعد تقديم ماهية وتطور القرض المصغر وكذا التطرق إلى أسباب بروز التعامل بالقرض المصغر بالجزائر؛

الفصل الثالث: مخصص لعرض الدراسة الميدانية، حيث سيتم فيه دراسة ومعالجة الموضوع في شقه التطبيقي وتقديم دراسة تقييمية لفعالية برامج التمويل بالقرض المصغر على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتم هذه الدراسة في الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بسكرة خلال الفترة (2013-2017).

ثامنا: الدراسات السابقة: هناك دراسات ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة وهي قليلة على حد علمنا وتطلعنا وأخرى ذات ارتباط غير مباشر، عالجت الموضوع بشكل جزئي، وعليه فقد تم اختيار بعضا منها والتي تعرض كما يلي:

❶ **تقديم الدراســــــات:** تم تصنيف إلى:

أ. الدراسات العربية: نذكر منها:

●حفاف سمية، " **دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة -دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممتدة ما بين (2010-2014)** "، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة، من خلال خلق فرص عمل وإنشاء مشاريع خاصة بها حيث تمت دراسة عينة عشوائية مكونة من 35 مشروع نسوي، وقد خلصت الدراسة إلى أن القرض الصغر يعتبر قرض بدون فائدة تلجأ إليه المرأة نتيجة لصعوبة الحصول على التمويل من المؤسسات البنكية، مما يسهل على المرأة إنشاء مشروعات خاصة، وأن الوكالة الوطنية ساهمت بشكل كبير في خلق فرص العمل من خلال تقديم خدمات مالية، وأخرى معنوية تسهل من إجراءات الحصول على القرض المصغر.

● مودع وردة، " **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ANGEM- فرع بسكرة خلال الفترة (2004-2015)** "، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016.

هدفت الدراسة إلى معالجة اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من خلال القروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-ANGEM- فرع بسكرة خلال الفترة (2004-2015)، أما بالنسبة للنتائج لم تقد الباحثة نتائج محددة بالنسب، وإنما كانت نتائج نوعية تمثلت في اعتبار القروض المصغرة أداة فعالة للتمويل، وأن التمويل عن طريق الوكالة يعد أمرا سهلا مقارنة بطلب التمويل من البنوك التجارية.

بن علية نور الهدى، جميات فاطمة الزهراء، " **مساهمة التمويل الصغر في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر – دراســة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) –**، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2016-2017.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وكذا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة بولاية المسيلة، وذلك من خلال تحليل المعطيات المجمعة حول نشاطهما بالولاية، ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هيمنة صيغة التمويل الثلاثي بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خاصة بعد إلغاء الفوائد البنكية على عكس الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، إلى جانب سيطرة قطاع الخدمات على مجمل المشاريع المصغرة وضعف مساهمة المرأة بالنسبة لهذا النوع من المشاريع.

- خالد رجم، حمزة بن ناصف، العربي عطية، " **تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر – ولاية ورقلة– الفترة 2005-2014** "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 06، 2017/06/30.

هدفت الدراسة إلى إبراز مساهمة برامج دعم المشاريع المقاولاتية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بولاية ورقلة المعمول بها من طرف جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فقام الباحثين بتحليل أهم الخدمات والبرامج التي تقدمها الوكالة، وتحديد مدى نجاحها على مستوى الولاية في تحقيق الهدف المسطر من حيث دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إبراز أهم العراقيل التي تحول دون فعالية هذا البرنامج، وعليه فقد توصلوا إلى النتائج التالية: أن الوكالة لم تتمكن من تحقيق الأهداف المسطرة وهذا راجع إلى صعوبات استرجاع القروض، إضافة إلى عدم إمكانيتها من خلق مؤسسات منتجة والتي من شأنها التخفيض من نسبة البطالة في الولاية ومساهمتها في تنمية اقتصاد الدولة.

ب. الدراسات الأجنبية: نذكر منها:

•SMAHI Ahmed, " **Micro-finance et Pauvreté: Quantification de la Relation sur la population de Tlemcen** ", thèse de doctorat en sciences économiques,Université Abou Bekr Belkaïd de Tlemcen, 2009-2010.

هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين القروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى ولاية تلمسان، وبين معدلات الفقر حيث تمت معالجة الاشكالية ميدانيا بدراسة عينة قدرت بـ 429 مستفيد من القروض المصغرة، ومن النتائج المتوصل إليها أن هذه الاستراتيجية التي لجأت إليها الحكومة الجزائرية تمكن من توفير مناصب عمل والتخفيف من البطالة في حدود معينة، وبالتالي تخفيض معدلات الفقر وتحسين ظروف المعيشة، غير أنها لا تزال محدودة في هذه الفترة.

• Adjou Baya, Aissou Nassima, " **Etude de l'impact socioéconomique du micro-crédit Algérie –Cas ANGEM de Bejaia-** ", Mémoire de Master en sciences économiques Economie Monétaire et Bancaire, Université A. Mira de Bejaia, 2017 2018.

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتمويل بالقروض المصغرة، والممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ولاية بجاية، وذلك من خلال التعرف على قدرتها على قيام المستفيدين من التمويل بمشاريع تمكنهم من تحسين ظروف معيشتهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
من النتائج المتوصل إليها أن نسبة 69 % تقريبا من المستفيدين الذين شملتهم الدراسة يشعرون بتطور مستوى المعيشة بسبب القروض الصغيرة والنشاط الناتج عنها، ويعترف أغلبهم بأن الائتمان الأصغر كان لديه تأثير على مستوى معيشتهم.

❷ **مواطن الاستفادة من الدراسات السابقة:** لم تكن درجة الاستفادة كبيرة خاصة من الناحية التطبيقية نظرا لوجود العديد مواطن الاختلاف خاصة في ما يتعلق بمعالجة الاشكالية، كما لا يمكن الجزم بانعدام الاستفادة منها وإنما كانت جزئية تعلقت بالاستعانة ببعض المعلومات النظرية.

❸ **مواطن اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:** تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة الذكر من حيث:

•**الحدود المكانية والزمانية:** ما يلاحظ أنها قد تشترك في المؤسسة محل الدراسة عموما وهي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ولكن الاختلاف يكمن في دراسة الفروع بولايات مختلفة، حيث قام كل باحث بدراسة الموضوع ولايته ومن بين الدراسات التي اعتمدت في تحليلها على أخذ عينة للدراسة وأكيد ستكون هذه العينات مختلفة، أيضا ابالنسبة لفترات الدراسة كانت متباينة وبالتالي ستختلف أيضا الاحصائيات.

- **الأهداف، النتائج، التحليل ومتغيرات الدراسة:** بما أن المعطيات الاحصائية مختلفة وكذا المجتمع المدروس فإن الأهداف والنتائج المتوصل إليها أيضا سوف تختلف، كما أن الدراسات السابقة لم تتطرق إلى دراسة تقييمية شاملة لنتائج التمويل بالبرامج المعمول بها من طرف الوكالة، فضلا عن اختلاف متغيري الدراسة.

وعموما يمكن القول أن هذه الدراسة خاصة من الناحية التطبيقية قدمت دراسة تقييمية تحليلية لنتائج برامج التمويل بالقرض المصغر وتحديد مدى فعاليتها في زيادة أو انخفاض إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2017 وهي فترة أطول نسبيا من فترة الدراسة التي المدروسة من طرف الباحثين في الدراسات السابقة، كما تعد دراسة شاملة تقدم احصائيات جهوية ولا تخص فقط ولاية بسكرة بل تشمل أيضا الولايات التابعة لهذا الفرع جهويا والتي سيتم التعرف عليها في الفصل التطبيقي.

تمهيد:

يتضمن الإطار النظري الالمام بكل الجوانب النظرية والعناصر المهة المتعلقة بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تحديد خصائصها والمعايير الأساسية المحددة لمفهومها والذي لا يوجد اتفاق حول توحيده، حيث تتبنى كل دولة تعريفا مناسبا لخصائصها الاقتصادية وإمكانياتها التقنية والتنظيمية وحسب نوع النشاط ومرحلة النمو التي تمر بها، كما أن هذا المفهوم قد يتغير بتغير المعايير والقوانين أيضا، وذلك حسب الحالة الاقتصادية للدولة مثلما حدث في الجزائر، وعلى الرغم من الاختلاف في تعريفها إلا أن الأهمية والأهداف تبقى متقاربة تختلف من ناحية نسب المساهمة في التنمية فقط وبالنسبة للعراقيل والمشاكل فهذه المؤسسات على غرار المؤسسات الكبيرة تتعرض لها ولكن بحدة أقل وهي تتنوع بين مشاكل متعلقة بالقيم التنظيمية، الإدارة، القوانين أو مشاكل مالية، سيتم تحديدها والوقوف عليها، فضلا عن أساليب التمويل والبرامج والهيئات التي تقدم لها الدعم من عدة جوانب، وعليه تم تصنيف هذه الجوانب وفقا للمباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

الميحث الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعراقيل التي تواجهها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن أهم مشكلة تواجه الباحث عند دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عدم وجود تعريف دقيق وموحد في مختلف دول العالم وذلك لاختلاف إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية، ومراحل نموها ومستوى تطورها وتقدمها التقني، كما يرجع ذلك أيضا إلى وجود معايير كمية وأخرى نوعية تحدد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيتم عرضها في هذا المبحث فضلا أنواعها، وأساليب تمويلها وكذا توضيح مختلف العراقيل التي قد تكون عائقا أمامها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد استخدمت العديد من المعاير المتباينة والمختلفة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي سيتم تقديمها والموضوعة من طرف بعض الدول ثم إعطاء التعريف المتبني من طرف الجزائر، وقبل ذلك سيتم التعرف على المعايير النوعية والكمية المحددة لها.

أولا: المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هناك نوعان من المعايير التي يستند عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهما[1]:

❶**المعايير الكمية:** المتمثلة في:

أ.معيار عدد العاملين: يعتبر هذا المعيار من أهم مؤشرات التفرقة بين المؤسسات الصغيرة، المتوسطة والكبيرة الحجم، فقد خلصت إحدى الدراسات المتخصصة إلى وجود أكثر من 250 تعريفا مختلفا[2]بسبب وجود العديد من المعايير والتي يعد معيار عدد العمال أكثرها شيوعا واستخداما لأنه[3]:

- يسمح بالمقارنة بين المشاريع في مختلف الدول وفي كل النشاطات؛
- يتميز بالبساطة في التطبيق وبسهولة المقارنة؛
- الثبات النسبي توافر البيانات أفضل من رقم الأعمال وغيره.

---

[1]لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتية، " **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها** "، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 25-28 ماي 2003، ص 02.

[2]موسي سهام، " **مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الاسترا تيجية لتكنولوجيا الانترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دارسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الصناعية العلمة ولاية سطيف** "، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 10.

[3]لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتية، مرجع سابق، ص 02.

ورغم تلك الميزات إلا أنه يجب التنويه إلى أن هذا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات من أهمها: أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة، كما أنه لا يعكس الحجم الحقيقي لها.[1]

ب. معيار رأس المال المستثمر: يختلف الحد الأقصى لرأس المال المستثمر من دولة إلى أخرى تبعا لدرجة نموها ومدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة، بل قد يختلف هذا الحد داخل الدولة الواحدة من قطاع إلى آخر وبالنسبة لهذا المعيار قد تكون هناك بعض مواطن الضعف فيه مثل[2]:

- عدم تطابق المعايير، فقد تكون المؤسسة صغيرة وفقا لمعيار رأس المال، ومتوسطة أو كبيرة إذا ما استخدم معيار حجم العمالة؛
- الاختلاف في قيمة النقود من بلد إلى آخر وفي البلد الواحد من فترة إلى أخرى حسب معدلات التضخم والحالة الاقتصادية، مما يتطلب إدخال تعديلات مستمرة لمواكبة التغير في قيمة النقود وقد يسبب عدم الإستقرار في المفاهيم التي يعتمد عليها المعيار.

جـ. العمالة/رأس المال المستثمر: يجمع هذا المعيار بين عنصري العمل ورأس المال، عن طريق وضع حد أقصى للعمالة وآخر لرأس المال، ويفيد المزج بين المعيارين في تفادي بعض النقائص والاختلافات التي يمكن الوقوع فيها بالاعتماد على المعيارين بشكل منفصل.

❷**المعايير النوعية:** تتمثل في:

أ. **استقلالية الإدارة:** يمكن أن نطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني، حيث يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، ويتفرد بنفسه في عملية اتخاذ القرارات، كما يتحمل المسؤولية كاملة فيما يخص التزاماته، ونلاحظ أن مثل هذه الوضعية تنطبق أكثر في حالة المؤسسات الصغيرة، أما في ما خص المؤسسات المتوسطة فنجد أن هناك نوعا من الاستقلالية بين التسيير وملكية رأس المال، وقد يتولى مهمة التسيير أشخاص آخرين مستقلين؛

ب.الحصة من السوقية: والتي قد تكون محدودة لصغر حجم المؤسسات ومحدودية حجم الإنتاج، وضآلة رأس المال؛

جـ. درجة الانتشار (محلية النشاط): تكون ذات نشاط محلي أو جهوي حيث تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها الواسع، وتواجدها في مختلف القطاعات تقريبا؛

[1] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، " **الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية** "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 49.
[2] موسي سهام، مرجع سابق، ص 11.

د. طبيعة الصناعة: يتوقف حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الطبيعة الفنية للصناعة، أي مدى استخدام آلات الإنتاج في صناعة المنتج، وكثافة اعتمادها على اليد العاملة أو أن تكون كثيفة رأس المال.

ثانيا: تعاريف بعض الدول والهيئات العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نذكر منها:

❶تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسات ذات ملكية وإدارة مستقلة وهي تشغل أقل من 500 عامل عموما، وكل واحدة يتحدد حجمها بعدد معين من العمال يعتبر كمعيار لتحديده.[1]

والملاحظ أنه لا يوجد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، فحسب منظمة إدارة الأعمال (Small Business Administration) يعتمد في تعريف هذا النوع من المؤسسات على معايير كمية مثل عدد المستخدمين، ورقم الأعمال، وذلك حسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، ويتضح التعريف أكثر من خلال المعايير الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية

نوع النشاط	المعيار المعتمد	التعريف
تجارة الجملة	عدد المستخدمين	أقل من 100 عامل
تجارة التجزئة	المداخيل السنوية	من 05 مليون دولار إلى 20 مليون دولار أمريكي
البناء	المداخيل السنوية	من 07 مليون دولار إلى 17 مليون دولار أمريكي
الصناعة	عدد المستخدمين	ما بين 500 عامل و1500 عامل
النقل	المداخيل السنوية	من 1 مليون دولار إلى 25 مليون دولار أمريكي
الفلاحة	المداخيل السنوية	من 05 مليون دولار إلى 20 مليون دولار أمريكي
الخدمات	عدد المستخدمين / المداخيل السنوية	ما بين 500 عامل و1500 عامل أو من 3,5 مليون دولار إلى 21,5 مليون دولار أمريكي

Source: Robert Wtterwulghe, " **La PME: Une Entreprise Humaine** ", Edition De Beock Bruxelles, 1998, p 26.

[1] عبد الرحمان يسري، " **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية** "، المعهد الإسلامي، السعودية، 1995، ص 21.

❷تعريف الاتحاد الأوربي:

تحدد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الإتحاد الأوربي سنة **1996** وهو يرتكز على ثلاثة مقاييس: عدد المستخدمين، رقم الأعمال أو الميزانية السنوية، درجة استقلالية المؤسسة، حيث عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي[1]:

- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء؛
- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا، وتحقق رقم أعمال لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو؛
- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

❸تعريف بريطانيا:

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير والمتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية[2]:

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي؛
- حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي؛
- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 عامل.

❹تعريف الجزائر:

بعد انضمام الجزائر إلى المشروع الأورومتوسطي، وكذا توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، أخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي ويتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5،7،6 منه لتبيين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها.

ثم جاء بعد قانون 2001، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 10جانفي 2017 وهو مكمل له ويتضمن تعريف تلك المؤسسات كما هو موضح في الجدول التالي:

---

[1]سليمان ناصر، عواطف حسن، " **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط بالصيغ المصرفية الإسلامية** "، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهونات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية، غرداية، 23-24 فيفري 2011، ص ص 03،04.

[2]نبيل جواد، " **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2007، ص 25.

الجدول رقم (02): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

الصنف	عدد المستخدمين	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسات مصغرة	1-09	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسات صغيرة	10-49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
مؤسسات متوسطة	50-250	من 400 مليون دج إلى 4 مليار دج	من 200 مليون دج إلى 1 مليار دج

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 02، جانفي 2017، وفقا للمواد: 08، 09، 10، ص 06.

من الجدول من الجدول يلاحظ أن المشرع الجزائري صنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة أصناف مؤسسة مصغرة، صغيرة ومتوسطة بناء على عدد الأجراء ورقم الأعمال ومجموع الميزانية السنوية، وقد تم تغيير المعايير من سنة 2001 من ناحية رقم الأعمال والحصيلة السنوية فقط وذلك بالزيادة نظرا لضرورة تحيين القيم المالية وتدهور قيمة الدينار الجزائري، أما بالنسبة لمعيار عدد العمال بقي نفسه، وقد كان التصنيف وفقا للقانون رقم 18/01 لسنة 2001 كما يلي[1]:

- **المؤسسات المصغرة:** برقم أعمال: أقل من 20 مليون دج **بحصيلة سنوية** أقل من 10 ملايين دج؛
- **المؤسسات الصغيرة:** برقم أعمال: أكثر من 200 مليون دج **بحصيلة سنوية** أقل من 100 مليون دج؛
- **المؤسسات متوسطة:** برقم أعمال تتراوح قيمته ما بين 200 مليون دج و 2 مليار دج **بحصيلة سنوية:** من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج.

بعد التطرق لبعض التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلاحظ أن كل دولة تنفرد بتعريف خاص استنادا على المعايير المعتمدة والمشار إليها سابقا وبشكل يتماشى مع حجم مواردها ونموها الاقتصادي، أما بالنسبة **للخصائص** التي تتسم بها تلك المؤسسات هناك العديد منها وضعت من وجهات نظر مختلفة ومن زوايا معينة، فمنها ما تعلق بالتأسيس والإدارة، وأخرى بالتكنولوجيا والبحث العلمي وغيرها، وعليه فإن تلك المؤسسات تتميز بـ[2]:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، العدد 77، ديسمبر 2001، ص 06.

[2] بن يعقوب الطاهر، " **آثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص ص 06، 07.

- **سهولة التأسيس:** حيث لا تحتاج إلى رؤوس أموال كثيرة فهي تعتمد أساسا على جلب وتفعيل مدخرات الأفراد لإقامة مشاريع صغيرة في قطاعات متعددة من النشاط الاقتصادي؛
- **قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار والتجديد:** حيث أنها تمثل المجال الذي يسمح بإخراج الطاقات والقدرات الشخصية للأفراد، والتوجه نحو الابتكارات الجديدة باستمرار والتي ثبت أنه غالبا ما يتم اكتشافها من طرف أفراد (مؤسسات فردية) وهذا عكس المؤسسات الكبيرة التي تركز على إنتاج السلع ذات الطلب المستمر؛
- **جودة الإنتاج:** راجع إلى التخصص الدقيق لها مما يسمح لها بتقديم إنتاج بمواصفات وجودة عالية؛
- **سهولة الدخول والخروج من السوق:** بسبب ضعف عوائق الدخول إلى السوق مثل اعتمادها على أصول ثابتة قليلة مقارنة بممتلكاتها وأصولها فضلا عن زيادة نسبة رأس مالها إلى مجموع خصومها أي قلة ديونها؛
- **المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية:** فهي قادرة على مواجهة التغيرات الاقتصادية بسبب صغر حجمها؛
- بساطة نمط التقدم التقني المستخدم ونظام المعلومات داخليا وخارجيا لقرب المؤسسة من السوق والعمل في قطاعات إقتصادية ذات تكنولوجيا متوسطة؛
- إمكانية استمرارها وتطورها بسبب عدم تعرضها للأخطار بنفس الحجم الذي تتعرض له المؤسسات الكبيرة لأنها تضمن تصريف المنتجات في حالة التعاقد مع المؤسسات الكبيرة؛[1]
- تكون في شكل مؤسسات عائلية، بسيطة الهيكل التنظيمي مما يساعد على سرعة إتخاذ القرار؛
- تستعمل طرق تسيير غير معقدة، وتنشط الكثير منها في مجال المقاولة من الباطن؛
- تستخدم تقنية أقل تعقيد مما يجعل التدريب على استخدمها أكثر يسرا، وكذا يد عاملة لا تستلزم اختصاصات كبيرة.[2]

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في العديد من الاقتصاديات حيث تمثل أكثر من نسبة 90٪ من إجمالي المؤسسات في العديد من الاقتصاديات، وتشكل هذه المؤسسات ما يعرف بـ " رهان الحجم " فهي تمتلك خصائص تساعدها على التكيف مع وضعيات الأزمة كالمرونة، الديناميكية والليونة ومن هذا المنطلق فهي تشكل رهان اقتصادي تحت شعار " نموذج التكيف مع الأزمة ".[3]

---

[1] هيا بشير بشارات، " **التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** "، دار النفائس، الأردن، 2008، ص 34.

[2] ناصر دادي عدون، " **اقتصاد المؤسسة** "، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 66.

[3] جودي حنان، " **استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي –دراسة حالة الجزائر–** "، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013–2014 ص 09.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثلاث أرباع الحجم الاقتصادي والتجاري لكثير من دول العالم وتنتج في البلدان المتطورة ما قيمته 70 % من القيمة المضافة وتوفر 60 % من مناصب الشغل، حيث أن الاتحاد الأوروبي يملك نسيجا يحتوي على 17,6 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة وأن هذا العدد منها يشغل 66 % من اليد العاملة، كما أنها تساهم بنسبة 64,3 % و57 % و50 % في الناتج الداخلي الخام في كل من اسبانيا اليابان والولايات المتحدة على التوالي وبنسبة 35 % في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية.[1]

وعليه يمكن القول أن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن إرجاعها أساسا إلى الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في تنويع مصادر الدخل وإنتاج السلع البديلة للواردات وإمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات إنتاج، إضافة إلى إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المؤسسات، بحيث تدعم مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل للمواطنين وخلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية.[2]

المطلب الثالث: أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نظرا لأهمية هذه المؤسسات مثلما سبق توضيحه والتي تعود للدور الذي تلعبه في التنمية فإن الدول تشجع على إنشائها لأنها تحقق العديد من الأهداف بالنسبة لأطراف مختلفة، حيث ترمي إلى تحقيق أهداف كل من:

❶ **صاحب المؤسسة:** من خلال:

- إشباع حاجة أصحابها في إثبات الذات، فصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الناجحة يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه منصب عمل، إلى جانب أنه يضمن له ولأسرته الحصول على دخل ذاتي؛
- توفر له فرصة لتوظيف مهارته وقدراته الفنية وخبراته العلمية والعملية لخدمة مؤسسته.

❷**المجتمع:** تهدف إلى:[3]

- زيادة حجم الاستثمارات في مختلف الأقاليم وتحقيق التوازن الاجتماعي في ربوع الوطن وذلك من خلال عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة؛

---

[1] غراب رزيقة، رقاد سليمة، " **آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وآثار اتفاق الشراكة على القطاع الصناعي ومؤسساته الصغيرة والمتوسطة** " الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف 14/13 نوفمبر 2006، ص 02.

[2] غياط شريف، بوقموم محمد، " **التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** "، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص 110.

[3] توال آمنة، " **دور القياس المقارن في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة مؤسسة الألمنيوم لولاية الجزائر –**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص ص 13،14.

- إعداد العمالة الماهرة وتدريبها وتخفيض نسبة البطالة باستحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين؛
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛[1]
- تحسيس الأفراد بالحرية من خلال اختيار النشاط الاقتصادي الذي يرغبون فيه، مع تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛
- ترقية روح المبادرة باستحداث أنشطة جديدة والمحافظة على الصناعات التقليدية؛
- حل مشكل هجرة الإطارات من خلال المساعدات المالية والإدارية وتحويل الأفكار إلى مشاريع واقعية.[2]

❸**الاقتصاد الوطني:** حيث ترمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:[3]

- استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة بدلا من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك المباشر؛
- زيادة القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام والدخل الوطني لكل بلد، وتنويع الصادرات من خلال تصدير المنتجات الغذائية والصناعية المختلفة؛
- تنويع هيكل الإنتاج لأنها لا تعتمد على منتج واحد بل أنها منتشرة في مختلف أنواع الصناعات والخدمات المختلفة وكذلك فهي تصلح لكافة القطاعات الصناعية، وهذا يساعدها أيضا على مدها بقطع الغيار ومستلزمات الإنتاج الصغيرة للمؤسسات الكبيرة وفي هذه الحالة تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكملة للمؤسسات الكبيرة؛
- تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛
- تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛
- ترسيخ مبدأ التنمية المستديمة، وذلك باستغلال المخلفات والنفايات بكل أنواعها، المنزلية، الصناعية والزراعية وهي بذلك تحد من التلوث البيئي وكذلك الاستهلاك المفرط للطاقة.

---

[1] محمد يعقوبي، " **مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** "، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص ص 45، 46.

[2] نبيل جواد، " **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – GESTION des P.M.E** "، المؤسسة الجامعية، لبنان، 2006، ص ص 75،76.

[3] توال آمنة، مرجع سابق، ص 14.

المبحث الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة مختلفة الأنشطة وفي مجالات متعددة ومختلفة، حيث يكون هذا الاختلاف من زاوية، كما قد يكون من ناحية أخرى، كأن تختلف مثلا من ناحية الشكل القانوني الذي تؤسس بناء عليه، وهنا يلاحظ وجود العديد من المعايير التي بناء عليها يمكن تصنيفها إلى العديد من الأنواع، وعليه سيتم التطرق إلى مختلف أنواعها بناء على معايير معينة.

المطلب الأول: التصنيف وفق المعيار القانوني

يوضح المعيار القانوني أنواع المؤسسات من حيث الشكل الذي تحدد به عند التأسيس حسب عدد المالكين ورأس المال، أي عندما يتحدد وجودها القانوني والرسمي وعليه تصنف إلى:

أولا: مؤسسات فردية: وهي المؤسسة التي يمتلكها ويديرها فرد واحد، حيث يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح وهو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة من أرباح أو خسارة.[1]

ثانيا: مؤسسات الشركات: هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، حيث يلتزم كل طرف بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ من أرباح أو خسائر في هذه المؤسسة، وهي تنقسم إلى[2]:

❶**شركات الأشخاص:** تقوم على اعتبارات شخصية بين أشخاص يعرفون بعضهم البعض، وتكون الثقة متبادلة بين الشركاء، وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال وبالمقابل يحصلون على جزء من الأرباح:

أ. **شركات التضامن:** هي شركة تضم متعاقدان فأكثر بهدف التجارة ويكون الشركاء فيها متضامنون في جميع تعهداتهم ولو قام واحد منهم بتصرف ما يشترط أن يكون هذا التصرف باسم الشركة، ويجب أن يقوم الشركاء بتقديم حصص، حيث يمكن أن تكون الحصة إما نقدية أو عينية أو حصة عمل.[3]

ب.شركة التوصية البسيطة: وهي شركة تعقد بين شريك واحد أو أكثر، مسؤولين متضامنين يكونون من أصحاب الأموال يسمون الموصون ولا يكونون مسؤولين إلا بحدود قيمة حصتهم في الشركة.

ت.شركة المحاصة: تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي بين إثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين، يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق عند نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة.

---

[1] توفيق عبد الرحيم يوسف، " **إدارة الاعمال التجارية الصغيرة** "، دار الصفاء، الأردن، 2009، ص 29.

[2] عمر صخري، " **اقتصاد المؤسسة** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص 26، 27.

[3] رضا إسماعيل البسيوني،" **إدارة الأعمـــال** "، مؤسسة طيبة، القاهرة، 2009، ص 201.

❷**شركات الأموال:** تقوم على الاعتبار المالي وعلى ما يقدمه الشريك من حصة في تكوين رأس المال، كما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصته ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من[1]:

أ. **شركات المساهمة:** هي شركة يقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية في القيمة والحقوق والواجبات وهي قابلة للاكتتاب العام، تتميز بأنها أسهما عادية، وقد تصدر أسهما ممتازة لها الأولوية في الأرباح وتسديد القيمة على الأسهم غير العادية.

ب. **الشركة ذات المسؤولية المحدودة:** هي شركة تجارية تتحدد فيها مسؤولية كل شريك بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع انتقال الحصص فيها للقيود القانونية والاتفاقية الواردة في عقد الشركة.

المطلب الثاني: التصنيف وفق معياري الملكية وطبيعة النشاط

يحدد معيار الملكية مصدر امتلاك رأس المال، وطبيعة النشاط نوعية النشاط الأساسي الممارس، وعليه تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

❶**حسب معيار الملكية:** تنقسم إلى:

- **مؤسسات عامة:** تعود ملكيتها للدولة، ولا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها دون موافقة من الدولة.
- **مؤسسات خاصة:** تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد (شركات أشخاص، شركات أموال...الخ).
- **مؤسسات مختلطة:** تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والخاص، أي تجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة.

❷**حسب معيار طبيعة النشاط:** تنقسم إلى[2]:

- **مؤسسات خدماتية:** تقوم بتوفير خدمات متنوعة تهدف من خلالها إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع كمؤسسات البريد مثلا والمؤسسات المالية.
- **مؤسسات إنتاجية (صناعية):** هي المؤسسات التي تملك المادة الأولية وتحولها إلى منتجات تامة الصنع، أي المهمة الأساسية لها هي تحقيق الإنتاج، وهي الأخرى يمكن تصنيفها على أساس طبيعة الإنتاج إلى: مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية، مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة، مؤسسات إنتاج سلع التجهيز.

[1] عبد الغفور عبد السلام وآخرون، " **إدارة المشروعات الصغيرة** "، دار الصفاء، عمان، 2001، ص 32.

[2] جهاد عبد الله عفافنة، قاسم موسى أبو عبد، " **إدارة المشاريع الصغيرة** "، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2004، ص 14.

المطلب الثالث: التصنيف وفق معياري التوجه ودرجة النمو

يقصد بمعيار التوجه تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب وجهة مالكيها إذا كانوا من نفس العائلة أو من خارجها، وكذا ممارسة النشاط تكون في مقر العائلة أو خارجها، أما بالنسبة لمعيار النمو فيحدد مدى اعتمادها واستخدامها للتقنيات الحديثة والمتطورة في نشاطها، ويتضح ذلك كما يلي:

❶ **حسب التوجه:** تقسم إلى:

- **المؤسسات العائلية:** يتم إنشاؤها بمساهمة من أفراد العائلة وعادة ما يكون مقهرها المنزل، ويشتغل بها أفراد العائلية في إنتاج منتجات تقليدية وبكميات محدودة، أو تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة من الباطن.[1]
- **المؤسسات الحرفية:** تعتمد هي الأخرى على العمل العائلي حيث تقوم بإنتاج منتجات أو قطع تقليدية لفائدة مصنع في شكل علاقة تعاقدية تجارية، وتختلف عن المؤسسات العائلية من ناحية مكان إقامتها ومزاولة نشاطها الذي يكون عبارة عن محل صناعي مستقل عن المنزل وتستعين بعامل أجير لا يكون من أفراد العائلة.[2]

❷ **حسب درجة النمو:** تأخذ الشكليين التاليين[3]:

أ. **المؤسسات الصغيرة ذات التقنية العالية الواعدة بالنمو:** التي تبدأ نشاطها في قطاع ينمو باستمرار، فقد تبدأ صغيرة ثم تتطور وتكبر، قد تعاني من مشكلة كيفية إدارة النمو السريع الذي قد تصعب السيطرة عليه وهنا تكون بحاجة إلى توظيف أعداد جديدة من الإطارت.

ب. **المؤسسات الصغيرة التقليدية:** التي لا تستثمر في التقنيات العالية، أي تعتمد على عنصر العمل أكثر من اعتمادها على التكنولوجيا، ومن مزاياها أنها في معظم الأحيان تبقى صغيرة حتى لو حققت نتائج جيدة وهذا يعني أن الهدف الأساسي لمالكها ليس النمو وإنما تحقيق أرباح كافية، وبما أن هذه المؤسسات تكون مملوكة ومسيرة من قبل عدد محدود من الأشخاص، يقومون بالإشراف على جميع أنشطتها ولا يختصون بأي منها، فمعظم قراراتهم تكون عفوية غير منظمة.

بعد تحديد مختلف التصنيفات المحددة لأنواع المؤسسات بصفة عامة وهي نفسها المحددة لأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيتم التطرق إلى عنصر يعد مهما جدا بالنسبة لها وهو تمويل تلك المؤسسات.

---

[1] عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – حالة الجزائر –**، أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية، غير منشورة جامعة الجزائر، 2003– 2004، ص 35.

[2] قنيدرة سمية، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة – دراسة ميدانية بولاية قسنطينة –** "، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009–2010، ص ص 62، 63.

[3] عرباجي اسماعيل، " **اقتصاد المؤسسة** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 01.

المبحث الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعراقيل التي تواجهها

يتطلب تأسيس المؤسسات مهما كان نوعها والسعي نحو توسعها وتطوير نشاطها، رأس المال الذي يمكنها الحصول عليه من مصادر مختلفة، ويعد الأمر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما أكثرا، لأنها في الغالب تكون خاصة، وهنا يستدعي الأمر اللجوء إلى التمويل الشخصي أو الاقتراض، لذا قد يكون التمويل أحد المعوقات أو الصعوبات التي تحد من تأسيسها وتطويرها، وقبل التطرق إليها سيتم عرض المصادر التي يمكن عموما أن تمول عن طريقها تلك المؤسسات، ثم توضيح مختلف الآليات والبرامج التي انتهجتها الجزائر في سبيل ترقيتها وتأهيلها.

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تقسيم مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة معايير، وسيتم تصنيفها في هذا العنصر كما يلي:

أولا: المصادر الداخلية:

تمثل الفائض من الأموال الذي حققته المؤسسة من عملياتها التشغيلية والذي يمكنها إعادة استثماره، وهو يعرف بالتمويل الذاتي الذي يسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء إلى أي مصدر خارجي ويتحقق من:[1]

- **الأرباح غير الموزعة** = الأرباح الصافية التي تحققها المؤسسة تقسم إلى قسمين، قسم يوزع على المساهمين والعمال والقسم الآخر يبقى كاحتياطات توضع تحت تصرف المؤسسة يسمى بالأرباح غير الموزعة هذه الأخيرة تعتبر من إحدى الوسائل التمويلية الذاتية وتشمل جميع أنواع الاحتياطات.
- **أقساط الاهتلاكات:** تنشأ هذه الأقساط من توزيع ثمن شراء أصل طويل الأجل على عمره الإنتاجي المتوقع أي أن المؤسسة تقوم بشراء آلات ومعدات لا تستهلك في الحال بل تستهلك خلال فترة زمنية معينة، ولذلك فإن ثمن هذه المعدات والآلات يوزع على عدد من السنوات المقدرة لحياتها الإنتاجية.
- **المؤونات:** يتم تكوينها لمعرفة تدني الأموال غير الاهتلاكية، وتستعمل كذلك كاحتياجات لمواجهة الصعوبات المالية التي تتعرض لها المؤسسة، كما أن تخصيص المؤونات يساهم في تكوين أموال من أجل تغطية التكاليف أو النقص في عناصر التكاليف.[2]

---

[1] عمار زيتوني، " **تمويل المؤسسات مع دراسة التمويل البنكي** "، مجلة العلوم الانسانية، العدد 09، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص ص 47 .48.

[2] Bouyakoub.F, " **L'entreprise et le financement bancaire** ", Edition Casbah , Algérie, 2000, P 251.

ثانيا: المصادر الخارجية:

هنا تلجأ المؤسسة إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاتهم المالية، وتنقسم المصادر الخارجية للتمويل كما يلي[1]:

❶ **تمويل قصير الأجل:** هو أحد أنواع أو مصادر التمويل الخارجي، ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع، ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية، وتتمثل مصادر الرئيسية للتمويل قصير الأجل فيما يلي:

- **الائتمان التجاري:** هو الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها، فهو إذا ائتمان تجاري يمكن المؤسسة من شراء تدابير احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من شركة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة.
- **الائتمان المصرفي:** يمثل القروض المصرفية المختلفة التي يقدمها البنك لعملائه من المؤسسات التجارية الصناعية، أي أن البنوك تقوم بتزويد المنشآت بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها الجارية، ويتخذ الأشكال التالية: الحسابات الجارية المدينة، خصم الأوراق التجارية، الاعتماد المستندي.

❷ **تمويل متوسط الأجل:** يعتبر التمويل متوسط الأجل من الوسائل الحديثة في العملية الإنتاجية، والنقطة الفاصلة بين التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل هي مدة السداد حيث المصادر متوسط الأجل تزيده فترة سدادها عن السنة وتقل عن 5 سنوات ويتم الحصول عليها من المؤسسات مثل البنوك وشركات التأمين لغرض تمويل الاحتياجات ذات صيغة دائمة كالاستثمارات يتمثل في[2]:

- **القروض المصرفية متوسطة الأجل:** وهي قروض متوسطة يمنحها البنك تتراوح مدتها من سنة إلى 03 سنوات.
- **التمويل باستئجار الاعتماد الإيجاري:** يعتبر التمويل بالاستئجار أحد الأساليب التي يعتمد عليها التمويل المؤسسات الاستثمارية لتفادي اللجوء المكثف للقروض البنكية، والسندات وما يتبعه من آثار سلبية على الوضعية المالية للمؤسسة وناك عدة أنواع من الاعتماد الإيجاري أهمها:
- **البيع وإعادة التأجير:** هو اتفاق بين مؤسسة وطرف آخر قد يكون بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأمين أو شركة تأجير مستقلة ومعتمدة لهذا لغرض وبمقتضاه تقوم المؤسسة ببيع أصل إلى الطرف الآخر، على أن يقوم هذا الطرف بإعادة تأجير الأصل مرة أخرى لهذه المؤسسة وبالتالي فإن المؤسسة تحصل على قيمة

[1] أيمن الشنطي، عامر شقر، " **مقدمة في الادارة والتحليل المالي** "، دار البداية، عمان، 2007، ص 58.

[2] محمد صالح الحناوي، ابراهيم اسماعيل سلطان، " **الادارة المالية والتمويل** "، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص 429.

الأصل لاستثمار ويبقى الأصل بحوزتها للانتفاع به خلال فترة التأجير في مقابل التخلي عن ملكية هذا الأصل.

- **التأجير التشغيلي:** يعد مصدرا تمويليا للمستأجر بالأصل المطلوب دون الحاجة إلى شرائه كما يؤمن له خدمة الصيانة التي تأخذ تكلفتها في الحساب عند تقدير قيمة دفعات الإيجار.
- **التأجير التمويلي:** يعد مصدرا تمويليا للمؤسسة يعوضها عن الاقتراض لامتلاك الأصل تقتصر التزاماتها على تدبير قيمة الإيجار.

❸ **تمويل طويل الأجل:** تلجأ المؤسسة إلى تمويل طويل الأجل نتيجة التوسعات والتحسينات التي تنوي المؤسسة القيام بها ويمتاز هذا النوع من التمويل بكونه يستحق الدفع بعد سنة، يمكن الحصول عليه عن طريق المصادر التالية:

- **أموال الملكية:** تتمثل في الأسهم بمختلف أنواعها، الأسهم العادية وهي عبارة عن أوراق مالية تتداول في بورصة القيم المنقولة، تثبت امتلاك حائزها على جزء من رأسمال المؤسسة التي أصدرتها، مع الإستفادة من كل الحقوق وتحمل كل الأعباء الناتجة عن امتلاكها، ويتم إصدار هذه الأوراق عند تأسيس المؤسسة أو عند زيادة رأسمالها،[1] والنوع الثاني هي الأسهم الممتازة وهي تجمع بين خاصيتين خاصية الأسهم العادية والسندات لذلك تتميز بانخفاض درجة المخاطرة مقارنة بالأسهم العادية، وأحامليها لهم الأولوية في الحصول على حقوقهم.[2]
- **أموال الاقتراض:** تتمثل في جميع أنواع القروض المصرفية والسندات التي تمثل ورقة مالية متداولة، هذه الورقة تمثل دينا على المؤسسة التي قامت بإصداره، فالسند إذن عبارة عن مستند مديونية يتميز بأنه حامله له الأسبقية في استعادة أمواله في حالة التصفية، وكذا توزيع الفوائد على هذه السندات، وبذلك فإن المؤسسة المصدرة للسندات ملزمة بتسديد القيمة الإسمية لهذه الأوراق المالية عند حلول تاريخ الإستحقاق، وكذا دفع الفوائد السنوية المستحقة لذلك.[3]

المطلب الثاني: برامج وهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعد هذه البرامج والهيئيات ملامح تبرز مدى اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد جاءت بعضها في إطار عالمي نتيجة اتفاقيات دولية هدفها دعم تلك المؤسسات وترقيتها وتأهيلها لتحسين كفاءتها.

---

[1] Teulié.J, Topsacalian.P, " **Finance** ", Édition Vuibert, Paris, 1997, p 229.

[2] هندي منير إبراهيم، " **أساسيات الإستثمار في الأوراق المالية** "، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص 23.

[3] Teulié.J, Topsacalian.P, Op.Cit, p 233.

أولا: برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

هناك العديد من البرامج التي جاءت لترقية هذه المؤسسات ومساعدتها وتقديم الدعم المالي والتقني لها وتحسين المحيط وتوفير الظروف الملائمة من العديد من النواحي، وعليه سيتم تقديم البرامج التالية:

❶**برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية 2001:** هو برنامج تابع لوزارة الصناعة وبالمساعدة التقنية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD، حيث يسعى هذا البرنامج إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة، لترقية التنافسية الصناعية، وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته من أجل تحضيرها لمواجهة المنافسة.[1]

❷**برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (MEDA 2002-2006):**

إن سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر حتمت عليها تحسين محيطها الاقتصادي وإعطاء المؤسسات الاقتصادية كافة الوسائل الضرورية لمواجهة المنافسة الأجنبية وجعلها في المستوى المطلوب من خلال تطوير قدراتها وتنويع نشاطاتها الجزائرية وفي هذا الصدد قامت الجزائر بعقد اتفاقية مع الإتحاد الأوروبي بهدف رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 02 عاملا، والتي تنشط في القطاع الصناعي، تضمنت الاتفاقية برنامج ميدا MEDA الذي يتم بالشراكة بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، والمجموعة الأوروبية ممثلة بوحدة تسيير برنامج أورو لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة UGP-EDPme، ويمول البرنامج بميزانية في حدود 62.9 مليون أورو لمدة 5 سنوات في إطار الشراكة الأورو-متوسطية، و يسير البرنامج من طرف فريق من الخبراء الجزائريين والأوروبيين مقره بالجزائر العاصمة ولديه 5 وكالات في المناطق التالية: الجزائر، عنابة، غرداية، وهران و سطيف.[2]

الهدف الأساسي لهذا البرنامج يتمثل في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تنافسيا، وهو يركز على المحاور التالية[3]:

أ. تحسين التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة و المتوسط بالتركيز على تحقيق الجودة؛

ب. دعم إنشاء وترقية آليات جديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة من ناحية التمويل وإمدادها بالدعم المالي من خلال إنشاء وتكوين مؤسسات مالية متخصصة لتوسيع تشكيلة الوسائل المالية المتاحة لرؤساء المؤسسات لتمويل مشاريعهم وتطويرها، وذلك بوضع صندوق ضمان القروض لتدعيم قدرة هذه المؤسسات على الالتزام بالتسديد؛

---

[1] جودي حنان، مرجع سابق، ص 39.

[2] عبد الكريم الطيف، " **واقع وآفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات الحالية** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 118.

[3] جودي حنان، مرجع سابق، ص ص 44-45.

ت. دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العمل على تلبية حاجيات وانشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي تهدف إلى تحسين محيط المؤسسات وذلك بدعم: هيئات الدعم العمومية والخاصة، جمعيات أرباب العمل، الفضاءات الوسيطية، معاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات المعاهد العمومية والإدارات المركزية.

❸البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2007:

قصد الاستفادة الفعالة من المرحلة الانتقالية لدخول منطقة التبادل الحر الأورو–متوسطية حيز التنفيذ، وقصد التكفل بالمؤسسات التي تستخدم أقل من 20 عامل والتي تمثل 97 ٪ من نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي لم تحظ بالتكفل من خلال البرامج حيز التنفيذ، بادرت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية، بإعداد برنامج وطني لتأهيل هذا النوع من المؤسسات، حيث يقترح منهجية متكاملة ومنسقة من أجل تأهيل مستدام لهذه المؤسسات على آفاق 2017.

وقد انبثق هذا البرنامج نتيجة لتشخيص دقيق ودراسة معمقة لوضعية وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن مختلف الأوجه بالتركيز على نقاط القوة والضعف وكذا تحديد آفاقه في إطار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة ضمن البرنامج الوطني للنمو الاقتصادي و ذلك بهدف[1]:

- خلق مناخ تنافسي وإزالة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية رأس المال البشري بواسطة التكوين المستمر؛
- تحسين التمويل (من حيث التنظيم وحجم القروض)؛
- تحسين مستوى الخدمات العمومية؛
- إزالة الحواجز أمام التعاون بين المؤسسات (كالبحث والتطوير...)؛
- تحسين أنماط عوامل الإنتاج؛
- كما سيسمح أيضا بالوصول إلى مؤسسة صغيرة ومتوسطة تكون:
  - قادرة على التحكم في التطور التكنولوجي والأسواق العالمية؛
  - وتنافسية على مستوى السعر/ النوعية والإبداع؛

[1] جودي حنان مرجع سابق، ص ص 47–48.

ثانيا: هيئيات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تتمثل هيئيات الدعم في مختلف الأجهزة والوكالات التي استحدثتها الجزائر بهدف تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر قطاعا حساسا أولته أهمية كبرى نظرا لمساهمته في الناتج الوطني والقيمة المضافة للدولة، من بين هذه الهيئات نذكر:

❶الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بموجب قانون تطوير الاستثمار الصادر في 20 أوت 2001 وهو الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث عوضت بموجبه وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI.[1] وتقوم الوكالة بمهام عديدة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم، وتزيدهم بكل الوثائق الإدارية
- الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة، أو رفض منحه إياها؛
- منح وتسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛
- تسهيل الشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛
- ترافق إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها، و المسهلة لتأدية مهامها وهي: المجلس
- الوطني للاستثمار، الشباك الوحيد اللامركزي.

❷الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996 وهي هيئة ذات طابع خاص توضع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ويكون مقرها مدينة الجزائر، تتلخص مهام الوكالة في ما يلي[2]:

- تدعيم وتقديم الإستشارة للشباب أصحاب المشاريع، ومرافقتهم في إنشاء مشاريعهم الإستثمارية؛
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب المتعلقة بالإعانات؛ وتخفيض نسب الفائدة في حدود الأغلفة المالية التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛

[1] المادة 21 من الأمر رقم 03-01، " **الجريدة الرسمية** "، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001، ص 07.
[2] http://www.ansej.org.dz, consulé le 22/03/2018.

- إعلام الشباب الذين ترشح مشاريعهم للإستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، ومختلف الإعانات والإمتيازات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
- متابعة الإستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛
- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى التي ترمي إلى ترقية تشغيل الشباب، لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي؛
- وضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي، التقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدار وضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي، التقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يمكن أن تستفيد الوكالة من خلالها في إنجاز برامج التكوين والتشغيل، و برامج التشغيل الأولي للشباب لدى المستخدمين العموميين أو الخواص؛
- وضع قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بمساعدة هيئات مختصة؛
- تنظيم دورات لتكوين الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم في تقنيات التسيير، على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.

❸الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

يعد الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هيئة حكومية جزائرية أنشأت في 1994 لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها من أجراء لأسباب إقتصادية ، و تبعا للمرسوم التنفيذي رقم 04-02 لـ 10 ذو القعدة 1424هـ الموافق لـ: 3 جانفي 2004، المتعلق بحق العاطلين، سواء كانوا عمالا وفقدوا مناصب عملهم أوعاطلين لم يشتغلوا أبدا، يكون من حقهم إذا كانت عمارهم بين 35 و50 سنة الحصول على قروض ميسرة بهدف إنشاء مشاريع مؤسسات مصغرة لهم فرديا أو جماعيا من أجل الخروج من البطالة، وقد أعطيت التعليمات الحكومية للبنوك، قصد التكفل الجاد والدقيق والسريع بهذا المشروع من القرض، حيث يعد إنشاء هذه المشروعات الصغيرة لهذه الفئة من العاطلين الإنطلاقة التطبيقية لهذا المشروع الوطني الذي أسندت مسؤولية متابعته وتسييره والإشراف القانوني عليه إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وتحظى التجربة الجزائرية في التأمين على البطالة بعناية ورعاية واهتمام العديد من المؤسسات الدولية المعنية بمشكلة البطالة وسوق الشغل، ولذا طلبت المنظمة العالمية للتأمين على البطالة "AISS" مشاركة الجزائر في المنتديات التي تنظمها في الدول النامية، قصد الوقوف على الجوانب الإيجابية وآليات التطبيق والنجاح لهذه التجربة في الجزائر كبلد نام.

❹الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

وهي المؤسسة محل الدراسة سيتم التطرق إليها في الفصل التطبيقي.

تم التطرق إلى هذه الهيئات باختصار لتوضيح فكرة التمويل المتبناة من طرف السلطات الجزائرية ولم يتم تحديد مختلف الشروط والصيغ التمويلية، وللتعرف عليها يمكن مراجعة مواقعها، كما أنه قد توجد هيئيات أو أجهزة وصناديق أخرى كصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو فرعية تتفرع من هذه الهيئات، ويعتتبر تأسيسها بهدف تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها ومرافقتها بهدف تطويرها واستمراريتها، ولأنها تعاني من التعثر المالي لصعوبة حصولها على التمويل، كما قد تواجهها أيضا العديد من المشاكل الأخرى والتي تعد عائقا يحد من نشاطها.

المطلب الثالث: العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك بعض العوامل التي تشكل عراقيل أو مشاكل تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحد من قدرتها على العمل وتؤثر سلبا على نشاطها يمكن توضيحها في ما يلي:

أولا: المشاكل التمويلية: تعاني المؤسسات الصغيرة في مجال التمويل من العديد من المشاكل منها ما يعود إلى قلة مصادر التمويل ومنها ما ينبع من عدم قدرتها على التمويل من تلك المصادر نتيجة شروطها وتكاليفها المرتفعة، ويمكن تلخيص أغلبها في النقاط التالية[1]:

- **ضعف التمويل الذاتي:** من أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة ضعف القدرة على التمويل الذاتي بسبب قلة الادخارات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بحاجاتها التمويلية.
- **فقدان البنوك للثقة في المؤسسات الصغيرة المتوسطة:** منذ الثمانينات من القرن الماضي بدأت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجد صعوبات في الحصول على القروض البنكية نتيجة تراجع نتائجها وشيوع وتواتر حالات الإخفاق وارتفاع معدلات الفوائد مما إضطر البنوك الحد من التعامل مع هذه المؤسسات؛
- **عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وتتزايد حدة مشكلة التمويل إذا ما علمنا أن الدول النامية تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفي حالة وجودها تكون ذات قدرات مالية محدودة والشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال؛

[1] مودع وردة، " **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –ANGEM– فرع بسكرة خلال الفترة (2004–2015)** "، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015–2016 ص ص 42،43.

• **عدم القدرة للجوء إلى أسواق المال:** يمثل سوق المال ميزة تمويلية هامة فهو يعتبر مصدر للتمويل بالنسبة للمؤسسات الباحثة عنه، أما أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو يشكل صعوبة للحصول على الأموال من خلاله وذلك لأن أغلبيتها غير قادرة وليس لها القدرة على طرح الأسهم والسندات في البورصة للاكتتاب لعدم توافر الشروط لذلك.

ثانيا: مشاكل ناتجة عن سوء التسيير: تتمثل في[1]:

• **الإعتماد على القروض وتضخم الاستدانة:** حيث أن الإعتماد المتزايد على الدين في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأخطاء المالية الواجب تفاديها فمن المعروف أن المقرضين يكونون على حذر شديد وهم بصدد إقراض أموالهم للمؤسسات الصغيرة بسبب ارتفاع مخاطر الفشل فيها، وإذا تم الإقراض فإنه سيتم بمعدلات فائدة مرتفعة لزيادة درجة المخاطرة.

• **عدم الاهتمام بالتخطيط المالي:** يعد التخطيط وظيفة مهمة جدا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه أحيانا لا يكترث له وتتجاهله هذه المؤسسات، وقد ينجر عن ذلك نتائج لم تكن في الحسبان ولم تتوقعها المؤسسة خاصة من الناحية المالية وتحديد الاحتياجات المالية والعوائد.

• **السحب الكبير للأرباح النقدية من المؤسسة:** بسب ضعف رأس المال المستثمر فإن الاعتماد يكون على استثمار أرباح المؤسسة، أي احتجاز الأرباح وإعادة استثمارها، وإذا كان هناك إفراط في هذا التمويل فسوف ينعكس ذلك سلبا على المؤسسة.

• **التسهيل الزائد الحد للبيع الآجل:** أي تسهيل منح الائتمان التجاري أو الإفراط في التعامل بهدف زيادة حجم المبيعات والأرباح، غير أن هذا الإجراء يجب أن يكون مخططا وفق لإمكانيات المؤسسة كذا قدرة العملاء على الدفع، حيث أن التأخير أو العجز في التسديد يؤدي إلى نتائج.

ثالثا: مشاكل متعلقة بالنظامين الجبائي والجمركي: فيما يخص النظام الجبائي، يتعلق الأمر بالطريقة المعمول بها لاقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على المؤسسات في طورها الاستغلالي العادي، ذلك أن النظام الجبائي المطبق على عمليات إعادة استثمار الفوائد قد منع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إجراء استثمارات ضرورية للتكيف مع النطاق الاقتصادي الجديد. أما الصعوبات الجمركية فهي نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين و الآليات الجمركية والبعد عن التطبيقات والأعراف الدولية.[2]

---

[1] فتحي السيد، عبده أبو سيد أحمد، " **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية** "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص ص 94،95.

[2] عاشور كتوش، محمد طرشي، عاشور كتوش، محمد طرشي، " **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 18-17 أفريل 2006، ص 07.

رابعا: المشاكل التسويقية: تعاني الصناعات الصغيرة من مشاكل التسويق على المستويين الداخلي والخارجي والتي قد تتعلق بإيجاد أسواق لتصريف منتجاتها التي إن لم تجدها فإن هذا يعرضها إلى احتمالات التوقف المؤقت أو النهائي، وقد تتعلق بنقص الوعي التسويقي من ناحية وعدم توافر المهارات القادرة على إنجاز هذه المهمة الشاقة من ناحية أخرى. وعموما يمكن تفصيل تلك المشاكل في النقاط التالية:[1]

- إنخفاض أو تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاسات ذلك على كفاءة المشروع؛
- محدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة؛
- إستغلال التجار والوسطاء للمؤسسة الصغيرة وحصولهم على هوامش توزيع عالية؛
- إنخفاض جودة السلع والخدمات خاصة بسبب مشكلات الخامات والعمالة؛
- الإفتقار إلى التصميمات والمواصفات والمقاييس السليمة؛
- عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد وتحديث المشروع لمعلوماته من الأسواق؛
- ظهور المشروعات البديلة المنافسة بشكل مستمر؛
- محدودية المعرفة بالأساليب التسويقية المعاصرة؛
- إرتفاع تكاليف الإنتاج مما يضعف قدرة منتجات المؤسسات الصغيرة على المنافسة؛
- ضعف القدرة على دخول أسواق التصدير.

خامسا: المشاكل الفنية: المتعلقة بالنشاط الإنتاجي وتتمثل في[2]:

- **صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي:** تواجه هذه المؤسسات مشاكل حقيقية في التحديث وفي مواكبة التطورات التكنولوجية، بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة، وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج متخصصة لهذا الغرض.
- **صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية:** سواء الأولية أو الوسيطية أو الأجزاء والمكونات، مما يؤثر على الإنتاجية وعلى تنافسيتها، ويعرضها إلى خطر عدم التمكن من الاستمرارية والزوال.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، " **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص 70، 71.

[2] عليان نبيلة، " **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر–**"، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة العقيد آكلي أولحاج، البويرة، 2014–2015، ص 47.

- **المعدات الإنتاجية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها، واستخدام أجهزة ومعدات بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة.

- **عدم كفاية التدريب اللازم لأصحاب المؤسسات:** وهو ما يتمثل بالعمالة والتشغيل بحيث تعاني هذه المؤسسات من مشكلات الضعف في المستوى الفني للعمالة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق فهذه المؤسسات ليست لها القدرة والإمكانيات اللازمة لاستقطاب المهارات العالية والعناصر المدربة تدريبا جيدا.

سادسا: مشاكل متعلقة بالعقار: قد يكون العقار من أكبر العناصر الكابحة لنشاط المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، حيث أن هذا الوضع يطرح إشكالية كبيرة لهذه المؤسسات في تعاملها مع البنوك والتي تطلب عقود الملكية لمنح القروض، يضاف إلى ذلك تعدد الهيئات المكلفة بمنح قطع الأراضي، مما أدى إلى تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات وانتشار النزاعات والاحتلال غير العقلاني للفضاء الصناعي.

كما قد يكون عائق من ناحية التوزيع غير العادل له فأغلبية المناطق الصناعية قد تكون في مناطيق معينة دون أخرى نتيجة التوزيع غير مدروس لها، إذ نجد الكثير من الأراضي مازلت بورا أو استغلت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع بينما بقي الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الذين يريدون توسيع نشاطهم يعانون من هذا المشكل.[1]

[1] عاشور كتوش، محمد طرشي، مرجع سابق، ص 05.

خلاصة الفصل:

من خلال تقديم جزء من الدراسة النظرية والذي تم فيه توضيح الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضمن الإطار المفاهيمي لهذه المؤسسات، وتحديد أهميتها، أهدافها وأنواعها، وكذا التطرق إلى مختلف الصيغ التمويلية التي يمكن أن تساهم في تمويلها، وعرض أهم الجهات والآليات المسؤولة عن ذلك، فضلا عن المشكلات التي قد تواجهها وتحد من تطورها وتقدمها، وعليه يمكن تلخيص أهم النتائج المتعلقة بهذا الجزء في ما يلي:

- بالنسبة لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا يوجد اتفاق حول تحديده ويرجع ذلك إلى اختلاف المعايير المتبناة من طرف كل دولة في تحديده، والتي ترجع أساسا إلى درجة نموها، وظروفها الاقتصادية، وإمكانياتها أيضا؛
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لتقدم الاقتصاديات، فهي اليوم تحتل مكانة هامة، وهذا نظرا للدور التنموي الذي تلعبه والذي يعود بالمنفعة على أصحابها، وعلى المجتمع وعلى الدولة أيضا؛
- تختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية تحديد أنواعها حسب العديد من المعايير التي سبقت الإشارة إليهم؛
- بالنسبة لتوفير الموارد المالية تتعدد مصادر توفيرها، كما أن لكل دولة سياسة منتهجة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار تستفيد هذه المؤسسات في الجزائر من برامج متعددة لتهيئة المحيط وبهدف تقديم الدعم المالي، التقني الفني، كما قامت بإنشاء وكالات أو أجهزة وصناديق مسؤولة عن ذلك تم عرضها أيضا في هذا الفصل، وسيتم التركيز على التمويل بالقروض المصغرة باعتبارها متغير أساسي في هذه الدراسة وسيتم تقديم ذلك في الفصل الثاني.

تمهيد:

من أجل فسح المجال أمام القطاع الخاص والمبادرة الفردية، ولأسباب اقتصادية واجتماعية مختلفة ظهرت وانتشرت فكرة التمويل بالقرض المصغر، الغاية من هذا القرض هي إنشاء المشاريع أو المؤسسات التي لا تتطلب تمويلا ضخما وفي نفس الوقت يصعب عليها الحصول على التمويل نظرا لعوامل معينة كالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، له صيغ مختلفة في إطار تنظيمات الجهاز، والتي تتضمن مقدار المبالغ المالية التي يمكن منحها لطالبي التمويل في شكل قروض مصغرة، ويتم الاتفاق حسب قوانين معينة على تسديده، وعليه سيتم تناول النقاط المهمة المتعلقة بالقرض المصغر عموما، كما سيتم التطرف إلى كيفية ظهوره ومختلف برامجه بالنسبة للجزائر خصوصا وسيتم تقديم وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم وتطور التمويل بالقرض المصغر؛

المبحث الثاني: أهداف وأهمية القرض المصغر؛

المبحث الثالث: برامج التمويل بالقرض المصغر الموجهة لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

المبحث الأول: مفهوم وتطور التمويل بالقرض المصغر

تتوقف مرحلتي إنشاء المؤسسات أو التوسع بتوفير الموارد المالية التي غالبا ما تكون مرتفعة خاصة عند الانطلاق، وهو ما يدعو إلى البحث عن مصادر تمويل ملائمة، والتي يعد القرض المصغر واحدا منها، يتضمن هذا القرض برامجا معينة أو صيغا توضح كيفية التمويل أو الاستفادة منه، من شروط ومقدار، ومن ناحية الأقساط المسددة، وقبل تحديدها سيتم أولا التعرف على ماهية هذا القرض وكيفية ظهوره.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التمويل

تعتمد المشاريع الصغيرة في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية فإذا لم تفي اتجهت إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز ومن هنا يتحدد المعنى الخاص للتمويل بأنه:

" نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي، وقد يكون هذا النقل مباشرة من مشروع لآخر أو تتداخل بينها مؤسسات وسيطة كمؤسسات التمويل."

كما " يعرف التمويل بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل نشاط المؤسسة ".[1]

وعليه يستخلص أن الحصول على الأموال واستخدامها للتشغيل أو تطوير المؤسسات يعني توفير الموارد المالية اللازمة لإنشائها أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة لتوسيعها.

ويرتبط التمويل ويتوقف على البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق للحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المؤسسة المالية التمويل هو عبارة عن إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسيعها أو تفريقها، وهو من أعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلدان بشكل عام، إذ لا يمكن قيام أي عمل دون وجود رأس المال وبقدر حجم التمويل وتسيير مصدره وحسن استثماره يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط اقتصادي.[2]

بالنسبة لأهمية النشاط التمويلي تنبع من الأهداف التي تتحقق من ورائه والمتمثلة في:[3]

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني؛
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات؛

---

[1] كروش نور الدين، " **سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة بورصة الجزائر** "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، العدد 11، جانفي، 2014، ص 06.

[2] أحمد بوراس ، " **تمويل المنشآت الاقتصادية** "، دار العلوم، عنابة، 2008، ص ص 24،25.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 165،166.

- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي؛
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة).

ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن يعتني بها متخذي القرارات المالية والذين من بينهم مسيري المؤسسات المالية المعنية بمنح الإقراض، وذلك من خلال دراسة الطلبات ومدى الموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف، وتوفر الشروط المناسبة وذلك في إطار البرامج المختلفة لكل صيغة حسب نوع القرض إذا كان موجه نحو تمويل المشاريع الكبيرة والتي تحتاج إلى تمويل ضخم، أو قروض مصغرة، وعليه وقبل التعرف على مفهوم برامج القرض المصغر سيتم تحديد الإطار المفاهيمي له أولا.

المطلب الثاني: تعريف القرض المصغر

اهتمت بدراسة فكرة التمويل بالقرض المصغر العديد من الهيئات العاملية تحدد مفهومه ومبادئ منحه، وعليه فقد تم اختيار تعريف كل من:

❶ **المكتب الدولي للعمل (BIT):** يرى أن " التمويل المصغر يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض والضمانات) والتي تتعلق بمبالغ صغيرة (أقل من 15000€) ".[1]

❷**منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوربية (OCDE):** من وجهة نظرها " التمويل المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، و الوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكن ".[2]

❸**الشبكة الأوربية للتمويل المصغر (REM):** تعرف التمويل المصغر بأنه " طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين " الذين تم إقصائهم "، وتحدد المبلغ الأقصى للقرض المصغر بقيمة 25000€ وتهدف هذه القروض إلى تمويل إنشاء وتطوير مشاريع الاستثمار، وتعمل الهيئات التي تقدمها في كثير من الأحيان على توجيه ورصد المشاريع الصغيرة التي مولتها؛[3]

[1]Guide pratique sur le micro -crédit https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-fr-etudes-de-cas-guide-pratique-microcredit-belgique-09-2003.pdf, pp 11,12, **consulte le** : 12/01/2018.

[2]Smahi Ahmed, " **Micro-finance et Pauvreté: Quantification de la Relation sur la population de Tlemcen** ", thèse de doctorat en sciences économiques,Université Abou Bekr Belkaïd de Tlemcen, 2009-2010, 146.

[3]بوسدار فوزي، عبد الرحمان عبد القادر، " **دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة –دراسة حالة المينا–** "، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية، 15–16 نوفمبر، جامعة مسيلة، ص ص 03، 04.

أما بالنسبة للمخاطر الناجمة عنها فلا يتم تغطيتها تقريبا بضمانات حقيقية، وبالتالي فإن الهيئات المانحة للقروض المصغرة قامت بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من هذا الخطر، والحد من حالات التخلف عن موعد السداد مثل تقديم قروض جماعية تضامنية، تقديم قروض ميسرة...وغيرها.

يلاحظ من التعاريف السالفة الذكر أنها تتفق في فكرة أن القرض المصغر موجه للقيام بمشاريع صغيرة ومتوسطة، أي إنشاء المؤسسات التي لا تتطلب تمويلا ضخما، يستهدف الفئات المستبعدة أي الأشخاص البطالين، وتختلف من حيث شروط منحه كالقيمة أو المبلغ الممنوح، مدة القرض، وشروط أخرى متعلقة بطالبيه وهذا يرجع إلى خصوصية كل دولة.

وعموما يستخلص أن القروض المصغرة هي واحدة من أهم الصيغ الخاصة والمحددة للتمويل المصغر والهدف هو دائما مواجهة المشكلة المتصلة بعملية التشغيل غير العادلة في السوق دون تعزيز هذا التفاوت وفي هذا فإن القروض المصغرة والتمويل المصغر يسعى دائما إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ولذلك من الأسلم والأصح أن نقول أنه لا يوجد برنامج تمويل مصغر دون أهداف اجتماعية، وعليه يمكن استخلاص المبادئ العامة للقرض المصغر والمتمثلة في:

- التيسير " المشروع الاجتماعي "؛
- التمويل " المشروع الاقتصادي "؛
- نشاطات صغيرة جدا لأغراض اجتماعية واقتصادية.

بعد تحديد مفهوم القرض المصغر سيتم التعرف على أسباب ظهوره وكيفية تطوره وانتشار فكرة التمويل به.

المطلب الثالث: نشأة وتطور التمويل بالقرض المصغر

تعود فكرة القروض المصغرة ومتناهية الصغر إلى محمد يونس البنغالي* والذي فكر في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك مقابل قروض مرتفعة الفوائد؛ فاقتراح فكرة " القرض المصغر " هدفه تقديم القروض لعشرات المزارعين من دون ضمانات والتي غالبا ما تطلبها البنوك التجارية، والتي بسببها لا يمكنهم الحصول على القرض، وبالتالي عدم تمكنهم من تأسيسي وإنشاء مشاريعهم، بعدها تم إطلاق مشروع " غرامين بنك" " **grameen bank** " وتعني بالبنغالية " مصرف القرية " وذلك في سنة 1977، أما بالنسبة لاعتباره مصرفا فقد كان سنة 1983، وقد قدم هذا البنك منذ نشأته حوالي 69.4 مليار دولار كقروض صغيرة سدد منها المقترضون قيمة القروض بنسبة 99 %.[1]

*هو البروفيسور **محمد يونس** أستاذ الاقتصاد السابق في جامعة شيتاجونج إحدى الجامعات الكبرى في بنغلاديش، ولد عام 1940 في مدينة شيتاجونج متحصل على جائزة نوبل للسلام عام 2006، وهو أول من جاء بفكرة القرض المصغر حيث أسس " **بنك غرامين** " في عام 1979 في بنغلاديش، لاقراض الفقراء بنظام القروض متناهية الصغر التي تساعدهم على القيام بأعمال بسيطة تدر عليهم دخلا معقولا.

[1]مغني ناصر، " **القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر** "، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر، جامعة المسيلة، 2011، ص 02.

وبعد مرور ثلاثة عقود على إنشاء محمد يونس بنك " غرامين" أصبحت مؤسسات التمويل متناهي الصغر تخدم تقريبا نحو 80 مليون شخص في البلدان النامية، إلا أن مختلف التقارير الاقتصادية الدولية تشير إلى أن أغلبية الناس في هذه البلدان، والذين يقدر عددهم بنحو 3 مليارات، غير مشمولين بالخدمات البنكية، ولا تتاح لهم إمكانية الحصول على خدمات مالية تساعدهم على زيادة دخولهم وتحسين سبل معيشتهم.

أما بالنسبة للتعامل بالتمويل بالقرض المصغر في الوقت الحالي فإنه يمارس عالميا في أكثر من 140 دولة (متقدمة ونامية) ويمس أكثر من 100 مليون عميل، بالإضافة إلى العديد من الخدمات المصرفية للفقراء في آسيا، والمزيد من الأعمال التجارية خصوصا في أمريكا اللاتينية، حتى في أفريقيا، والعديد من الهيئات والمنظمات في جميع أنحاء العالم.

فقد انتشرت القروض المصغرة أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا منذ أواخر الثمانينات توسعت بشكل سريع في أوربا الوسطى والشرقية، أما بالنسبة للدول العربية انتشر التعامل بها في تسعينيات القرض الماضي، فعلى سبيل المثال تم تأسيس البنوك المانحة للائتمان المصغر والمتمثلة في: البنك الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة في الأردن، بنك الأمل في اليمن وبنك الإبداع في البحرين، ومؤسسة الأمل في مصر...إلخ، فضلا عن بنوك الفقراء وغيرها من المؤسسات الرسمية والخاصة.[1]

وما يبين أيضا انتشار الفكرة ما أعلن عنه تقرير مؤسسة " **غرامين – جميل*** " في العام 2009 أن هذه المؤسسة قامت في ذلك العام، وعبر صندوقها للكفالات، بأعمال الوساطة لتوفير ما يزيد عن 44 مليون دولار كتمويل لمؤسسات الإقراض المصغر، وقد شمل ذلك عمليات بارزة فتحت آفاقا جديدة لمؤسسات الإقراض متناهي الصغر في كل من مصر، الأردن، سوريا وتونس.

أما بالنسبة حجم التمويل متناهي الصغر في العالم العربي قدر بنحو 5,5 مليار دولار أمريكي تشير الإحصائيات إلى أن هناك حوالي 60 مليون شخص في العالم العربي يعيشون بمعدل دخل يقل عن دولارين يوميا، وأنه حتى عام 2009 تمت تلبية الطلب على منتجات التمويل المصغر وخدماته بنسبة 10% فقط ولا سيما أن القطاع المالي يفضل التركيز على قطاع السوق الأغنى لأن مخاطره أقل و ربحيته أعلى فيما قدرت احتياجات المنطقة العربية لتلبية الطلب على التمويل المصغر للمشاريع الصغيرة بحسب تقرير

[1] مغني ناصر، مرجع سابق، ص 03.

* " **جرامين–جميل** " هي منظمة غير ربحية مملوكة من قبل مؤسسة غرامين بالولايات المتحدة الأمريكية وعبد اللطيف جميل، وهي شركة تابعة لشركة عبد اللطيف جميل، يتم تشغيلها كعمل اجتماعي على غرار مفهوم البروفيسور محمد يونس. أي هدفها اجتماعي حيث لا يتم توزيع الأرباح على المساهمين المؤسسين، بل يعاد استثمارها لخدمة المزيد من الفقراء في منطقة الشرق الأوسط، وتأسست في قبرص، مقرها الرئيسي في مدينة دبي، مراجعة الموقع:
http://www.grameen-jameel.com.

" التمويل المتناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه " الذي أصدره صندوق النقد العربي في العام 2010 بنحو 4 مليارات دولار.

كما جاء في التقرير أن الوطن العربي يعد من أقل الأقاليم اعتمادا على آلية القروض المصغرة و القصيرة الأجل في مجال مكافحة الفقر، وكان التقرير قد توقع أن يصل حجم الطلب على التمويل المصغر لنحو 10 ملايين عميل خلال العام 2010 ، مقابل 05 ملايين في العام 2009.

وبحسب أرقام " التقرير الإقليمي العربي للتمويل المصغر " للعام 2010 الصادر عن " شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية – سنابل –" أن الانتشار الإجمالي لمؤسسات التمويل الأصغر البالغة 502 مؤسسة في المنطقة العربية ، تجاوز 03 ملايين مقترض بمحفظة إجمالية بلغت 1,59 بليون دولار أمريكي، وأنه على الرغم من تقلص الانتشار في المغرب العربي إلا أن التمويل لا زال يتركز في مصر والمغرب بتغطيتهما 76% من إجمالي المقترضين و 61 % من إجمالي محفظة القروض حتى نهاية العام 2009.

وبالموازاة مع هذه المعطيات أظهر " مؤشر ميكرو سوكب العالمي " الخاص بقياس بيئة عمل التمويل الأصغر وتقييمه للعام 2010 في 54 دولة من دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و 21 دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي " إعداد وحدة الإيكونو ميست لاستقصاء المعلومات من أوت 2009 إلى ماي 2010 " أن اليمن أفضل الممارسين في مجال التمويل الأصغر، إذ احتلت المرتبة 27 عالميا على الرغم من المستويات العالية لعدم الاستقرار السياسي والضغوط الاقتصادية، بحيث وضعت اليمن إطارا تنظيميا جيدا للتمويل المصغر وحافظت عليه، وعملت على تعزيز القدرات التنظيمية، بينما جاءت المغرب ثاني أفضل الممارسين إقليميا، ولاحظ التقرير أنه على الرغم من وجود سوق نشطة للغاية للإئتمان المصغر في المغرب فإن نطاق الخدمات المسموح بتقديمها لمؤسسات التمويل المصغر يعد نطاق مقيد، ويهيمن على السوق عدد قليل من الجهات الفاعلة الكبيرة، ولكن ما يزال الإستثمار للتمويل المصغر في البلاد من بين الأفضل في العالم كما يلحظ التقرير عدم الإهتمام التنظيمي بالتمويل المصغر في لبنان، حيث لا يزال السوق في طريقه إلى النمو ومنقوص التنظيم ومجزأ على طول الخطوط العرقية والسياسية.[1]

بعد التطرق إلى نشأة وتطور فكرة التمويل بالقرض المصغر، يمكن القول أن هذا القرض يعد أداة حقيقية لتغيير الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للدول والأشخاص، وعليه سيتم توضيح أهدافه وأهميته في المبحث التالي.

[1] مغني ناصر، مرجع سابق، ص 03.

المبحث الثاني: أهمية وأهداف القرض المصغر

يعد القرض المصغر مصدرا للتمويل مطلوبا في الوقت الراهن، وذلك لأن المشاريع الصغيرة لا تتطلب مبالغ مالية ضخمة، وقد يعجز الراغبين في تأسيس مؤسسات صغيرة من توفير الموارد المالية عن القيام بمشاريعهم على الرغم من وجود رغبة قوية لديهم في توفير منصب عمل يمكنهم من توفير دخل شخصي، أو بالنسبة لتوسيع المشاريع القائمة، من هنا يمكن القول أن التوجه نحو هذه الفكرة له أهمية وأهداف يمكن توضيحما في المطالب التالية.

المطلب الأول: أسباب الاهتمام بالقرض المصغر

هناك مجموعة من الأسباب أو المقومات الأساسية التي استند عليها في دراسة التمويل بالقرض المصغر والتي أعطته أهمية أكثر ويمكن اعتبارها مبادئ أساسية له تتمثل في[1]:

- **يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس القروض فقط:** فهم مثل غيرهم لديهم احتياجات ويرغبون في بعض الخدمات المالية الملائمة، والمرنة وذات التكلفة المعقولة، يحتاجون إلى خدمات التوفير التأمين وتحويل الأموال وليس فقط إلى القروض وذلك وفقا للظروف المعيشية؛
- **يعتبر التمويل المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر:** فعندما يصل الفقراء إلى الخدمات المالية فإنه يصبح بمقدورهم تأسيس مشاريعهم، بناء أصولهم وحماية أنفسهم ضد الصدمات الخارجية؛
- **أن التمويل المصغر يعني بناء أنظمة تخدم الفقراء والأسر المنتجة:** حيث يشكل الفقراء في معظم الدول النامية أغلبية السكان غير أنهم الأقل حظا في الحصول على خدمات البنوك، وكان ينظر إلى القرض المصغر على أنه نشاط تطوعي يقوم على التبرعات، لذلك لابد أن يكون ضمن إطار رسمي؛
- **يهتم التمويل المصغر ببناء مؤسسات مالية محلية دائمة:** يتطلب تمويل الفقراء مؤسسات مالية محلية تقدم خدماتها على أساس مستمر، وتحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التوفير المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى؛
- **العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء:** التمويل المصغر هو مجال متخصص يجمع بين الأعمال المصرفية والأهداف الاجتماعية، لذا يجب بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات كذا توفير أنظمة المعلومات الخاصة بمؤسسات التمويل المصغر، تأسيس بنوك مركزية تنظم التمويل المصغر، مؤسسات حكومية أخرى ومتبرعون.

[1] ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، "**التمويل متناهي الصغر – نصوص وحالات دراسية–**"، أوراق بحثية، كلية الإدارة، جامعة تورينو إيطاليا، 2006، ص ص 19،20.

وعموما يمكن تلخيص أسباب بروز فكرة التمويل بالقروض المصغرة في النقاط التالية[1]:

- **الاستجابة لمشكلة الإقصاء المالي:** حيث توجد فئة كبيرة من المجتمع لا يمكنها الحصول على الخدمات المالية المعمول بها (التقليدية)؛
- **الاستجابة لمشكلة وصول البنك إلى الزبائن:** ذلك أن القروض المصغرة يمكن أن تفتح أفاقا لغيرها من الخدمات المالية كالادخار والتحويلات والتأمين المصغر...الخ، وهذا الأمر يهم أكثر البنوك التي تجدها سوقا ضخمة تمكنها من ضمان الربحية المالية؛
- **الدور الذي يمكن أن يلعبه التمويل المصغر:** باعتباره أداة فعالة لمكافحة البطالة والفقر والإقصاء الاجتماعي، وتأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل الأنشطة المدرة للدخل.

المطلب الثاني: أهمية القرض المصغر

تظهر أهمية القرض المصغر من ناحية توفير المال للعاجزين عن توفيره، وتيسير عملية التمويل وبالتالي حل جميع الصعوبات والعراقيل التي تقف أمام تأسيس أو توسيع المشاريع التي يرغب في تأسيسها البطالين أو حاملي المشاريع الراغبين في توسيع أنشطتهم ولكن لا يجدون المال، وبالتالي يمكن تحديد الأهمية وتقسيمها من ناحيتين[2]:

أولا: على الصعيد الاقتصادي: يسمح توفير المال بتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تسمح بتوفير دخل لأصحابها وللمستخدمين أيضا، كما أن هذه المؤسسات تساهم في التنمية الاقتصادية من ناحية المساهمة في الدخل الوطني ومن ناحية توفير المنتجات للمستهلكين وتقريبها منهم وإنتاجها محليا وبالتالي بيعها بأسعار معقولة؛

وعليه يمكن أن يوجه إلى استخدام الخدمات المحلية، تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة أما من الناحية الاجتماعية فهو يعد وسيلة للتخفيف من الفقر، وتخفيض معدلات البطالة، ورفع وتحسين المستوى المعيشي، زيادة.

[1] Guide pratique sur le micro – crédit : l'expérience du prêt solidaire , Op.Cit.

[2] مفيد عبد اللاوي، ناجي صاحلي، " **استراتيجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة** "، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 69 -27 جوان 2013، ص02.

ثانيا: على الصعيد الاجتماعي: يعتبر التمويل المصغر أداة لمكافحة الفقر، فعند تمكن الفقراء من الحصول على موارد مالية فانه يصبح بمقدورهم اكتساب مداخيل من مشاريعهم الخاصة والبتالي يمكهم توفير ما يحتاجون إليه من سلع وخدمات تشبع رغباتهم وحاجاتهم منها المرتبطة بالصحة، التعليم، التغذية وغيرها.[1]

المطلب الثالث: أهداف القرض المصغر

يكمن إبراز أهداف التمويل بالقروض المصغرة في النقاط التالية:

أولا: السعي نحو تحقيق التنمية الاجتماعية: من خلال[2]:

- تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات والمشروعات الذين لا يملكون رؤوس أموال كافية لمشاريعهم؛
- المساهمة في تحويل الفقراء القادرين على العمل إلى منتجين؛
- تمكين الفقراء من زيادة دخلهم الأسري، وتحقيق أمنهم الاقتصادي والحد من ضعفهم المالي وذلك من خلال تمكينهم من مباشرة مشروعات مصغرة مدرة للدخل؛
- يعمل على تنمية ودعم المهارات البشرية المحلية والاستفادة منها في بناء القدرات؛
- يعتبر القرض المصغر من أهم الآليات في مكافحة الفقر وتقوية البنيان الاجتماعي؛
- التخفيف من الأوبئة الاجتماعية وانتشار الجريمة والانحرافات السلوكية ومن ثميسهم في التقليل من الإنفاق الحكومي في هذا الاتجاه؛
- رفع مستوى المعيشة للفرد والمجتمع إلى مستوى الرفاهية وتحقيق التوازن والتكامل الاجتماعي؛
- يساعد في ترسيخ الأمن الاجتماعي لوجود علاقة بين البطالة وزيادة نسبة الجريمة؛
- يسمح بتحسين نمط الحياة وتحقيق مستوى معيشي مقبول للفقراء؛
- يؤدي إلى استقرار سكان الأرياف ومحاربة النزوح الريفي إلى المدن، وذلك بخلق نشاطات اقتصادية وثقافية منتجة للسلع والخدمات المدرة للدخل.

---

[1] بن علية نور الهدى، جميات فاطمة الزهراء، " **مساهمة التمويل الصغر في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)** –، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2017، ص 23.

[2] حفاف سمية، " **دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة –دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممتدة ما بين (2010-2014)** "، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2013-2014، ص 12.

ثانيا: السعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية: من خلال[1]:

- يساهم في توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لإنتاج السلع والخدمات لصغار المنتجين؛
- تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة في المجتمع، وذلك بتنويع مجالات الاستثمار وشمولها لقطاعات إنتاجية عديدة، إلى جانب انتشار المشروعات الاستثمارية في أنحاء الدولة وهو ما يعني إتباع نظام اللامركزية في التنمية؛
- يساعد في توفير مستلزمات العمل من آلات ومعدات وخامات للعمال حتى يتحولوا إلى طاقة إنتاجية؛
- يعد مصدرا لخلق فرص استثمارية لكثير من الفقراء الذين لديهم القدرة على الارتقاء بمستواهم المعيشي وكذا استحداث مصادر دخل لديهم؛
- القروض المصغرة لها القدرة على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير وبديلة لتلك المستوردة ومن ثم زيادة لاحتفاظ بالعملات الأجنبية ورفع موجودات البنك المركزي؛
- يساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يشكل دعما للاقتصاد الوطني؛
- يسهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي الرفع في الناتج المحلي؛
- يسهم في التخفيف من حدة التضخم من خلال توظيف الأموال المعطلة واستخدامها في عملية الإنتاج وتوليد الدخل للأفراد؛
- يساعد على تشكيل بنية مناسبة للابتكار والإبداع خاصة في قطاع الصناعة الحرفي؛
- يعمل على الاستثمار الجيد لليد العاملة بأجور ملائمة وخاصة في الأرياف؛
- يتيح المجال أمام الشباب الطموح لتحقيق دخول مرتفعة مقارنة مع الوظائف الحكومية؛
- يحقق خدمة للمشاريع الكبيرة ابتداء من المشروعات الصغيرة، من خلال تزويدها بالسلع أو المواد الأولية التي تحتاجها في عملية الإنتاج ولا يمكن توفيرها (المقاولة من الباطن)؛
- تنمية روح المقاولة التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي؛
- تسمح بولوج القطاع المالي الرسمي، وهي كافية لتأسيس مشروع يدر دخلا كافيا للمنتج.

[1] حفاف سمية، مرجع سابق، ص ص 14-15.

المبحث الثالث: برامج التمويل بالقرض المصغر في الجزائر

تركز برامج التمويل الأصغر على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وأخرى غير مالية وذلك لتيسير وتسهيل عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو توسيعها، وتختلف هذه البرامج من دولة إلى أخرى ومن هيئة أو جهاز مسؤول على منح هذه القروض إلى آخر، وفي الجزائر بدأت الفكرة في منح القروض المصغرة من بعض الأجهزة التمويلية بنسبة بسيطة وبشروط وضمانات معينة ثم توسعت بتأسيس صناديق ومؤسسات خاصة، من بين هذه الأخيرة نذكر المؤسسات التي سبقت الإشارة إليها في الفصل السابق منها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، وعليه سيتم في هذا المبحث إعطاء فكرة حول تطور برامج التمويل بالقرض المصغر في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف القرض المصغر وفق التشريع الجزائري

طبقا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني الصادر رقم 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011 المتعلق بالقرض المصغر في المادتين (02)، (03) فإن:

" القرض المصغر قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل يوجه إلى إحداث الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة في الشروع في النشاط ويغطي أيضا النفقات الضرورية لانطلاق النشاط ".[1]

وقد تم تعريفه من قبل وفق المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004م، الذي يتعلق بجهاز القرض المصغر ويعرفه بأنه: " قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستغر وغير المنتظم، حيث يهدف إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستهدفين لإحداث عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات ".[2]

ومن ناحية تحديد قيمته يعرف بأنه: " لقرض المصغر هو سلفة يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات) موجه للمشاريع الإنتاجية والخدماتية أو النشاطات التي لا تتعدى كلفتها

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " **المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المتضمن المادتين (02)، (03)** "، العدد 19، 27 مارس 2011، ص07.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " **المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المتضمن المادة (02)** "، العدد 06، 25 جانفي 2004، ص03.

1.000.000 دج، تمكن من اقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط وتغطية المصاريف الأولية لممارسة نشاط أو مهنة ما ".[1]

من التعاريف يستنتج أن القرض المصغر في التشريع الجزائري يرمي إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة، من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات، باعتباره موجه لفئة المواطنين دون دخل أو ذوي دخل غير مستقر وغير منتظم إضافة إلى النساء الماكثات بالبيت.

المطلب الثاني: أسباب اللجوء إلى التمويل بالقرض المصغر في الجزائر

يمكن تصنيفها إلى أسباب مباشرة وغير مباشرة كما هو موضح في ما يلي:

أولا: الأسباب المباشرة: نذكر منها:

❶**الفقر والإقصاء** :يعتبر الفقر والإقصاء من المشاكل التي تؤرق الجزائر، حيث يعد الفقر ظاهرة اقتصادية واجتماعية ملازمة لاقتصاد الجزائر، التي لم تستطع التخلص منه على الرغم من قدمه، ويعرف الفقر على أنه العجز عن إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية سواء الأفراد أو الشعوب.

وفق احصائيات سنة 2014 بلغ عدد الاسر الفقيرة في الجزائر 1932000 أسرة فقيرة والذي ارتفع بـ بمقدار 340000 أسرة فقيرة مقارنة يسنة 2013، حيث كان عدد تلك الأسر 1628000 أسرة فقيرة، ويعود السبب إلى ارتفاع الفقر في الجزائر إلى انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مقدمتها الحق في التنمية والحق في الحصول على فرص عمل، وهذا كما ترى الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان.

❷**البطالة:** يتأثر ارتفاع نسبة البطالة بتعاقب الأزمات التي تحتم ضرورة إجراء الإصلاحات الاقتصادية وللتحكم في هذا المعدل ومحاولة تخفيضه تسعى الجزائر جاهدة إلى توفير وتسخير كافة الامكانات الممكنة لتوفير مناصب شغل للبطالين، وقد شهد معدل البطالة استقرارا نسبيا في سنتي 2013، 2014 حيث بلغ 09,8 %، ومن بين السياسات المعتمدة لتحقيق ذلك تم إعداد برامج مختلفة الصيغة وكذا آليات وهيئات لتسهيل عملية التمويل بالقرض المصغر.[2]

[1] **https://www.angem.dz**, **consultè le**: 10/03/2018.

[2] بن حميدة فتحية، " **القروض المصغرة ودورها في التشغيل في الجزائر –دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع ورقلة 2009–2014** "، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 10.

ثانيا: الأسباب غير المباشرة لظهور القرض المصغر: تتمثل في[1]:

❶**عبء الديون الخارجية:** شكلت المديونية الخارجية عبئا كبيرا على الجزائر في بداية التسعينيات، حيث بلغت في سنة 1992 ثلاثين مليار دولار أي ما يعادل من الناتج الداخلي الإجمالي 65 % وعند الالتزام بتسديدها يجعل الجزائر تستهلك الموارد المالية التي من المفروض أن تخصص للاستيراد؛

❷**الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية:** تسريح العمال، وإلغاء دعم الأسعار وخاصة المساعدات الممنوحة لدعم الأدوية؛

❸**الحفاظ على قطاع التعليم:** إن ارتفاع النفقات المدرسية شكلت عبأً على أولياء التلاميذ، وخاصة الذين لديهم عدد كبير من الأبناء المتمدرسين، أدى إلى انتشار ظاهرة التسرب المدرسي، والتي كانت لها تبعات على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: برامج التمويل المتعلقة بمنح القرض المصغر لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15.000 نشاطا في مختلف القطاعات، إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات الجزائرية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها.

أما بالنسبة لتطوره وتوسع نطاقه لم يتحقق إلى بعد تأسيس وكالة خاصة به والمتمثلة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كآلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، والتي انطلق نشاطها الفعلي في منتصف سنة 2005، حيث تشكل هذه الوكالة أداة أو جهازا لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية.[2]

قبل التطرق إلى البرامج التمويلية لهذه المؤسسة، يجب التنويه إلى مراحل تطور التمويل بالقرض المصغر والتي تم تلخيصها في المرحلتين التاليين[3]:

---

[1] عزمي مصطفى، أحمد نصار، " **دور الصندوق الإجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة** "، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر الجزائر 17،18 ديسمبر 2002، ص 05.

[2] Agence national de gestion de micro crédit, lettre de l'agence, revue Bimestrielle N°1, **www.angem.Dz**, consulté le: 25/04/2018.

[3] بن حميدة فتحية، مرجع سابق، ص 07.

❶مرحلة البرنامج القديم للقرض المصغر:

طبق ابتداءا من سنة 1999 حيث قدر مبلغ القرض الممنوح ما بين 50.000 دج و 350.000 دج بمعدل فائدة 02 %، وكانت وكالة التنمية الاجتماعية هي الجهاز المسول عن تسيير هذا البرنامج كممثل عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني وينوب عنها الوكلات المحلية.

❷مرحلة البرنامج الجديد للقرض المصغر:

نتيجة للمشاكل والعراقيل التي عرفها البرنامج القديم والتي لم تحقق النتائج المرغوبة، جاءت فكرة تأسيس جهاز مستقل لتسيير برامج القرض المصغر وقد بدأت هذه المرحلة منذ 2004، وهو أفرز عنه وجود مفارقات من ناحية صيغ التمويل، القاعدة القانوني، شروط منح القرض، وغيرها من العناصر المختلف.

وقد تعدد بذلك برامج المساندة الحكومية لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختلفت الأجهزة المسؤولة عن التمويل بالقرض المصغر وتطورت باستحداث الأجهزة الحديثة، وهي الوكالات التي تم التعرف عليها في الفصل الأول ونلخصها في:

- برنامج التمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- برنامج التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- برنامج التمويل في إطار برنامج الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛

إن هذه البرامج تعد من البرامج المستحدثة لمنح القروض الموجهة لتدعيم تلك المؤسسات والمخصصة لتوفير مناصب شغل للبطالين خاصة فئة الشباب، وتختلف البرامج حسب خصوصية كل جهاز من حيث قيمة القرض الفئة المستهدفة، الهدف الذي أسست من أجله والذي يحدد نوعية المشاريع الممولة، غير أنه هناك بعض الصيغ في إطار تلك البرامج دائما مشتركة التمويل حيث تتدخل البنوك بنسبة تمويل معينة، كما أن هناك صيغ أخرى تكون ثلاثية التمويل أين تدخل المساهمة الشخصية.

بناء على ما تمت الإشارة له في ما يتعلق بالبنوك التي تعبر مشاركا رئيسيا في هذه البرامج، من حيث قيامها بتقديم القروض المكملة للتركيبة المالية للمشروعات الصغيرة، وذلك وفقا لشروط إتفاقيات الشراكة المبرمة بين البنوك العمومية وكل من هذه البرامج الحكومية الثلاثة، حيث بدأت بعض البنوك الجزائرية في السنوات الأخيرة بتمويل المشروعات المصغرة وفق سياسة مفروضة عليها من الحكومة، أو بدافع مجاراة التغيرات التي تشهدها البيئة المصرفية التي تعمل بها، وذلك في إطار الإتفاقيات المبرمة بينها وبين البرامج الحكومية الهادفة إلى تطوير وترقية منظومة المشروعات المصغرة في الجزائر، مثل برامج الوكالة لدعم تشغيل الشباب، وبرامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وغيرها.

وعلى الرغم مما يقال عن هذه البرامج أنها تتضمن صيغ وأساليب وإجراءات لا تتلائم ولا تتفق في الكثير من جوانبها مع الممارسات المعمول بها دوليا ضمن ما يعرف ببرامج التمويل الأصغر، إلا أن هناك بعض التجارب الحديثة للبنوك الجزائرية التي حاولت فعلا تنفيذ برامج لتمويل بالالقرض المصغر وفقا للمبادئ والإجراءات المعروفة والمعمول بها ضمن برامج التمويل الأصغر على المستوى الدولي.[1]

ومن ضمن هذه البنوك الجزائرية نذكر ما يلي:

أولا: بنك البركة الجزائري:

في إطار أحد المشاريع التنموية الممولة من قبل برنامج التعاون الدولي الألماني GTZ-DEVED وبمشاركة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مدينة غرداية، ومن أجل تسهيل حصول الحرفيين على التمويل الكافي للممارسة نشاطاتهم الحرفية، تم في هذا السياق تأسيس مع نهاية سنة 2008 مؤسسة للخدمات المالية المسماة إختصارا **FIDES Algérie** بالتعاون مع بنك البركة الجزائري، حيث تقوم المؤسسة بدراسة وتقييم مشاريع الحرفيين ومدى قابليتها للحصول على التمويل، وبناء على تلك الدراسة ترسل المؤسسة تلك الطلبات إلى بنك البركة الجزائري لتقديم التمويل لتلك المشاريع المقبولة، كما تقوم مؤسسة الخدمات المالية في إطار الإتفاقية المبرمة مع بنك البركة الجزائري بضمان المتابعة المستمرة للحرفيين المتحصلين على التمويل أي تقدم الدعم المالي وكذا القيام بالمرافقة.

إن هذا التمويل الذي يقدمه البنك يتم وفق صيغة التمويل بالمشاركة بمبلغ أقصى قدره 500.000 دج لمدة تتراوح بين 12 و 24 شهرا، وتشير الإحصائيات المتوفرة إلى غاية سنة 2011 إلى أنه خلال السنة الأولى من نشاط البنك تم تمويل 45 مؤسسة، وقد تم تسجيل حالتين فقط عن التأخر عن السداد في الآجال المتفق عليها.

أما فيما يخص تمويل النساء الحرفيات الماكثات في البيوت، فقد تم إعتماد صيغة مناسبة لأنشطتهم ومنحهم قروض بدون فوائد (القرض الحسن)، بمبالغ تتراوح مابين 10.000 دج و50.000 دج، ولمدة تتراوح مابين 3 إلى 12 شهرا، مع شرط أن يكون هؤلاء النساء منظمين في شكل مجموعات متضامنين فيما بينهم(أسلوب ضمان المجوعة).

[1] عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، " **برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة** "، استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 06.

ثانيا: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

ضمن إستراتيجية مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية والممول من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تم إبرام إتفاقية تعاون مع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تتعلق بتأسيس سبعة صناديق تعاونية جوارية على مستوى البلديات التي يمسها المشروع، وذلك من أجل تسهيل حصول سكان تلك البلديات على التمويل الكافي والملائم لبدء مشروعات إستثمارية فلاحية وغير فلاحية مدرة للدخل.

وتقوم هذه الصناديق التعاونية الجوارية على فلسفة بعض البرامج المعروفة والتجارب الرائدة في ميدان التمويل الأصغر، خصوصا ما يتعلق منها بملكية المواطنين لأسهم تلك الصناديق، والمشاركة في إدارتها والعمل على تعبئة الإدخار المحلي ومنح القروض الصغرى...إلخ.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن صناديق التعاون الجواري التي تمت الإشارة إليها لا تزال تعاني من وجود عراقيل تحد من نشاطها الفعلي، منها ما يتعلق بالجوانب التنظيمية والقانونية وغيرها.

ثالثا: صندوق الزكاة:

هو هيئة شبه حكومية ومؤسسة دينية اجتماعية، تم إنشاؤه سنة 2003 م، يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد يقوم بتحصيل وجباية الزكاة عبر فروعه المتواجدة في مختلف ولايات الوطن، ثم يقوم أيضا بتوزيعها على مصارفها الشرعية عبر نفس الفروع.

وقد انطلقت التجربة في البداية بولايتين نموذجيتين هما عنابة وسيدي بلعباس، حيث تم فتح حسابين بريديين تابعين لمؤسسة المسجد على مستوى الولايتين، لتلقي أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمتصدقين في شكل حوالات بريدية، وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية على كافة ولايات الوطن الثماني والأربعين من بينهم ولاية بسكرة بفتح حسابات بريدية على مستوى الولاية، تكون تابعة لصندوق الزكاة، وعليه وفي إطار التمويل المصغر أصبحت فكرة التمويل بالقرض الحسن واردة بمساعدة صندوق الزكاة، الذي أصبح له دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، التي تظهر من خلال تقديم الدعم للمشاريع التي يرغب في تأسيسها البطالين، والبتالي المساهمة في توفير مناصب شغل.[2]

---

[1] عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، مرجع سابق، ص ص 07، 08.

[2] بن خالد حدة، " **تمويل المؤسسات المصغرة بصيغة القرض الحسن – دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية بسكرة –2006–2012**"، مذكرة ماستر تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013–2014، ص 76.

في هذا الإطار يعمل صندوق الزكاة مع بنك البركة الجزائري حيث تنص الاتفاقية المبرمة بين وزارة الشؤون الدينية وبنك البركة الجزائري على أن يقوم الصندوق بتمويل بعض المشاريع المتمثلة في[1]:

- تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب؛
- تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛
- تمويل المشاريع المصغرة؛
- دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش؛
- إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة الجزائري.

بعد تقديم ملخص حول تطور برامج التمويل بالقرض المصغر في الجزائر سيتم توضيح البرامج التمويلية بمختلف صيغها والمقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر " ANGEM " باعتبارها المؤسسة محل الدراسة، حيث سيتم تحديد مختلف الخدمات وأنواع التمويل أو صيغه وفقا للشروط التي يجب توفرها في المستفيد من التمويل، أما بالنسبة لعدد المشاريع الممولة والأغلفة المالية سيتم تحليلها في الفصل التطبيقي وعليه فإن البرنامج المعتمد من طرف الوكالة مقسم بين الدعم المالي أي منح القروض، وبرامج التكوين الممثلة في المرافقة ومتابعة المستفيدين (سيتم توضيحها في الفصل التطبيقي)، وبالنسبة لبرنامج التمويل بالقروض يتضح من خلال الصيغ التالية:[2]

الصيغة الأولى: تتم بين **المقترض** و**الوكالة**، وهي عبارة عن سلفة لا تتجاوز قيمتها 40.000 دج؛

الصيغة الثانية: تتم بين **المقترض** و**الوكالة**، وتتضمن منح قرض بدون فوائد قيمته 100.000 دج بالنسبة لولايات الشمال و 250.000 دج بالنسبة لولايات الجنوب؛

الصيغة الثالثة: تتم بين **المقترض، الوكالة والبنك** لا تتجاوز تكلفته 000 1000 دج.

وسيتم توضيح هذه الصيغ بشيء من التفصيل في الفصل الموالي.

[1] بن خالد حدة، مرجع سابق، ص 77.

[2] https://www.angem.dz, consulté le: 25/04/2018.

وتتمثل الشروط التي يجب توفرها في المستفيد أو طالب القرض في[1]:

- بلوغ سن18 سنة فما فوق؛
- عدم امتلاك دخل أو مدا خيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- إثبات مقر الإقامة؛
- التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه؛
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما؛
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر بـ 1 % من الكلفة الإجمالية للنشاط؛
- دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة؛
- الالتزام –حسب جدول زمني محدد– بتسديد القرض للبنك؛
- مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

[1] https://**www.angem.dz**, consulté le: 25/04/2018.

خلاصة الفصل:

بعد تحديد نشأة التمويل بالقرض المصغر وماهيته ومن خلال الأهداف التي يرمي إليها، يمكن القول أن هذا التمويل يعد حلا لمشكل كبير يتعلق بالتمويل خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالغاية الأولى من بروزه تعلقت بتمويل مشاريع الفقراء الذين يعصب عليهم توفير إيجاد منصب عمل أو لديهم أفكار مشاريع وعدم توفر المال لتأسيسها، لذا زادت أهميته في الةقت الراهن ونال اهتمام أغلب الدول التي وضعت أجهزة للتعامل بمثل هذه القروض مع تباين الشروط والقوانين والتشريعات التي تنظمه، وكذا مقدار وحجم التمويل الممنوح في إطار برامج التمويل بالقرض المصغر، حيث تعدت هذه البرامج حدود التمويل إلى القيام بالتكوين والتوجيه من خلال مرافقة أصحاب المشاريع المموالة، كذلك هو الحال بالنسبة للجزائر فقد أسست بعض الأجهزة والوكالات التي تمنح هذا التمويل وعليه يمكن استخلاص ما يلي:

برزت الفكرة الأولى للتعامل بالقرض المصغر بسبب انتشار الفقر، وعدم قدرة الفقراء على تأمين عمل وتوفير دخل لتأمين حياتهم، وبالتالي كانت البداية في تأسيس مشروع " غرامين بنك " ، " **grameen bank** " وتعني بالبنغالية " مصرف القرية "؛

- التمويل بالقرض المصغر موجه إلى تمويل المشاريع الصغيرة التي لا تتطلب مبالغ كبيرة لتمويلها؛
- ظهرت فكرة التمويل بالقرض المصغر في إطارها العام سنة 1999، وقد تم عرض تجارب بعض البنوك التي تمنح أيضا القروض صغيرة القيمة، وتطورت أكثر بعد تأسيس وكالات وصناديق خاصة بمنحها وكذا تسييرها في سنة 2004؛
- تأسست العديد من المؤسسات التي تهتم بمنح القروض المصغرة والتي تختلف برامجها وصيغها من ناحية الشروط المتعلقة بمنحها، قيمتها، وطريقة سدادها، منها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- تخصص الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر برامج لمنح القروض في إطار صيغ التمويل الثنائي والثلاثي التي سيتم شرحها في الفصل الموالي.

تمهيد

بعد تقديم الجزء النظري لهذه الدراسة والذي تم من خلاله عرض الجوانب النظرية المتعلقة بمتغيري الدراسة وهما: برامج التمويل بالقرض المصغر وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيتم تقديم الدراسة التطبيقية في هذا الجزء، التي سيتم من خلالها توضيح البرامج التمويلية المتعلقة بالفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة للفترة الممتدة من 2013 إلى 2017 وتحليل مدى تطور النشاط التمويلي بالقروض المصغرة الممنوحة من طرف الفرع الجهوي ومدى فعالية تلك البرامج في تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخفيض معدل البطالة بتوفير مناصب شغل ودعمها من الناحية المالية وأخرى غير مالية؛

وقبل تبيين ذلك سيتم التعرف أولا على الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بسكرة، وإبراز مختلف الخدمات المقدمة من طرفه في إطار البرامج المتعلقة بالتمويل المصغر، وعليه سيتم توضيحها كل تلك المعلومات من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: بطاقة تعريفية للفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –بسكرة–؛

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية؛

المبحث الثالث: تحليل وتقييم نتائج برامج التمويل بالقرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفرع الجهوي –بسكرة– خلال الفترة (2013–2017).

المبحث الأول: بطاقة تعريفية للفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – بسكرة–

الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية بسكرة هو أحد فروع الوكالة الرئيسية وهو عبارة عن جهاز لمنح التمويل في شكل قروض مصغرة اعتمادا على بعض الخدمات أو البرامج التدعيمية بصيغ مختلفة سيتم توضيحها لاحقا بعد التعريف به.

المطلب الأول: تقديم الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –بسكرة–

لا يمكن تعريف الفرع بمعزل عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لأنها الأصل في وضع البرامج المتعلقة بمنح القرض المصغر، وهو يعد جهازا منفذا لقرارات التمويل وذلك بهدف تبسيط هذه المهمة وتيسيرها وتقريبها من طالبي التمويل، وقد جاءت فكرة إنشائها من ضمن التوصيات المقدمة من طرف الخبراء المشاركين في الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 بالجزائر حول " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وقد تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل بهدف تسيير جهاز القرض المصغر ومحاربة الفقر والبطالة، وكذا إدماج الفئات الهشة من المجتمع في الحياة الاقتصادية.

ومن أجل تنفيذ المهام المسندة للفرع الجهوي تم إنشاء أربع وكالات ولائية تغطي كافة ولايات الوطن وهذه الأخيرة مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر لتغطية الولايات التابعة للفرع والممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الوكالات الولائية التابعة للفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – بسكرة–

الوكالة الولائية	عدد الخلايا المرافقة	الموقع (شمال/جنوب)
بسكرة	12	جنوب
الوادي	12	جنوب
تبسة	12	شمال
خنشلة	08	شمال
المجموع	44	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الاحصائية المستمدة من الفرع الجهوي – بسكرة–

من الجدول يلاحظ أن الفرع الجهوي بسكرة يتكون من أربع 04 وكالات ولائية حسب التقسيم، وكالتين ولائيتين شمالا (تبسة– خنشلة) و وكالتين ولائيتين جنوبا (بسكرة – الوادي) كل وكالة ولائية لها خلايا مرافقة موزعة على مختلف الدوائر.

المطلب الثاني: الخدمات المقدمة من طرف الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر- بسكرة-

تتنوع الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية والتي هي نفسها التي يقدمها الفرع الجهوي وتصنف إلى مالية بثلاث صيغ وأخرى غير مالية، ويمكن توضيح النوعين في ما يلي:

أولا: الخدمات المالية (التمويل): يتم اعتماد ثلاث صيغ من التمويل وهي:

الصيغة الأولى: سلفة موجهة لشراء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 40.000 دج، موجهة لفئة محددة من الأشخاص كأصحاب الدخل الضعيف.

الصيغة الثانية: قرض بدون فوائد موجه لشراء مواد أولية لا تتجاوز قيمته 100.000 دج بالنسبة لولايات الشمال و 250.000 دج بالنسبة لولايات الجنوب، تمنحه الوكالة للمؤسسات المصغرة القائمة من قبل والتي هي في حاجة إلى تمويل يمكنها من شراء مواد أولية أو عتاد صغير ولا يشارك البنك في هذه الصيغة من التمويل ويتم تسديد هذا القرض في مدة تتراوح بين 24 إلى 36 شهرا.

الصيغة الثالثة: تمويل ثلاثي (صاحب المشروع، الوكالة،البنك) لإنشاء مشروع مصغر لا تتجاوز تكلفته 000 1000 دج ويتم تسديده على 60 شهرا.

ويمكن إظهار تلك الصيغ في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): الصيغ التمويلية وفق برامج التمويل بالقرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100 000 دج	كل الأصناف(شراء مواد أولية)	% 0	-	% 100	-
لا تتجاوز 250 000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	% 0	-	% 100	-
لا تتجاوز 1 000 000 دج	كل الأصناف	% 01	% 70	% 29	-

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الاحصائية المستمدة من الفرع الجهوي - بسكرة-

ثانيا: الخدمات غير المالية: تتمثل في المرافقة وبرامج التكوين والتي تتضح كما يلي:

❶**مرافقة المستفيدين من جهاز الوكالة:** وتتمثل أهم الخدمات التي تندرج في إطارها فيما يلي:

- إعلام وتعريف الفئات المستهدفة بجهاز القرض المصغر والفرص التي تتيحها مرافقة حاملي المشاريع في إعداد دراسات الجدوى وتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالمحيط، وكذا توجيههم إلى القطاعات المبدعة والتي تخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني؛
- مرافقة أصحاب المشاريع في الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المؤسسة؛
- مرافقة أصحاب المشاريع في مرحلة الانطلاق وخاصة فيما يتعلق بتسويق منتجاتهم و هذا بتنظيم معارض وصالونات تسمح لهم بالتعريف بمنتجاتهم وتنشيط ورشات عمل لتبادل الخبرات بين المؤسسات الناشئة ونظيرتها التي تملك خبرة في السوق؛
- تكوين الأشخاص المستفيدين من برنامج الوكالة لتزويدهم بمختلف المعارف التي تمكنهم من تسيير مؤسساتهم.

❷**تكوين المستفيدين:** تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتكوين الأشخاص المستفيدين من برنامجها الوكالة لتزويدهم بمختلف المعارف التي تمكنهم من تسيير مؤسساتهم، وتتمثل تلك البرامج في:

أ. **برنامج التكوين في التربية المالية PEFG:** يوجه هذا البرنامج التكويني للمستفيدين من التمويل الموجه لشراء المواد الأولية ذوي المستوى التعليمي المتواضع و يهدف إلى تلقينهم المبادئ الأساسية التي تمكنهم من التسيير المالي الحسن لمؤسساتهم المصغرة، وهو يهدف إلى:

- رفع الثقة بالنفس؛
- الاستعمال الأمثل للموارد المالية؛
- خفض التكاليف والادخار المستمر؛
- تسيير مديونية المؤسسة؛
- رفع حجم المبيعات؛
- استهداف رفع حجم المؤسسة من مؤسسة مصغرة إلى مؤسسة أكبر.

ب. **برنامج التكوين في إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة GTPE:** يوجه هذا البرنامج المستفيدين من التمويل الثلاثي ويهدف إلى تزويدهم بمختلف المعارف المتعلقة بإنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة، ويرتكز

هذا التكوين على منهجية تشاركية تسمح بتبادل التجارب والخبرات بين المكونين والمقاييس التي يتضمنها هذا البرنامج هي: المؤسسة والعائلة، تسيير المخزون، المحاسبة، التسويق، التكاليف، حساب، التخطيط المالي المستخدمين والإنتاجية.

المطلب الثالث: الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من التمويل بالقرض المصغر

تمنح للمستفيدين من جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عدة امتيازات منها:

❶إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح المؤسسات لمدة ثلاث (3) سنوات؛

❷إعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات؛

❸تعفى إجراءات إنشاء المؤسسات من طرف المستفيدين من كل حقوق التسجيل؛

❹يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، بالنسبة لمقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء؛

❺الحقوق الجمركية المتعلقة باستيراد العتاد الداخل في الاستثمار تطبق بنسبة 05 %؛

❻تتحمل الخزينة العمومية على عاتقها الفوائد المطبقة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، المتعلقة بالقروض الممنوحة في إطار برنامج الوكالة؛

❼تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كالتالي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪؛
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪؛
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪.

أما بالنسبة للرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار تحدد بنسبة 05 ٪، وفي ما يتعلق بضمان القروض البنكية تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-04 المؤرخ في 2004/01/22 إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، والذي تتمثل مهمته الأساسية في ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ويغطي الصندوق بناء على طلب من البنوك المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنسبة، وذلك في حدود 85 %.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

يتضمن الإطار المنهجي الخطوات المنهجية المعتمدة في الدراسة الميدانية والتي بناء عليها يتم التوصل إلى النتائج وتحليل الإشكالية واختبار الفرضيات، وتختلف هذه المنهجية حسب طبيعة كل دراسة وما يناسبها من أساليب وأدوات ووسائل جمع وتحليل البيانات، كما يتعين تحديد المجال الزمني والمكاني للدراسة أيضا.

المطلب الأول: الحدود الزمانية والمكانية

وتتمثل في المجال المكاني الذي جرت فيه الدراسة الميدانية والمتمثل في الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –بسكرة– والذي يضم العديد من الوكالات الولائية التابعة له، أما المجال الزمني فيتعلق بفترة الدراسة والتي حددت من 2013–2017 حيث تمت الاستعانة بالإحصائيات الخاصة بهذه الفترة.

المطلب الثاني: وسائل جمع البيانات

تم جمع البيانات المتعلقة بالجانب الميداني من الوثائق والسجلات والحصيلة الشهرية المستمدة من مصلحة الإحصاء ومصلحة تنمية البرامج بالفرع الجهوي بسكرة.

المطلب الثالث: أساليب تحليل البيانات

في هذه الدراسة لم تستخدم الأساليب الإحصائية في التحليل وإنما اقتصرت عملية التحليل على أسلوب المقارنة بين النتائج من خلال تحديد النسب المئوية وتوضيح تلك النتائج باستخدام الرسومات البيانية أي التمثيل البياني لها وذلك لتوضيح تطورها خلال الفترة الزمنية المحددة للدراسة.

بعد توضيح الجانب المنهجي للدراسة سيتم تقديم دراسة تقييمية للتعرف على مدى فعالية البرامج التمويلية المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة، ومما لاشك فيه أن عملية التقييم تسبقها عملية تحليل حصيلة الأنشطة، وعليه سيتم تحليل تطور عدد المؤسسات الممولة بالقروض المصغرة خلال الفترة الزمنية المحددة بـ 2013–2017، واستخلاص وتفسير النتائج في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: تحليل وتقييم نتائج برامج التمويل بالقرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفرع الجهوي –بسكرة– خلال الفترة (2013–2017)

بعد التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وتحديد منهجية الدراسة الميدانية، تأتي خطوة معالجة ودراسة الاشكالية المطروحة، والتي تدور حول تحديد فعالية برامج التمويل بالقرض المصغر بكل صيغها وبشتى الخدمات المقدمة سواء تعلق الأمر بالدعم المالي أو من خلال المرافقة التي يقدمها الفرع الجهوي بهدف إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وعليه فإن الفعالية مرتبطة بمدى تحقيق نتائج مرضية وفق الخطط المسطرة ومن خلال الحكم على نجاعة تلك البرامج أو إخفاقها، لذلك سيتم تقييم نتائج الأنشطة المتعلقة بالتمويل وكذا تلك المتعلقة بالمرافقة خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2017 على المستوى الجهوي.

المطلب الأول: تحليل حصيلة الملفات الممولة من الفرع الجهوي–بسكرة– خلال الفترة (2013–2017)

سيتم في هذا الجزء تناول بعض الإحصائيات الخاصة بإنجازات الفرع الجهوي والمتعلقة بالملفات المودعة والملفات المؤهلة والملفات الممولة لدى الوكالات الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الفترة من 2013 إلى غاية 2017، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): عدد الملفات المتعلقة بالتمويل المخصص لشراء مواد أولية خلال الفترة (2013–2017)

الولاية	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المؤهلة	عدد الملفات الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
بسكرة	13 385	9950	6543	9814
تبسة	10764	8807	7378	11067
الوادي	3802	3243	3232	4837
خنشلة	5640	5752	5306	7959
المجموع	**33 591**	**27 752**	**22 459**	**33 688**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الاحصائية المستمدة من الفرع الجهوي – بسكرة–

بناء على ما جاء في الجدول يمكن تمثيل تلك البيانات في الرسم البياني الموالي في الشكل رقم (01)

الشكل رقم (01): عدد الملفات الممولة لقرض شراء المواد الأولية خلال الفترة (2013-2017)

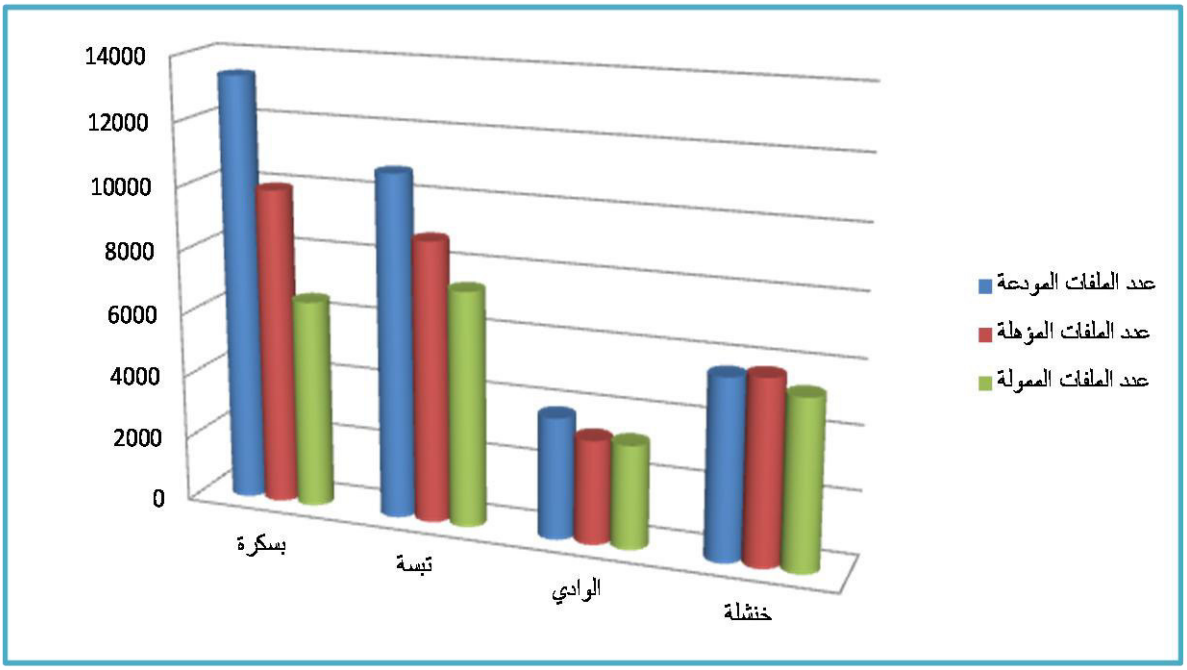

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06) وبرنامج Excel

يبين الجدول رقم (06) والشكل رقم (01) أن هناك فجوة معتبرة بالنسبة للتمويل الثلاثي بين عدد الملفات المودعة والملفات المؤهلة تقدر بـ 5 839 ، وتكون أيضا بالنسبة للفرق بين عدد الملفات المؤهلة وعدد الملفات الممولة إذ تصل إلى 5 293 ملف، أي أن 19,07 % من الملفات المؤهلة لم يتم تمويلها، كما أسلفنا القول أن هناك فجوة طفيفة بين عدد الملفات المودعة والمؤهلة بالنسبة للتمويل الموجه لشراء المواد الأولية كون أن تأهيل الملفات المودعة يتم على مستوى الوكالات الولائية وفي بعض الأحيان على مستوى خلايا المرافقة بالنسبة للدوائر البعيدة عن مقر الولاية، هذه الفوارق بين عدد الملفات المودعة والمؤهلة والملفات الممولة تعود لعدة أسباب منها: عدم إكمال طالبي القرض ملفات التمويل في مختلف أنماط التمويل خاصة المشاريع وما تتطلبه من وثائق لإكمال ملف البنك؛ وتنازل طالبي القرض على ملفاتهم لمختلف الأسباب.

المطلب الثاني: تحليل تطور حصيلة تمويل المشاريع من طرف الفرع الجهوي –بسكرة– بمختلف الصيغ

سيتم تقديم حصيلة التمويل المقدمة من طرف الفرع الجهوي وذلك حسب العديد من المعايير خلال الفترة 2013-2017 وتحليل مدى تطور النشاط من خلال تقييم تطور عدد المشاريع المنجزة.

أولا: تحليل حصيلة المشاريع الممولة بالقروض بدون فائدة: هناك مشاريع يمولها الفرع من خلال منح قروض بدون فائدة وأخرى تمولها البنوك (تمويل ثلاثي)، وسيتم أولا عرض تطور حصيلة المشاريع الممولة بالقروض والتي تتضح نتائجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): حصيلة التمويل ومناصب الشغل المستحدثة حسب الولايات خلال الفترة (2013 – 2017)

السنوات	التمويل الموجه لشراء مواد أولية	التمويل الموجه لشراء مواد أولية برنامج الجنوب	التمويل الثلاثي	المجموع	مناصب الشغل المستحدثة
بسكرة	949	4595	999	**6 543**	**9 814**
تبسة	6 563	/	815	**7 378**	**11 067**
الوادي	287	2290	655	**3 232**	**4 837**
خنشلة	4573	/	733	**5 306**	**7 959**
المجموع	**12 372**	**6885**	**3 202**	**22 459**	**33 688**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الاحصائية المستمدة من الفرع الجهوي – بسكرة–

ويمكن تمثيلها بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور حصيلة التمويل ومناصب الشغل المستحدثة ولائيا خلال الفترة (2013 – 2017)

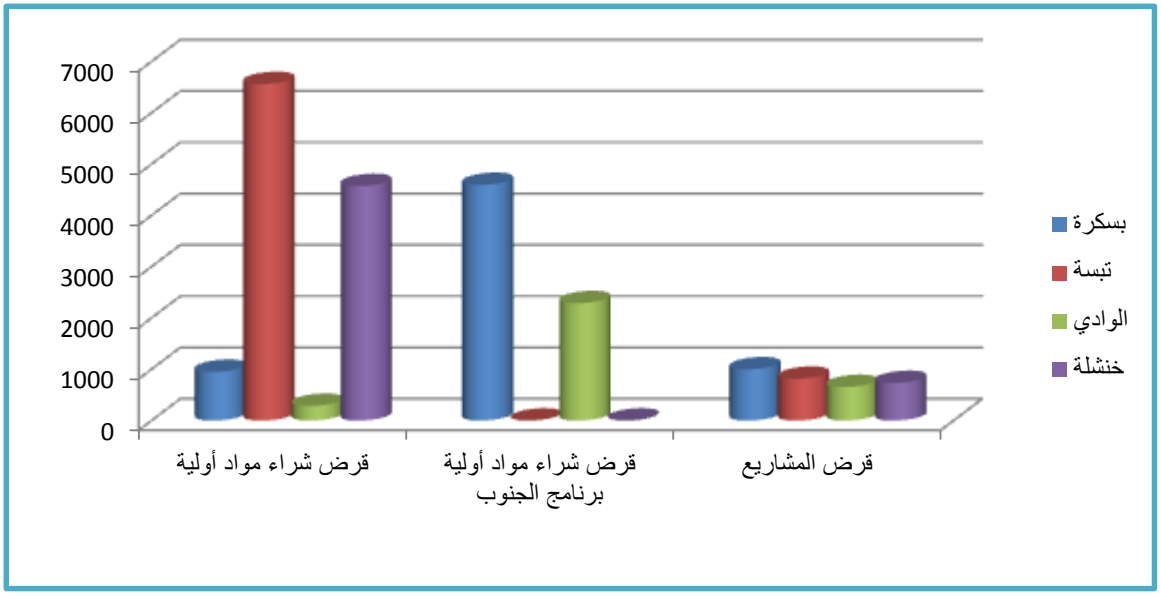

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07) وبرنامج Excel

من خلال الجدول رقم (07) والشكل رقم (02) ومن خلال تقديم حصيلة التمويل الممتدة في الفترة ما بين 2013 و2017 يلاحظ أن هناك اختلاف في التمويل المتعلق بالتمويل الموجه لشراء المواد الأولية والتمويل برنامج جديد بداية من سنة 2013 وهو يخص وكالتي الجنوب فقط (بسكرة– الوادي)، وتعد قروض التمويل الثلاثي أقل تمويلا بالنسبة لقروض شراء المواد الأولية وهذا راجع إلى مختلف الإجراءات اللازمة التي تتطلب وقتا أطول، ويتم توضيح تطور تلك الحصيلة حسب سنوات فترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): الملفات الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الفرع الجهوي خلال الفترة (2013 – 2017) حسب السنوات

السنوات	التمويل الموجه لشراء مواد أولية	التمويل الموجه لشراء مواد أولية برنامج الجنوب	التمويل الثلاثي	المجموع	مناصب الشغل المستحدثة
2013	4 805	253	710	5 768	8652
2014	4 533	3 071	1 174	8 778	13 167
2015	1 574	1 683	818	4 075	6 112
2016	382	442	141	965	1 448
2017	1 078	1 436	359	2 873	3 009
المجموع	**12 372**	**6 885**	**3 202**	**22 459**	**32 388**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الاحصائية المستمدة من الفرع الجهوي – بسكرة–

يتضح من خلال معطيات الجدول رقم (08) وجود تذبذبا في معدلات التطور سواء فيما يتعلق بالتمويل الموجه لشراء مواد أولية أو التمويل الثلاثي، ما يصاحبه منطقيا تذبذب في معدلات تطور مناصب الشغل المستحدثة، فمثلا بالنسبة للبرنامج الأول نجد أن عدد المستفيدين في سنة 2014 انخفض بنسبة 05,66 % مقارنة بسنة 2013، ويبقى في انخفاض ليعود ويرتفع سنة 2017 لكن بنسبة أقل من سنة 2013، وعموما يلاحظ أن الفرع الجهوي بسكرة حقق أرقاما معتبرة فيما يتعلق بمكافحة البطالة إذ أنها ساهمت في خلق 32 388 منصب شغل جديد خلال خمس (05) سنوات.

لكن بالرجوع إلى هذه الأرقام نلاحظ أن 372 12 منصب شغل أي ما يعادل حوالي 55,01 % من المناصب المصرح بها من طرف الفرع الجهوي استحدثت في إطار برنامج التمويل الموجه لشراء مواد أولية، في حين نسبة 14 % من المناصب المستحدثة تمثل مشاريع تتطلب تمويلا أكبر، والتي نسبتها تبقى ضئيلة.

ويظهر تطور عدد الملفات الممولة ومناصب الشغل المستحدثة حسب السنوات في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (03): تطور عدد الملفات الممولة ومناصب الشغل المستحدثة حسب السنوات

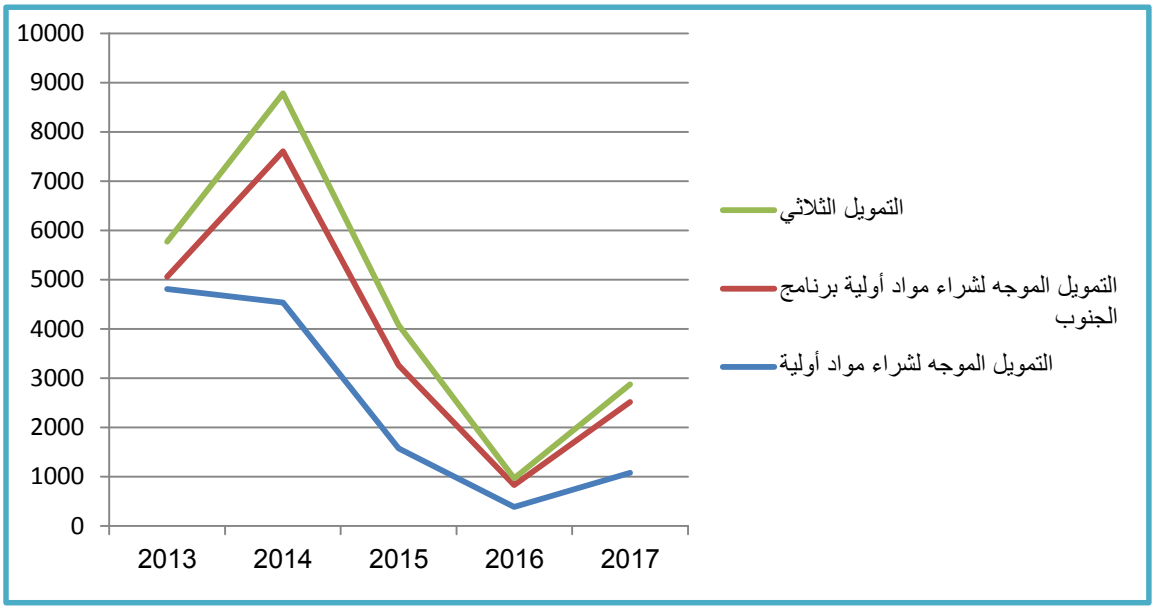

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08) وبرنامج Excel

ويمكن تحليل تطور تلك الحصيلة بشيء من التفصيل بتوضيح عددها وكيفية توزيعها حسب العديد من المعايير، مثلا من خلال معرفة ارتفاع أو انخفاض طلبات التمويل من طرف الرجال أو النساء وكذا من ناحية السن وتحديد أي من الفئات العمرية أكثر استهدافا، ومن ناحية طبيعة أو قطاع النشاط، وتحديد نسبها وتحليلها والتعرف على أسباب كل حالة، ويظهر ذلك في ما يلي:

❶ **توزيع القروض حسب الجنس:** يتضح من خلال الجدول والرسم البياني التاليين:

الجدول رقم (09): توزيع القروض الممولة للوكالة حسب الجنس خلال الفترة (2013 – 2017)

الجنس	العدد	النسبة
نساء	13 173	**58,65 %**
رجال	9 286	**41,35 %**
المجموع	**22 459**	**100 %**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الاحصائية المستمدة من الفرع الجهوي – بسكرة–

ويتضح ذلك بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): تطور توزيع طلب القروض المصغرة حسب الجنس خلال الفترة (2013 – 2017)

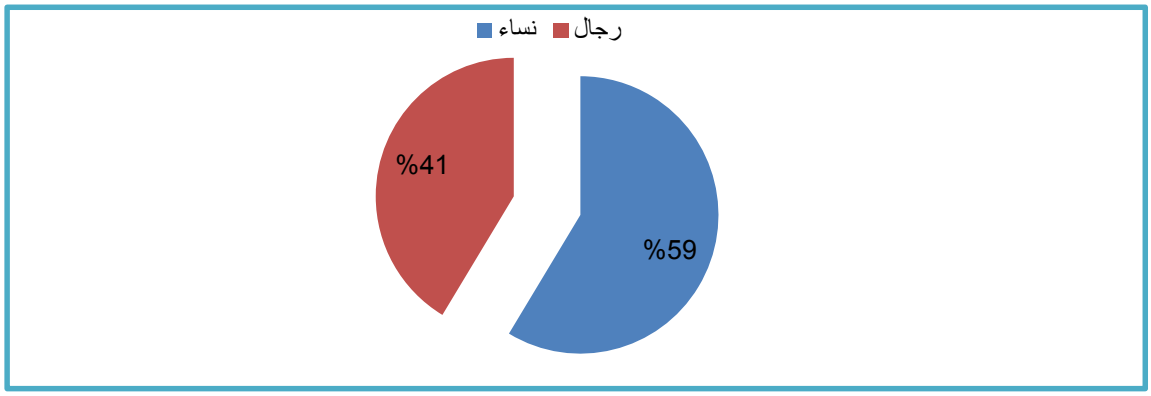

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09) وبرنامج Excel

من خلال الجدول رقم (09) والشكل رقم (04) يلاحظ أن حصة النساء من القروض الممنوحة أكبر وذلك بنسبة **58,65 %** بينما بلغت نسبة القروض الممنوحة للرجال **41,35 %**، ويفسر ذلك أن النساء هن الأكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية أغلبها عبارة عن صناعات صغيرة وصناعات تقليدية، وهي أكثر النشاطات المتزاولة في البيت، والتي لا تتطلب محل لمزاولة النشاط نذكر منها على سبيل المثال: صناعة الحلويات التقليدية، صناعة العجائن التقليدية، الحياكة اليدوية، تحضير الكسكسي، تجهيز وخياطة الألبسة التقليدية الطرز على القماش، الرسم على القماش....الخ.

❷ **توزيع القروض حسب قطاع النشاط:** يمكن توضيحها بالنسبة لقروض **شراء المواد الأولية** وقروض **تمويل** إنشاء المشاريع الصغيرة، كما هو مبين في الجداول والأشكال التالية:

الجدول رقم (10): توزيع القروض الممولة حسب قطاع النشاط والموجهة لشراء المواد الأولية خلال الفترة (2013 – 2017)

الولاية	الزراعة	الصناعات الصغيرة	بناء وأشغال عمومية	خدمات	صناعات حرفية	المجموع	النسبة
بسكرة	421	1 443	706	742	2 241	5 553	28,82 %
تبسة	486	1 636	702	288	3 451	6 563	34,07 %
الوادي	1205	109	406	430	427	2 577	13,38 %
خنشلة	1 017	878	380	210	2 088	4 573	23,74 %
المجموع	3 129	4 066	2 194	1 670	8 207	19266	100 %
	16,24%	21,10%	11,39%	8,67%	42,60%	100 %	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الاحصائية المستمدة من الفرع الجهوي – بسكرة-

يبن الجدول رقم **(10)** بالنسبة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية أن قطاع الصناعات الحرفية نال الحصة الأكبر من البرنامج بنسبة 42,60 %، يليه قطاع الصناعات الصغيرة بنسبة 21,10 %، ثم قطاع الزراعة بـ 16,24 % ، أخيرا قطاعا الخدمات والبناء والأشغال العمومية بـ 11,38 % و 08,67 % على الترتيب.

وعليه يلاحظ أن معدلات التطور بالنسبة للتمويل شهدت تذبذبا كبيرا بين صعود ونزول وهذا راجع لكون الفرع الجهوي لا يزال محدود التمويل ويمكن ارجاع ذلك إلى أنه لم يستقر بعد على هيكل تنظيمي وعملي نهائي، ويمكن إظهار تلك النسب المتفاوتة في الرسم البياني المبين في الشكل رقم (05).

الشكل رقم (05): تطور توزيع القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2013 – 2017)

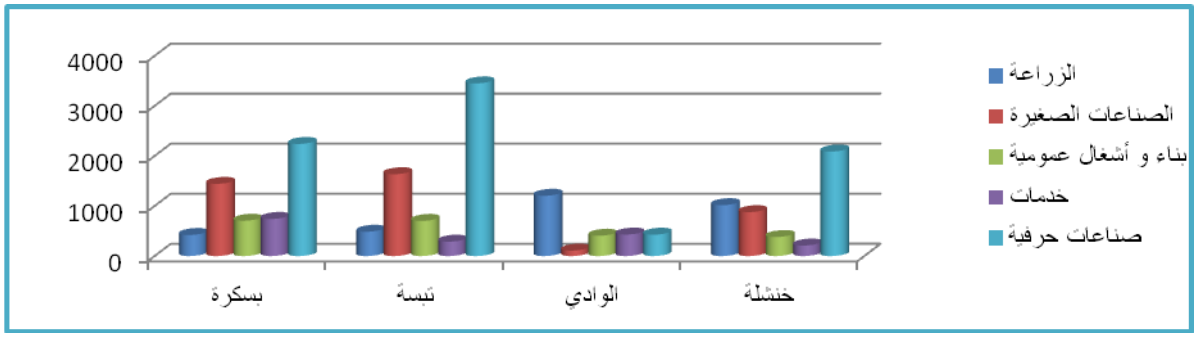

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10) وبرنامج Excel

أما بالنسبة للقروض الممولة لإنشاء مشاريع مصغرة يمكن توضيح كيفية توزيعها حسب قطاع النشاط كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): القروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2013 – 2017)

الولاية	الزراعة	الصناعات الصغيرة	بناء وأشغال عمومية	خدمات	صناعات حرفية	التجارة	المجموع	النسبة
بسكرة	179	42	81	601	13	83	999	**31,20%**
تبسة	7	92	60	633	06	17	815	**25,45%**
الوادي	149	91	19	394	2	0	655	**20,46%**
خنشلة	4	17	95	608	9	0	733	**22,89%**
المجموع	339	247	259	2 327	30	100	3 202	**31,20%**
النسبة	**10,59%**	**7,56%**	**7,96%**	**69,83%**	**0,94%**	**3,12%**	**100 %**	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الاحصائية المستمدة من الفرع الجهوي – بسكرة–

من خلال هذا الجدول يتضح أن العدد الإجمالي للمؤسسات الممولة من طرف الفرع الجهوي –بسكرة– في مختلف القطاعات قد بلغ 3202 مؤسسة، والنصيب الأعلى من التمويل حظي به قطاع الخدمات بنسبة بلغ 72,67 %، يليه قطاع الزراعة بنسبة 10,59 %، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 07,96 %، ثم قطاع الصناعات الصغيرة بنسبة 07,56 %، ثم قطاع الصناعات الحرفية بنسبة 0,94 %، وأخيرا قطاع التجارة بنسبة 03.12 %.

ومن هنا يلاحظ التفاوت الواضح من قطاع إلى آخر وهذا ما يوضحه الشكل رقم (06)، وهذا الاختلاف في توزيع المشاريع على مختلف القطاعات قد يرجع إلى نقص وعي المستثمرين في المنطقة، بالإضافة إلى نقص التوعية من طرف عمال الفرع الجهوي لمحاولة توجيه الشباب المستثمر إلى مشاريع أكثر إنتاجية وأهمية اقتصادية.

الشكل رقم (06): تطور توزيع القروض الممنوحة لقرض المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2013 – 2017)

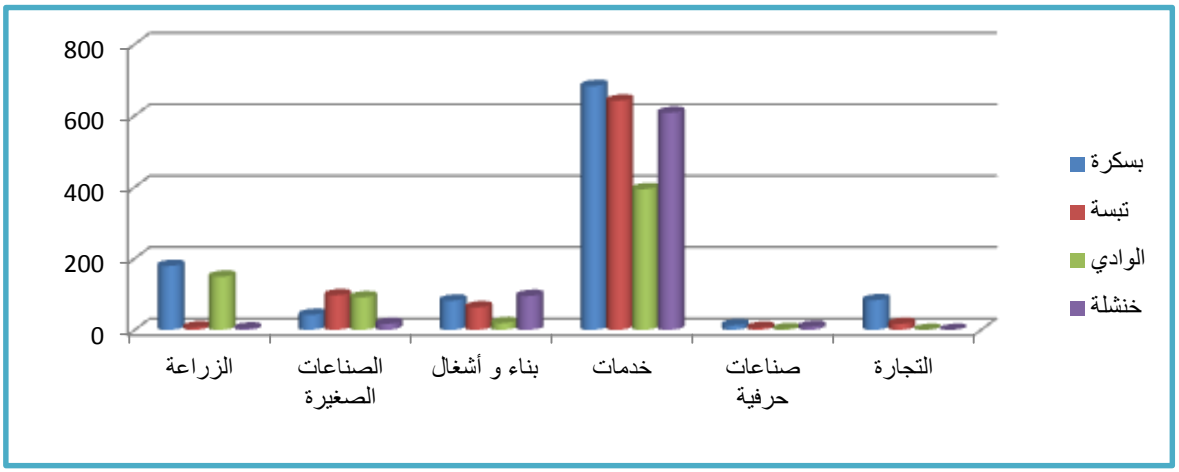

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10) وبرنامج Excel

❸ **توزيع القروض حسب الشريحة العمرية:** يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): توزيع القروض حسب الشريحة العمرية خلال الفترة (2013 – 2017)

الوكالة الولائية	29 – 18 سنة	39 – 30 سنة	49 – 40 سنة	59 – 50 سنة	60 سنة فما فوق	المجموع
بسكرة	1 218	2 495	1 475	886	469	**6 543**
تبسة	2 109	2 179	1 573	1 007	510	**7 378**
الوادي	1 089	1 067	568	375	133	**3 232**
خنشلة	1 720	1 614	966	684	322	**5 306**
المجموع	6 136	7 355	4 582	2 952	1 434	**22 459**
النسبة	**% 27,32**	**% 32,75**	**% 20,40**	**% 13,14**	**% 6,38**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الاحصائية المستمدة من الفرع الجهوي – بسكرة–

من خلال الجدول رقم (11) يلاحظ أن النسبة الأكبر من السلف الممنوحة بدون فوائد من طرف الوكالة كانت من نصيب الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30 – 39 سنة) حيث قدرت بـ 32.75 % من العدد الإجمالي للقروض الممنوحة وهو ما يتماشى مع خصوصيات القرض المصغر الموجه خصيصا إلى فئة الشباب البطال، أما أقل نسبة كانت لدى الفئة العمرية التي بلغت 60 سنة فما فوق، ويمكن توضيح تلك النسب في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): تطور توزيع القروض حسب الشريحة العمرية خلال الفترة (2013 – 2017)

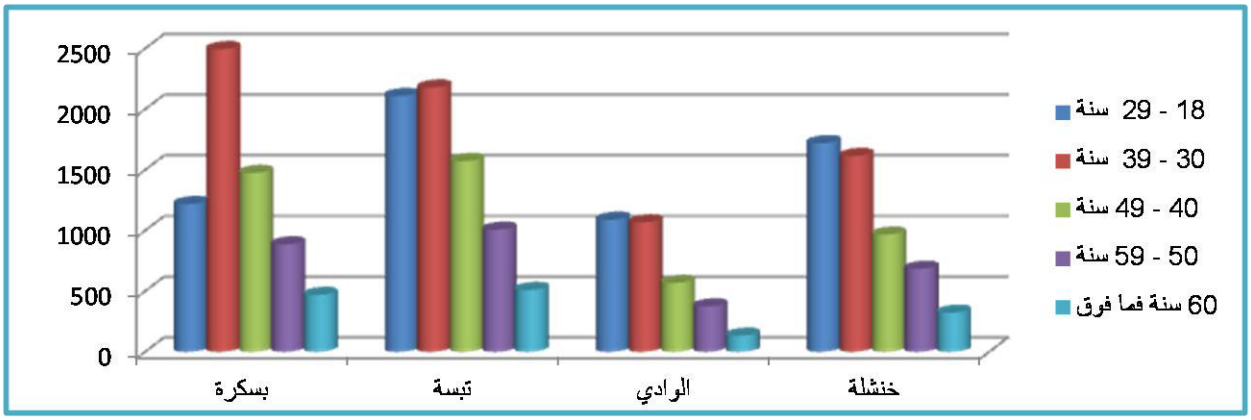

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11) وبرنامج Excel

❹ **توزيع القروض حسب المستوى التعليمي:**

الجدول رقم (12): توزيع القروض حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2013 – 2017)

المستوى التعليمي / الولاية	بدون مستوى	متعلم	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
بسكرة	852	43	918	3 104	1 344	282	6 543
تبسة	1 977	6	638	3 303	1 436	18	7378
الوادي	421	36	465	1 570	672	68	3 232
خنشلة	458	667	768	1 697	1 703	13	5 306
المجموع	3 708	752	2 789	9 674	5 155	381	22 459
النسبة	% 16,51	% 3,35	% 12,42	% 43,07	% 22,95	% 1,70	% 100

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الاحصائية المستمدة من الفرع الجهوي – بسكرة–

يلاحظ من الجدول رقم (12) أن النسبة الأكبر من السلف الممنوحة بدون فوائد من طرف الفرع الجهوي كانت من نصيب ذوي المستوى المتوسط حيث قدرت بـ 43,07 % من العدد الإجمالي والذي يتماشى مع خصوصيات القرض المصغر الموجه أساسا إلى فئة الشباب البطال، ويتضح توزيع النسب في الشكل التالي:

الشكل رقم (08): توزيع القروض حسب المستوى التعليمي خلال الفترة (2013 – 2017)

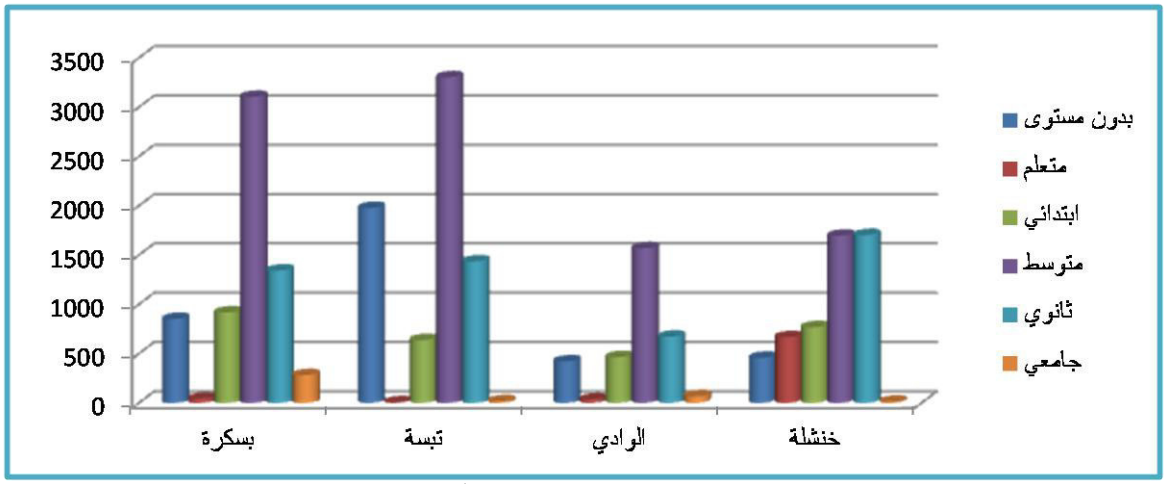

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12) وبرنامج Excel

ثانيا: تحليل حصيلة المشاريع الممولة من طرف البنوك: بالنسبة للمشاريع الممولة من طرف الفرع الجهوي –بسكرة– وكذا من البنوك والتي يمكن أن تتم بصيغ مختلفة منها الممولة من طرفه بدون فوائد ومنها الممولة من طرف البنوك، توضح من خلال الجدولين المواليين الذين يظهران تطور تلك المشاريع حسب الولايات وكذا حسب السنوات.

الجدول رقم (13): توزيع المشاريع الممولة من طرف البنوك حسب الولايات خلال الفترة (2013– 2017)

البنك / السنوات	BNA	BDL	BEA	CPA	BADR	المجموع
بسكرة	258	250	169	173	149	**999**
تبسة	292	203	165	76	79	**815**
الوادي	11	238	167	179	60	**655**
خنشلة	186	255	0	139	153	**733**
المجموع	**747**	**946**	**501**	**567**	**441**	**3202**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الاحصائية المستمدة من الفرع الجهوي – بسكرة–

من خلال الجدول رقم (13) يلاحظ أن البنوك تمول مختلف المشاريع بدون استثناء، حيث كان أكبر عدد من المشاريع الممولة خلال فترة الدراسة من نصيب بنك التنمية المحلية، يليه البنك الوطني الجزائري، وبعده القرض الشعبي الجزائري، وفي المرتبتين الأخيرتين على التوالي، البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أما بالنسبة لتحليل نسب التمويل من طرف هذه البنوك خلال سنوات فترة الدراسة يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): توزيع المشاريع الممولة من طرف البنوك حسب الولايات خلال الفترة (2013– 2017)

البنك / السنوات	BNA	BDL	BEA	CPA	BADR	المجموع
2013	134	245	114	147	70	710
2014	292	385	228	193	76	1174
2015	206	223	116	157	116	818
2016	39	41	11	13	37	141
2017	76	52	32	57	142	359
المجموع	**747**	**946**	**501**	**567**	**441**	**3202**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الاحصائية المستمدة من الفرع الجهوي – بسكرة–

يبين الجدول تطور عدد المشاريع الممولة من طرف البنوك السالفة الذكر خلال فترة الدراسة من سنة إلى أخرى، حيث كانت أكبر نسبة تمويل في سنة 2014، مع اختلاف النسب من بنك إلى آخر في نفس السنة كما هو مبين، ثم تراجعت في السنوات: 2015، 2016، 2017 ويمكن إرجاع ذلك الانخفاض إلى تدهور الظروف الاقتصادية وانتهاج سياسة التقشف المعتمدة من طرف الحكومة التي أثرت سلبا على تمويل المشاريع لتوفير مناصب الشغل.

المطلب الثالث: تحليل تطور حصيلة الأنشطة المتعلقة بالمرافقة من طرف الفرع الجهوي –بسكرة–

بعد توضيح مختلف الخدمات المقدمة من طرف الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمصنفة إلى الخدمات المالية وغير المالية، وبعد توضيح تطور حصيلة الخدمات المالية، سيتم تحليل تطور الخدمات غير المالية من خلال بعض البرامج التي تدخل ضمن هذا الإطار.

أولا: تحليل تطور عدد المستفيدين من برنامج التكوين في التربية المالية EFG

يتحدد في هذا العنصر تطور عدد أصحاب المشاريع الذين تمت مرافقتهم من خلال برامج الدعم المتعلقة بالتكوين، وفي ما يخص هذا البرنامج متعلق بتقديم تكوين في مجال التسيير المالي وقد سبق توضيحه في مبحث سابق، ويمكن إظهار ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): تطور عدد المستفيدين من برنامج التكوين في التربية المالية خلال الفترة (2013-2017)

السنوات / الوكالة الولائية	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع	النسبة المئوية
بسكرة	233	80	286	50	37	686	**20,37 %**
تبسة	157	182	254	160	33	786	**23,34 %**
الوادي	0	92	210	129	104	535	**15,89 %**
خنشلة	313	291	341	205	210	1360	**40,39 %**
المجموع	**703**	**645**	**1091**	**544**	**384**	**3367**	**100 %**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الاحصائية المستمدة من الفرع الجهوي – بسكرة-

يبن هذا الجدول أن مجموع عدد أصحاب المؤسسات المصغرة المستفيدين من التكوين في التربية المالية على مستوى الفرع الجهوي بلغ 3 367 مستفيد مكون، في حين أن وكالة خنشلة تحتل المرتبة الأولى بـ 1 360 مستفيد وبنسبة 40,39 %، يليها كل من وكالات تبسة بنسبة 23,34 % وبسكرة بنسبة 20,37 **%**، بينما وكالة الوادي لم تكون سوى 535 صاحب مؤسسة مصغرة بنسبة 15,89 %.

ثانيا: تحليل تطور عدد المستفيدين من برنامج التكوين في إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة GTPE:

يهدف هذا البرنامج كما سبق الذكر إلى تزويد المستفيدين من التمويل بمختلف المعارف المتعلقة بإنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة، ويسمح بتبادل التجارب والخبرات بين المكونين الذين يوضح عددهم خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تطور عدد المستفيدين من برنامج التكوين في إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة خلال الفترة (2013-2017)

السنوات / الوكالة الولائية	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع	النسبة المئوية
بسكرة	255	146	192	40	134	767	17,75 %
تبسة	275	342	275	130	130	1152	26,84 %
الوادي	109	216	206	104	82	717	16,71 %
خنشلة	329	386	485	268	218	1686	39,28 %
المجموع	968	1090	1158	542	564	4292	100 %

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الاحصائية المستمدة من الفرع الجهوي – بسكرة–

ويمكن توضيح ذلك بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (09): تطور عدد المستفيدين من برنامج التكوين في إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة خلال الفترة (2013-2017)

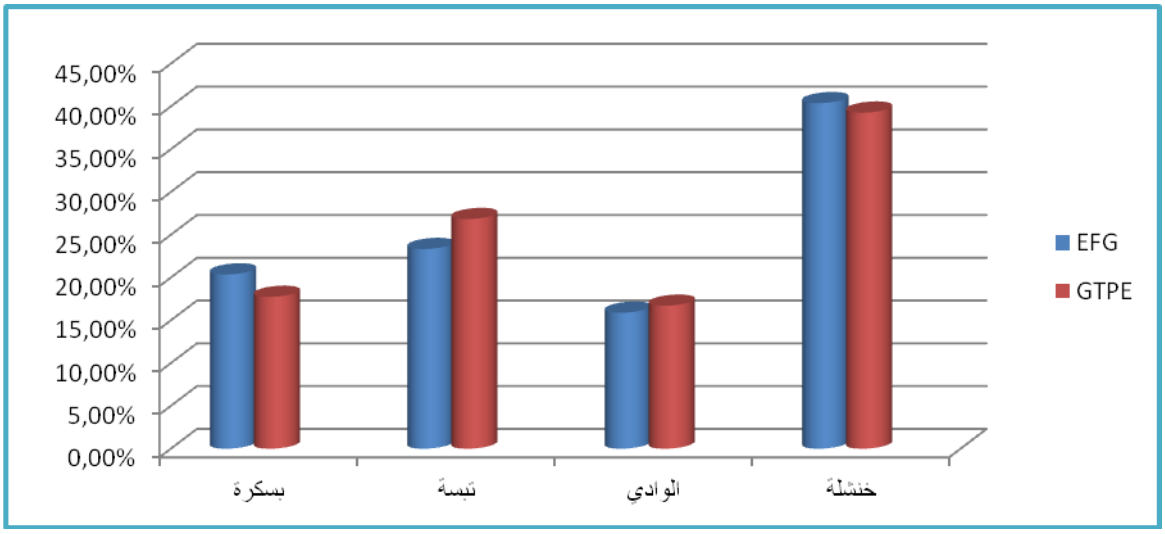

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16) وبرنامج Excel

من خلال الجدول رقم (16) يتضح أن المجموع الكلي لأصحاب المشاريع المصغرة المكونين في إنشاء المؤسسات المصغرة بلغ 292 4 مستفيدا في نهاية سنة 2017، وأن عدد المكونين شهد حالة تذبذب بالنسبة للولايات الأربعة خاصة خلال فترة الدراسة، وقد عرف انخفاضا في السنتين الأخيرتين، وتبقى ولاية خنشلة هي متصدرة باقي الولايات من حيث عدد المكونين المرتفع مقارنة بهم، وعموما يلاحظ أن العدد تناقص بسبب ضعف وانخفاض التمويل، من سنة 2013 إلى سنة 2017 بنسبة 58 %.

وبالنظر إلى البرامج التكوينية التي تنظمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بصفة عامة والتي يطبقها الفرع الجهوي ببسكرة، يمكن القول أنها متنوعة وتتضمن محاور بالغة الأهمية وتشمل أهم المعارف التي يحتاجها المستفيدون في إدارة مشاريعهم المصغرة من الناحية النظرية، لكن المدة الزمنية المخصصة لهذه الدورات التكوينية والمتمثلة في 4 أيام لا تكفي لتقديم ولو جزء بسيط من هذه المعارف خاصة بالنسبة برنامج التكوين في إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة الذي يتضمن عددا كبيرا من المحاور (المؤسسة والعائلة التسويق تسيير المخزون، حساب التكاليف المحاسبة التخطيط المالي، المستخدمين والإنتاجية).

وعليه يمكن استخلاص أن نسبة استفادة طالبي القرض الذين تم تكوينهم في برنامج التربية المالية قليلة وهذا راجع لعدم إجبارية إجراء هذا التكوين، بينما يرتفع عددهم بالنسبة لبرنامج التكوين في إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة خاصة بالنسبة لطالبي التمويل المخصص لغرض اقتناء مواد أولية، حيث يتجاوز عدد المستفيدين من التمويل الثلاثي لأن الحصول على تلك الصيغة من التمويل مرتبط بإجراء التكوين، وهذا ما يبين عدم اهتمام حاملي المشاريع بإجراء مثل هذه الدورات التكوينية ما لم تكن إجبارية.

المطلب الرابع: تفسير نتائج عملية تقييم فعالية برامج التمويل بالقرض المصغر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختبار الفرضيات.

تظهر نتائج تقييم فعالية برامج التمويل بعد تحليل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2013 إلى سنة 2017 من جهة، وكذا من جهة تحصيل القروض من المستفيدين في نفس الفترة، وعليه لا يمكن الحكم على مدى نجاعة البرامج التمويلية المقدمة من طرف الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القروض في دعم إنشاء تلك المؤسسات من الناحية المالية أو من ناحية المرافقة، إلا بعد التعرف على قدرته في تحصيل القروض الممنوحة، ومقارنتها بالأهداف المسطرة المتعلقة بالتمويل.

أولا: توضيح وضعية تحصيل القروض الصغيرة الممنوحة من طرف الفرع الجهوي –بسكرة- خلال الفترة (2013-2017)

بعد التعرف على عدد المشاريع الممولة من طرف الفرع والتي تدخل ضمن إطار إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعد تحليل تطورها خلال فترة الدراسة، لا يمكن الحكم على فعالية برامج التمويل عند الاكتفاء بعرفة ذلك حيث لابد كذلك من التعرف على مدى قدرته على تحصيلها والتي توضح من خلال الجداول التالية:

الجدول رقم (17): وضعية التحصيل بالنسبة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية موقفة في 2017/12/31

الأقساط / الوكالة الولائية	عدد الأقساط المستحقة	عدد الأقساط المسددة	نسبة التأكيد
بسكرة	88 336	31 178	**35,29%**
تبسة	102 611	25 768	**25,11%**
الوادي	74 580	20 033	**26,86%**
خنشلة	81 319	21 798	**26,81%**
المجموع	**346 846**	**98 777**	**28,48%**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الاحصائية المستمدة من الفرع الجهوي – بسكرة-

الجدول رقم (18): وضعية التحصيل المتجمعة بالنسبة للتمويل الموجه للمشاريع موقفة في 2017/12/31

الأقساط / الوكالة الولائية	عدد الأقساط المستحقة	عدد الأقساط المسددة	نسبة التأكيد
بسكرة	548	214	**39,05%**
تبسة	1 270	686	**54,02%**
الوادي	224	444	**198,21%**
خنشلة	1 281	390	**30,44%**
المجموع	**3 323**	**1 734**	**52,18%**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات الاحصائية المستمدة من الفرع الجهوي – بسكرة-

ويمكن توضيح وضعية استرجاع القروض الصغيرة وتحصيلها في الحالتين، حالة التمويل الموجه لشراء مواد أولية أو الموجه لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): وضعية التحصيل لقروض لشراء مواد أولية والمشاريع خلال الفترة (2013-2017)

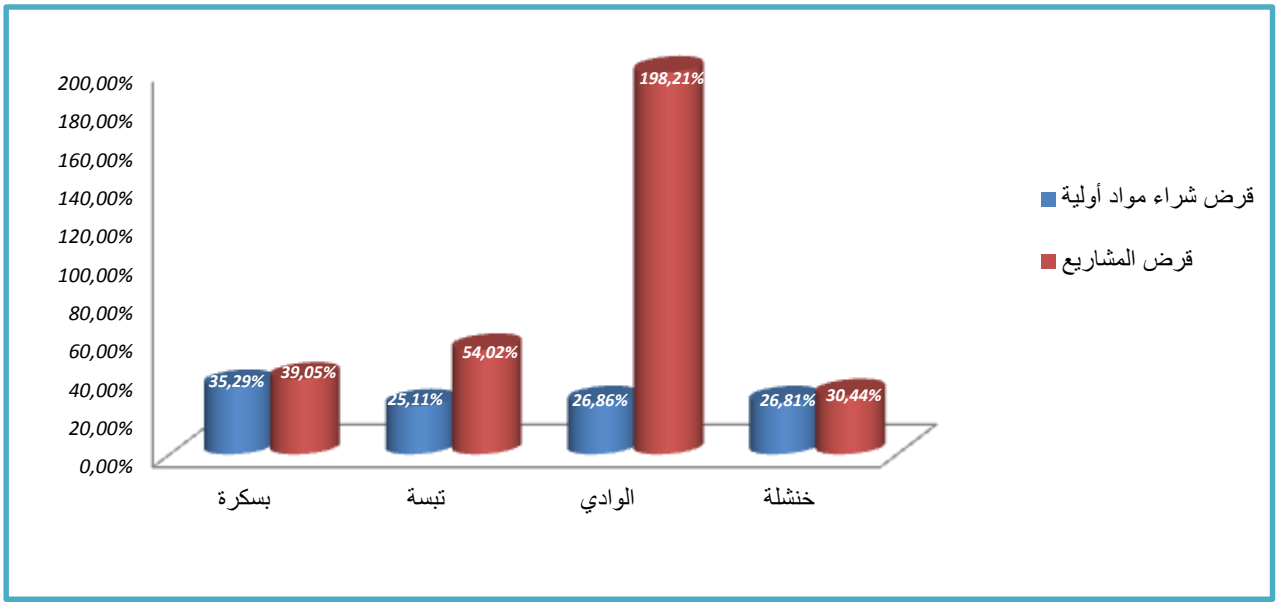

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (18) وبرنامج Excel

من خلال الجدولين رقم (17) و (18) والشكل رقم (10) يتضح أن أكبر نسبة تسديد أو استرجاع بالنسبة للقروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات مصغرة تعود لولاية الوادي، إذ تقدر بـ **198,21 %** وهي نسبة عالية جدا بسبب تسديد الأقساط قبل موعدها، كما يلاحظ أن هذه النسبة تنخفض إلى **54,02 %** بولاية تبسة لتصل إلى **39,05 %** بولاية بسكرة، بينما لم تتعدى نسبة **30,44 %** في خنشلة بالرغم من ارتفاع حصيلة التمويل بها؛

أما بالنسبة للبرنامج الموجه لشراء مواد أولية فنسبة التسديد لم تتجاوز **28,48 %** وهذا راجع إما لعدم قدرة المستفيدين على تسديد القروض نتيجة فشل مشاريعهم، أو لأن تلك القروض لم توجه للاستثمار بل وجهت لأغراض أخرى، فتدخل الدولة في أي مؤسسة اقتراضية يؤدي إلى خلق فكرة عند المستفيد بأن الدولة هي التي تعمل على دعم و مساعدة الأفراد من خلال تلك المؤسسة، فيشجع الأفراد على الحصول على هذه القروض واستخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها، كما أن المقترض كثيرا ما يتعامل مع القرض على أنه معونة من الدولة ليس ملزما بتسديدها.

ثانيا: مناقشة وتفسير نتائج تقييم فعالية برامج التمويل بالقرض المصغر في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من خلال الدراسة التطبيقية التي تضمنت تحليل المعطيات الإحصائية حول برامج التمويل المتعلقة بتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمرافقة التي تبرز من خلال برامج التكوين **برنامج التكوين في إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة GTPE** و **برنامج التكوين في التربية المالية PEFG** نستخلص النتائج التالية:

يمكن الحكم على فعالية برامج التمويل للقرض المصغر المنتهجة من قبل الفرع الجهوي بسكرة من خلال مقارنة النتائج المتوصل إليها والمشار إليها في المبحث الثاني وبين الهدف المسطر من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر باعتبار أن قرار التمويل يعد قرارا مركزيا، وبالتالي الخطة التمويلية تكون محددة من طرفها في كل سنة، وبما أن سقف التمويل المحدد يختلف من كل سنة كذلك النتائج ستختلف ويتعلق ذلك بظروف وعوامل مختلفة، وعليه يمكن الحكم على فعالية تلك البرامج في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقسيمها إلى فترتين:

الفترة من 2013-2015: كانت نتائج جيدة تفوق حتى الهدف المسطر من طرف الوكالة حيث كانت الخطط المبرجة للتمويل محددة كحد أدنى بـ 5.000.000 دج على الأقل في كل سنة جهويا، وكان الفرع يمول عدد من المشاريع يفوق هذا القدر نظرا لتوفر الغلاف المالي، وعليه يمكن القول أن تلك البرامج كانت فعالة وناجحة؛

الفترة من 2016-2017: تميزت هذه الفترة بانخفاض القدرة على التمويل وكذا نتائج المرافقة كانت في تراجع في هاتين السنتين، ويرجع ذلك إلى تدهور حالة الاقتصاد الجزائري والظروف الاقتصادية السائدة في هذه الفترة التي كان لها تأثير سلبي على المبلغ المالي أو الغلاف المالي الممنوح كقروض توجه لتمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مخصص بنسبة أكبر لفئة الشباب وبالتالي يهدف إلى تخفيض نسبة البطالة على المستوى الجهوي، وعليه نحكم على تلك البرامج بأنها كانت غير فعالة وقد أخفق الفرع الجهوي في تحقيق أهدافه نتيجة لانتهاج سياسة التقشف وكذا أسباب أخرى سنلخصها في خلاصة الفصل.

ثالثا: اختبار الفرضيات:

بعد معالجة الاشكالية من خلال تقديم دراسة ميدانية تتضمن دراسة احصائية تحليلية سيتم اختبار الفرضيات بناء على النتائج المتوصل إليها كما يلي:

الفرضية الرئيسيـــة: ساهمت برامج التمويل بالقرض المصغر للفرع الجهوي بسكرة في تحقيق الأهداف المسطرة والمتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للخطط المبرمجة خلال الفترة (**2013 –2017**).

نتيجة الفرضية: مرفوضة وذلك بناء على النتائج المتوصل إليها في العنصر السابق حيث **ترفض** الفرضية جزئيا حيث نقوم أن تلك البرامج ساهمت في تحقيق الأهداف خلال الفترة (2013–2015) فقط، أما في السنتين الأخيرتين 2016 ، 2017 لم تكن ناجعة وفعالة نظرا لعدم التمكن من تغطية طلبات التمويل المقدمة من طرف طالبي التمويل، وقد كان التمويل محدودا نظرا لأسباب معينة سيتم ذكرها في الخاتمة.

الفرضيات الفرعية: تقدم نتائجها كما يلي:

الفرضية الأولى: تختلف مساهمة برامج التمويل بالقرض المصغر للفرع الجهوي بسكرة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الصيغ المختلفة للتمويل.

نتيجة الفرضية: مقبولة، حيث ساهمت هذه البرامج في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب مختلفة حسب كل صيغة، وكانت أكبر نسبة تمويل متعلقة بالقروض الموجهة لاقتناء المواد الأولية والمقدرة قيمتها بـ 100000 دج بالنسبة لولايات الشمال و 250000 دج الخاصة بولايات الجنوب، وذلك نظرا لعوامل معينة سيتم تحديدها في الخاتمة.

الفرضية الثانية: ساهمت برامج المرافقة في تزايد طلبات الراغبين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (**2013 –2017**).

نتيجة الفرضية: مرفوضة، لأن أغلب طالبي القروض هدفهم الحصول على الأموال، ويتهربون من برامج التكوين المعدة من طرف الفرع الجهوي، وأحيانا يكون القصور من الأشخاص المسؤولين عن هذا التكوين في الفرع الجهوي ذاته.

الفرضية الثالثة: ساهمت برامج التمويل بالقرض المصغر للفرع الجهوي بسكرة في تغطية طلبات الراغبين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنشاطات الإنتاجية أكثر من النشاطات الخدماتية خلال الفترة (**2013 –2017**).

<u>نتيجة الفرضية</u>: مرفوضة، إذ كانت القروض المصغرة موجهة أكثر إلى المشاريع الخاصة الصغيرة بنسبة أكبر بالنسبة لقطاع الخدمات وبطلب أكبر من فئة الشباب وخاصة النساء اللاتي يمتهن الحرف والصناعات التقليدية.

خلاصة الفصل:

إن عملية التقييم التي قدمت في هذه الدراسة الميدانية والمتعلقة بدراسة حالة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –بسكرة– خلال الفترة (2013–2017) والتي كان الهدف منها تحديد مدى فعالية برامج التمويل بالقرض المصغر في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفرزت نتائجها أن هذه الفعالية جزئية ونسبية، حيث يمكن القول أن تلك البرامج كانت ناجعة خلال السنوات التالية: 2013، 2014 و2015 ولم تكن كذلك بالنسبة للسنتين الأخيرتين: 2016، 2017؛

ويمكن القول أنه بالرغم من الانجازات التي تظهر في الإحصائيات المصرح بها من طرف الفرع الجهوي إلا أن الخدمات والدعم المقدم سواء المالي أو المتعلق بالمرافقة، لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب إذ أثبت تحليل المعطيات المتعلقة بنشاطها وجود فرق كبير بين الأهداف المسطرة وما تم إنجازه وذلك بالنسبة لسنتي 2016 و2017، وعليه يمكن استخلاص النتائج التالية:

- كانت البرامج التمويلية المتعلقة بالدعم المالي أو غيره ناجعة وذات فعالية بالنسبة للفرع الجهوي في تغطية طلبات القروض المصغرة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المشار إليها أعلاه (2013 –2015) وذلك بسبب توفر الغلاف المالي، وبالتالي كانت المساهمة فعالة في امتصاص البطالة واستحداث مناصب شغل كما تمت الإشارة إليه في الجداول رقم (06)، (07)، (08)؛
- بالنسبة للصيغة الأكثر طلبا تتمثل في التمويل بالقروض الموجهة لشراء المواد الأولية وذلك لسهولة الحصول عليها، ولأن المساهمة الشخصية 0 %؛
- بالنسبة للقطاع الأكثر تمويلا هو قطاع الخدمات وذلك نظرا لأن أغلب الطلبات من طرف فئة النساء الشابات واللاتي تمتهن المهن الحرة والتقليدية؛
- لم تتأثر عملية التمويل ببرامج المرافقة أكثر من تأثرها بتوفر الأموال لمنحها لطالبيها، كما أن تطبيق تلك البرامج لم يكن فعالا نظرا لعدم إجباريتها، ومدتها قصيرة غير كافية تقدر بأربعة أيام فقط ولا تكفي لتقديم كل المعارف التي يتضمنها برنامج التكوين في إنشاء وتسيير المؤسسات المصغرة؛
- ضعف قدرة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بسكرة على استرجاع أو استرداد القروض الممنوعة للمستفيدين من إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في آخر هذه الدراسة التي جاءت لتقييم فعالية برامج التمويل بالقرض المصغر في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سيتم تقديم نتائج تم استخلاصها من جانبيها النظري والتطبيقي، وقبل ذلك نذكر بما جاء في الفصل التطبيقي الذي تم فيه عرض بعض العناصر التي وضحت الجانب المفاهيمي والتنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها متغير مهم جدا في هذه الدراسة وكذا كل ما تعلق بالتمويل بالقروض المصغرة والبرامج التمويلية المتعلقة بها، وعليه تمت الإجابة على اشكالية الدراسة المطروحة بعد تقديم دراسة تحليلية تقييمية بناء على المعطيات الإحصائية للفترة الدراسة المحددة من سنة 2013 إلى سنة 2017، والتي تم جمعها من الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القروض بسكرة باعتباره المؤسسة محل الدراسة، وعليه تكون الإجابة بأن **برامج التمويل بالقرض المصغر للفرع الجهوي بسكرة لم تكن فعالة بشكل عام وكلي خلال فترة الدراسة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** حيث حقق الفرع الجهوي للوكالة –بسكرة– نتائج تفوق الأهداف المسطرة في السنوات الثلاث الأولى (2013، 2014 2015) بينما أخفق في السنتين الأخيرتين: 2016، 2017، وسيتم توضيح الأسباب في النتائج الميدانية وقبل ذلك سيتم تبيان نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

الفرضية الرئيسيـــة: ساهمت برامج التمويل بالقرض المصغر للفرع الجهوي بسكرة في تحقيق الأهداف المسطرة والمتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للخطط المبرمجة خلال الفترة (**2013 –2017**).

نتيجة الفرضية: مرفوضة لأن تلك البرامج كانت فعالة وساهمت في تحقيق الأهداف خلال الفترة (2013 –2015) فقط، حيث كان الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –بسكرة– يغطي طلبات التمويل بنسبة معينة من الخطة التمويلية المعدة من طرف الوكالة الوطنية باعتبارها صاحبة القرار ويرجع ذلك إلى الغلاف المالي الممنوح من طرفها لتمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكانت الخطط المبرجة للتمويل خلال هذه الفترة مقدرة بـ 30500 مشروع من المفترض تمويله، ولكن المشاريع التي تم تمويلها فعلا قدرت بـ 18621 مشروعا بمبلغ 2.980.078.996,98 دج بنسبة 61,05 % وهي تعتبر نسبة جيدة؛

الفترة من 2016–2017: تميزت هذه الفترة بانخفاض القدرة على التمويل وكذا نتائج المرافقة كانت في تراجع في هاتين السنتين، ويرجع ذلك إلى تدهور حالة الاقتصاد الجزائري والظروف الاقتصادية السائدة واتباع سياسة تقشفية في هذه الفترة، والتي كان لها تأثير سلبي على الغلاف المالي الممنوح كقروض توجه

لتمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مخصص بنسبة أكبر لفئة الشباب والذي يهدف إلى تخفيض نسبة البطالة على المستوى الجهوي، وقد تم برمجة خطة تمويلية قدرت بـ 10600 مشروعا، ولكن التمويل الفعلي شمل تمويل 3838 مشروعا فقط بمبلغ 12. 506 270 720 دج بنسبة 36,21 % وهي نسبة ضعيفة جدا.

الفرضيات الفرعية: تقدم نتائجها كما يلي:

الفرضية الأولى: تختلف مساهمة برامج التمويل بالقرض المصغر للفرع الجهوي –بسكرة– في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الصيغ المختلفة للتمويل.

نتيجة الفرضية: مقبولة، فعلا ساهمت هذه البرامج في تمويل ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب مختلفة حسب كل صيغة، وكانت أكبر نسبة تمويل متعلقة بالقروض الموجهة لاقتناء المواد الأولية والمقدرة قيمتها بـ 100000 دج بالنسبة لولايات الشمال و 250000 دج الخاصة بولايات الجنوب، ويرجع ذلك إلى عدم وجود مساهمة شخصية بالنسبة لهذه الصيغة، وإلى سهولة الحصول عليها وعدم تعقد الاجراءات الخاصة بها، وهو ما أثبتته نتائج الدراسة الاحصائية.

الفرضية الثانية: ساهمت برامج المرافقة في تزايد طلبات الراغبين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (**2013 –2017**).

نتيجة الفرضية: مرفوضة، ويعود ذلك إلى عدم اعتبار المرافقة هدف أساسي من طرف المستفيدين من التمويل، فأغلب طالبي القروض هدفهم الحصول على الأموال، ويتهربون من برامج التكوين المعدة من طرف الفرع الجهوي، خاصة مع عدم اجباريتها، كما أن مدتها قصيرة وغير كافية لاكتساب المعارف وبالتالي لا يمكن اعتبارها عاملا مهما في زيادة الطلب على القروض.

الفرضية الثالثة: ساهمت برامج التمويل بالقرض المصغر للفرع الجهوي بسكرة في تغطية طلبات الراغبين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنشاطات الإنتاجية أكثر من النشاطات الخدماتية خلال الفترة (**2013 –2017**).

نتيجة الفرضية: مرفوضة، حيث أثبتت نتائج الدراسة الاحصائية من خلال تحليل معطيات الجداول في الفصل التطبيقي أن القروض المصغرة موجهة أكثر إلى المشاريع الخاصة الصغيرة بنسبة أكبر بالنسبة **لقطاع الخدمات** وبطلب أكبر من فئة الشباب وخاصة النساء اللاتي يمتهن الحرف والصناعات التقليدية.

وبعد الإجابة على الاشكالية المطروحة والفرضيات سيتم تحديد نتائج الدراسة والخروج بتوصيات تقدم كاقتراحات لتكملة بعض الجوانب لهذه الدراسة.

أولا: نتائج الدراسة: نفصلها كما يلي:

❶النتائج النظرية: نوجزها في ما يلي:

- يستند تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بعض المعايير الكمية والنوعية والتي تختلف من دولة إلى أخرى وهو ما أدى إلى عدم وجود اتفاق حول إعطاء مفهوم واحد لها؛
- نظرا للأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن الدول اليوم تولي لها أهمية بالغة، وتحاول تسخير كافة الامكانيات للنهوض بهذا القطاع الذي أصبح مهما جدا والذي تعتبره بعض الدول مصدرا أساسيا للزيادة الناتج الوطني؛
- بالنسبة لتوفير الموارد المالية تتعدد مصادر توفيرها، كما أن لكل دولة سياسة منتهجة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار تستفيد هذه المؤسسات في الجزائر من برامج متعددة لتهيئة المحيط وبهدف تقديم الدعم المالي، التقني الفني، كما قامت بإنشاء وكالات أو أجهزة وصناديق لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي استحدثت له وزارة مستقلة خاصة به؛
- تختلف مصادر التمويل التي تساهم في تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد ركزت هذه الدراسة على القروض المصغرة التي توجه إلى إنشاء مشاريع صغيرة لا تتطلب مبالغ مالية وإمكانيات كبيرة؛
- ظهرت فكرة " القرض المصغر " من طرف محمد يونس البنغالي الذي أسس بنك اسمه " غرامين بنك" " grameen bank " ويعني بالبنغالية " مصرف القرية " في سنة 1977، هدفه تقديم القروض لعشرات المزارعين من دون ضمانات تمكنهم من تأسيس وإنشاء مشاريعهم؛
- بالنسبة للجزائر تشجع فكرة التمويل بالقرض المصغر، هذا التمويل الذي يمكن منحه من طرف العديد من الهيئات والمؤسسات التي أسستها الحكومة الجزائرية من أجل دعم الشباب من مختلف الأعمار والتي سبقت الإشارة لها في الفصلين الأول والثاني مع التركيز على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر باعتبارها تمثل المؤسسة محل الدراسة والجهاز الأساسي لمنح القروض المصغرة؛
- يبرز اهتمام الجزائر بالتمويل بالقروض المصغرة من خلال القوانين والتشريعات التي تسنها من فترة إلى أخرى والتي تهدف إلى تغيير شروطها وبنودها بما يتماشى والظروف الاقتصادية والاجتماعية، مع العمل والسعي نحو توفير مناصب شغل للبطالين والتخفيف من نسبة البطالة.

❷**النتائج التطبيقية:** نوجزها في ما يلي:

•يقدم الفرع الجهوي–بسكرة– خدمات مالية وأخرى غير مالية في إطار البرامج التمويلية المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والتي تتضمن منح قروض مصغرة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا العمل على مرافقة أصحابها وتوجيههم وتكوينهم من خلال برنامج المرافقة المعتمد؛

•تختلف قيمة الاستفادة المالية الموجهة إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ولاية إلى أخرى كذلك بالنسبة لعدد المؤسسات التي تم تأسيسها؛

•إن تطبيق البرامج السالفة الذكر يكون له نتائج مختلفة من سنة إلى أخرى وذلك بناء على القدرة التمويلية للفرع الجهوي –بسكرة– والتي تقدم في كل سنة من طرف الوكالة الوطنية، وعليه فقد تم الحكم في هذه الدراسة على فعالية أو نجاعة تلك البرامج خلال الفترة (2013–2017) بأنها كانت ذات فعالية خلال الفترة (2013–2015) وذلك بسبب توفر الغلاف المالي، وبالتالي يمكن القول أنها حققت أهدافا اقتصادية من خلال توفير دخل لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهدف اجتماعي يتمثل في توفير مناصب شخص لأشخاص آخرين، وبالتالي المساهمة في امتصاص البطالة؛

•تتضمن برامج التمويل صيغا مختلفة وهي ثلاث صيغ تكون نسب التمويل بناء عليها مختلفة وهو ما ثبت من خلال الدراسة التطبيقية، حيث أن الصيغة الأكثر طلبا تتمثل في التمويل بالقروض الموجهة لشراء المواد الأولية وذلك لسهولة الحصول عليها، ولأن المساهمة الشخصية 0 %؛

•بالنسبة للقطاع الأكثر تمويلا هو قطاع الخدمات وذلك نظرا لأن أغلب الطلبات من طرف فئة النساء الشابات واللاتي تمتهن المهن الحرة والتقليدية، وهذا لا يعني انعدام الطلب من طرف فئة الشباب الذكور ولكن يبقى ذلك بنسب منخفضة؛

•إن البرنامج المتعلق بالمرافقة لم يكن له تأثير كبير على عملية التمويل لأن الهدف الأساسي لطالبي القروض هو الحصول على الأموال، حتى أن هناك من يستفيد من القرض ولا يحقق الغرض الأساسي من منحه، أي لا يقوم بأي مشروع حقيقي؛

•الخدمات المقدمة والمتعلقة بالتكوين غير فعالة نسبيا نظرا لأن مدتها قصيرة ولا يمكن من خلالها تحقيق الاستفادة القصوى من هذا البرنامج، حيث مدة التكوين تقدر بـ 4 أيام، كما أنها ليست اجبارية؛

•بالنسبة لاسترجاع القروض تبين عدم تمكن الوكالات الولائية التابعة للفرع الجهوي من استرجاع أو استرداد القروض الممنوعة للمستفيدين من إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

•يعود ضعف القدرة على استرجاع قيمة القروض المصغرة الممنوحة إلى عدم جدية المتابعة الفعلية للمستفيدين من التمويل من طرف الوكالات الولائية؛

ثانيا: توصيات الدراسة: من خلال البحث في الموضوع يمكن اقتراح ما يلي:

- تقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح القروض وبالضبط تقليص آجال الانتظار بالنسبة لطالبي الدعم؛
- تفعيل التعاون في مجال تكوين المستفيدين من برامج الدعم مع الجامعات ومراكز التكوين وذلك لتخصيص مدة زمنية أطول بالنسبة لبرنامج المرافقة؛
- تفعيل دور المرافقة أي التوجه نحو المتابعة الميدانية للمستفيدين من برنامجها في كل المراحل حتى تساعدهم في إنجاح مشاريعهم ولكي تضمن استرجاع القروض الممنوحة؛
- إعطاء الأولوية في تقديم الدعم للقطاعات المنتجة وهذا بمنحها امتيازات أكبر من القطاعات الغير منتجة؛
- التركيز على جانب الإعلام والتوجيه الذي يعتبر أول عناصر تشجيع المبادرات الفردية ونشر ثقافة تأسيس مشاريع خاصة لاستحداث مناصب عمل والتخفيف من البطالة.

ثالثا: آفاق الدراسة: يعد هذا الموضوع خاصة من جانب الحديث على الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوعا متجددا ومستمرا نظرا لأهميته خاصة مع توجه الحكومة الجزائرية إلى تشجيع المقاولاتية لذا يمكن اقتراح المواضيع التالية كمحاور أو اشكاليات للبحث:

1. دور التمويل بالقروض المصغرة في تطوير المقاولاتية النسوية؛
2. دور التمويل المصغر في تشجيع الصناعة التقليدية؛
3. أهمية برامج المرافقة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: المراجع العربية:

❶الكتب:

1. أحمد بوراس، " **تمويل المنشآت الاقتصادية** "، دار العلوم، عنابة، 2008.

2. أيمن الشنطي، عامر شقر، " **مقدمة في الادارة والتحليل المالي** "، دار البداية، عمان، 2007.

3. اسماعيل عرباجي، " **اقتصاد المؤسسة** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

4. توفيق عبد الرحيم يوسف، " **إدارة الاعمال التجارية الصغيرة** "، دار الصفاء، الأردن، 2009.

5. جهاد عبد الله عفافنة، قاسم موسى أبو عبد، " **إدارة المشاريع الصغيرة** "، دار اليازوري العلمية، الأردن 2004.

6. رضا إسماعيل البسيوني، " **إدارة الأعمـــال** "، مؤسسة طيبة، القاهرة، 2009.

7. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، " **الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية** "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

8. عبد الرحمان يسري، " **الصناعات الصغيرة في البلدان النامية** "، المعهد الإسلامي، السعودية، 1995.

9. عبد الغفور عبد السلام وآخرون، " **إدارة المشروعات الصغيرة** "، دار الصفاء، عمان، 2001.

10. عبد المطلب عبد الحميد، " **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة** "، الدار الجامعية، الإسكندرية 2009.

11. عمر صخري، " **اقتصاد المؤسسة** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

12. محمد صالح الحناوي، ابراهيم اسماعيل سلطان، " **الادارة المالية والتمويل** "، الدار الجامعية، الاسكندرية 1999.

13. ناصر دادي عدون، " **اقتصاد المؤسسة** "، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

14. نبيل جواد، " **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – GESTION des P.M.E** "، المؤسسة الجامعية، لبنان، 2006.

15. هيا بشير بشارات، "**التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** "، دار النفائس، الأردن 2008.

16. هندي منير إبراهيم، " **أساسيات الإستثمار في الأوراق المالية** "، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999.

❷المذكرات والأطروحات:

17. توال آمنة، " **دور القياس المقارن في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة مؤسسة الألمنيوم لولاية الجزائر** –، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.

18. حدة بن خالد، " **تمويل المؤسسات المصغرة بصيغة القرض الحسن – دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية بسكرة –2006–2012–**"، مذكرة ماستر، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013–2014.

19. حنان جودي، " **استراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي –دراسة حالة الجزائر**– "، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013–2014.

20. سمية حفاف، " **دور القرض المصغر في دعم وتمويل المشاريع الحرفية للمرأة –دراسة عينة من النساء المستفيدات من تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية ورقلة في الفترة الممتدة ما بين (2010–2014)** "، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013 –2014.

21. فتحية بن حميدة، " **القروض المصغرة ودورها في التشغيل في الجزائر –دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع ورقلة 2009–2014** "، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

22. سمية قنيدرة، " **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة – دراسة ميدانية بولاية قسنطينة –** "، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009–2010.

23. سهام موسي، " **مساهمة في بناء نموذج قياس أثر المحاذاة الاسترا تيجية لتكنولوجيا الانترنت على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دارسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الصناعية العلمة ولاية سطيف** "، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013–2014.

24. عبد الكريم الطيف، " **واقع وآفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات الحالية** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.

25. عثمان لخلف، " **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – حالة الجزائر –** " أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة جامعة الجزائر، 2003– 2004.

26. نبيلة عليان، " **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر–**"، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، جامعة العقيد آكلي أولحاج، البويرة، 2014–2015.

27. نور الهدى بن علية، جميات فاطمة الزهراء، " **مساهمة التمويل الصغر في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر– دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) –**، مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016–2017.

28. وردة مودع، " **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–ANGEM– فرع بسكرة خلال الفترة (2004–2015)** "، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015–2016.

❸الملتقيات، الدورات والمجلات:

29. الطاهر بن يعقوب، " **آثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13–14 نوفمبر 2006.

30. رزيقة غراب، رقاد سليمة، " **آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وآثار اتفاق الشراكة على القطاع الصناعي ومؤسساته الصغيرة والمتوسطة** " الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف 13–14 نوفمبر 2006.

31. سليمان ناصر، عواطف حسن، " **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط بالصيغ المصرفية الإسلامية** " الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهونات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية، غرداية 23–24 فيفري 2011.

32. شريف غياط ، بوقموم محمد، " **التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** "، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17–18 أفريل 2006.

33. فريدة لرقط ، بوقاعة زينب، بوروبة كاتية، " **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها** "، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 25–28 ماي 2003.

34. فوزي بوسدار، عبد الرحمان عبد القادر، " **دور صناعة التمويل الأصغر في الحد من البطالة –دراسة حالة المينا–** "، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية، 15–16 نوفمبر جامعة مسيلة.

35. عاشور كتوش، محمد طرشي، عاشور كتوش، محمد طرشي، " **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 18–17 أفريل 2006.

36. عبد الحكيم عمران، غزي محمد العربي، "**برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة**" استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 15–16 نوفمبر 2011.

37. عمار زيتوني، " **تمويل المؤسسات مع دراسة التمويل البنكي** "، مجلة العلوم الانسانية، العدد 09 جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.

38. ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، " **التمويل متناهي الصغر – نصوص وحالات دراسية–** "، أوراق بحثية كلية الإدارة، جامعة تورينو إيطاليا، 2006.

39. محمد يعقوبي، " **مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** "، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17–18 أفريل 2006.

40. مفيد عبد اللاوي، ناجي صاحلي، " **استراتيجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة** "، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 69 –27 جوان 2013.

41. مصطفى عزمي ، أحمد نصار، " **دور الصندوق الإجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة** "، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر الجزائر، 17،18 ديسمبر 2002.

42. ناصر مغني، " **القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر** "، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15–16 نوفمبر، جامعة المسيلة، 2011.

43. نور الدين كروش، " **سوق الأوراق المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة بورصة الجزائر** "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، العدد 11 جانفي، 2014.

❹قوانين الجريدة الرسمية:

44. المادة 21 من الأمر رقم 03-01، " **الجريدة الرسمية** "، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001.

45. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، العدد 02 جانفي 2017، وفقا للمواد: 08، 09، 10.

46. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " العدد 77، ديسمبر 2001.

47. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " **المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المتضمن المادتين (02) (03)** " العدد 19، 27 مارس 2011.

48. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، " **المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المتضمن المادة (02)** "، العدد 06 25 جانفي 2004.

❺المواقع الالكترونية:

49. http://www.ansej.org.dz.

50. https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/mfg-fr-etudes-de-cas-guide-pratique-microcredit-belgique-09-2003.pdf, Guide pratique sur le micro – crédit.

51. **https://www.angem.dz**.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

❷Les livres:

52. Bouyakoub.F, " **L'entreprise et le financement bancaire** ", Edition Casbah Algérie, 2000.

53. Robert Wtterwulghe, " **La PME: Une Entreprise Humaine** ", Edition De Beock Bruxelles, 1998.

54. Teulié.J, Topsacalian.P, " **Finance** ", Édition Vuibert, Paris, 1997.

❷Les thèse:

55. Smahi Ahmed, " **Micro-finance et Pauvreté: Quantification de la Relation sur la population de Tlemcen** ", thèse de doctorat en sciences économiques Université Abou Bekr Belkaïd de Tlemcen, 2009-2010.